Arab
0.81

الفاعل لكن لم يستحسن بعضهم لانه من قبيل
قصر الصفة على شيء قبل تمامها وانما قلنا الظاهر
ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه وما يجاريه
احد الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما
الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب
تقديمه عليه في صورة ووقوع المفعول بعد معنا
الآن الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل عاد النقد
المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول
نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد
المتوسطة بينهما في صورة التقديم والتاخير
نحو ما ضرب عمرا الا زيدا وفائدة هذا القيد
مثل ما عرفت آنفا او وقع اي الفاعل بعد معنا
اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل بمفعول
بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي
الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضرب زيد وجب
تاخيره اي الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور
اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم اما

قوله وجب جزاء لقوله واذا اتصل وجزاء الصورة
الاخيرة محذوف اختصارا لوجزاء لو قوله لو اتصل
محذوف كذلك وجزاء الصور الاولى محذوف
ايضا اختصارا منه

ولما فرغ عن احوال الفاعل اصلاً وفرعاً اراد ان يبين احوال عامله ذكراً وحذفاً جائزاً
وواجباً بقدر التقليلية مع ايراد صيغة المضارع على قلة حذف الفعل وكثرة ذكره
فقال رحمه

قبل الذكر لفظاً ورتبة واما في صورة وقوعه بعد
الا او معناها فلا يفيد قلب الحصر المطلوب واما في
صورة كون المفعول حصر امتصلا والفاعل غير متصل
فلمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه
وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا
متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد
يحذف الفصل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على
تعيين المحذوف جوازاً اي حذفا جائزاً في مثل
زيداي فيما كان جواباً لسؤال محقق لمن قال من قام
سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد
بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره
وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب
حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها
والتقليل في الحذف اولى وكذا بحذف الفعل
جوازاً فيما كان جواباً لسؤال مقدر نحو قول الشاعر
في مرثية يزيدين نهشل ليبك على الباء للمفعول
يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع

فرع فعلى هذا لم يحسن ان يقال لم يحسن لكي التقليل
كما في
الا ان التقليل بالنسبة الى المذكور
الكافية
شرط صحيح للحذف فلا علة موثرة فيه كذا
في الهندي ذكره العصام موجز

ضارع اى عاجز ذليل وهو بناء على الفعل المحذوف
اى يبكيه بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه
واما على رواية ليبكك على البناء للفاعل ونصب يزيد
فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع يبكيه
من يذله ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا
للمجرة الاذلاء واجز البيت ويختبط مما تطيح الطوايح
ويختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك
والطوايح جمع مطيحة على غير القياس كالواقح جمع ملقحة
ومما يتعلق بيختبط وما مصدرية يعنى وببكيه
ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك
المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه يزيد
كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل
الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعينه وجوبا اى حذفا
واجبا فى مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجا
رك اي فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام
الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر
مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون

حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين المفسر كقولك جاءني
رجل اي زيد فتقدير الاية وان استجارك احد من
المشركين استجارك فاجره فيها فاعل فعل يحذف
وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك
الثاني وانما وجب حذفه لان مفسرا قائم مقامه
مغن عنه ولا يجوز ان يكون مرفوعا بالابتداء لاشتغال
دخول حرف الشرط على الاسم بل له لابد له من الفعل
وقد يحذف اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل
وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام
زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا
الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام
ما يؤدي مؤداه في مقامه فلزم المفسر في الكلام
استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية
بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان
اذا التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط و
مكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل

قوله بل العاملان اذا التنازع يجري في غير الفعل ايضا لكن ينبغي
ان يخص العاملان بغير المصدرين نحو اعجبني ضرب وقتل زيد فانه لا
يصح فيه قطع التنازع على مذهب البصرة والكوفة اذ لا يفصل الفاعل
في المصدر عصام رحمه

على الفعل لاصالته في العمل وانما قال مع ان التنازع
قد يقع اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب وهو
الاثنان ظاهر واقعا بعدها اي بعد الفعلين
اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل
الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه
بحال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى
يتوجهان اليه ويصحان ان يكون وقوعه في ذلك
الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فلا يتصور
تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعد
يكون متصلا بالفعل الثاني وهو حينئذ يكون متصلا
بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا في الثاني
للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع
بعدهما نحو ما ضربت واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا
يمكن قطعه بما هو طريق عندهم وهو اضمار الفاعل
في الفعل الاول عند البصريين وفي الثاني عند
الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح
اضماره ولا بد وان لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل

عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع
هيهنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل
فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء
فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه
لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت
فقد يكون اى تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل
منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين
في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون
تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون
الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء
المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنا
زعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين
احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية
اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل
ضربا وهما ان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من
التنازع بل هي اجتماع القسمين الاولين وثانيهما

وانما قال في الفاعلية والمفعولية ولم يقل في الفاعل والمفعول
لتناول المبتدا والخبر وغيرهما

قوله فقد يكون ضمير الشان والقصة والحذف والتقدير والتنازع
في الفعلان ظاهر بعدهما

جاز اعمال كل منهما

اى كل واحد منهما بطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له مثلا
يستقيم ذلك فان الله يتكلم في الكلام المتوسط

وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر
والآخر مفعوليته ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا
شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة
وهذا هو القسم الثالث المقابل للاول والثاني فقوله
مختلفين لتحصيل هذه الصورة بالارادة يعني
قد يكون تنازع الفعلين واقعا في المفعولية و
الفاعلية حال كون الاسم الظاهر المتنازع
فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه
اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من القسم
الاخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور
على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني
واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني
وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر
مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني
لقربه مع تجويز اعمال الفعل الاول ويختار النحاة الكوفيون
الاول اي اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه
والا حجز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني

مختلفين لان مع قولنا قد يكون ان التنازع قد يكون في الفعلين
المتفقين ايضا كما في قولنا ضربني واكرمت زيدا
فان كلا من الفعلين يقتضي الفاعل والمفعول
لكنهما متفقان في ذلك والقسم الثالث من اقسام
التنازع كما سيجيء هو ان يقتضي احد الفعلين
فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعوليته ذلك الاسم
الظاهر بعينه

من المثال الثاني

او العكس والاول مفعولا مثل ضربني وضربت زيدا والكرمت
والمعنى واحد اي يقتضي الثاني فاعلا
زيدا والاول مفعولا مثل ضربني وضربت زيدا والكرمت
فزيدا وهذا الاربعة اقسام والاربعة
اقسام اثنان يقتضي الفعل الثاني فاعلا
والاول مفعولا مثل ضربني وضربت زيدا
وعلى العكس يقتضي الفعل الثاني
فاعلا والاول مفعولا مثل الكرمت
زيدا وضربني وهذا الاربعة اقسام
والاثنان الباقيان هما

كما هو مذهب البصريين وبراء لانه المذهب المختار
الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا قضى
الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير
ولتوقع التكرار بالذكر واستباع الحذف على وفق
الاشهر الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع
الضمير ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور وفي
الحذف فلا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء سده
خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذف تحرزا عن
الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربا زيدا
واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني
الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني
مع اقتضاء الفعل الاول للفاعل خلافا للفراء فانه
لا يجوز اعمال الفعل الثاني اقتضاء الاول للفاعل
لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر وهو
مذهب الجمهور وحذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي
بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل

الفاعل اضمر ان افتضى المفعول حذفته او اضمرته
وتقول ضربني واكرماني الزيدان وضربني واكرمني الزيدان و
ضربني وضربتهما واكرمتهما الزيدان ولا يلزم محذور
وقيل روي عنه شريك الرافقين واضماره بعد
الظاهر كما في صورة تأخير الناصب تقول ضربني
واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو وهو
غير مشهورة عنه وحذف المفعول في الاول تحرزا
عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة
لو اضمر في الاول ان استغنى عنه والا اي وان لم يستغن
عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا
وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي
باب حسبت ولا يجوز اضمار لئلا يلزم اضمار قبل
الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو
مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو
اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا
فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد
لتقدمه رتبة فلا يحذف حينئذ لاخذ الفاعل

ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو
جائز واضمرت المفعول الثاني لو اقتضاه على المذهب
المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم
ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون
الضمير راجعا الى لفظ زيد متقدم رتبة كما تقول
ضربني واكرمته زيد الا ان منع مانع من الاضمار كما هو
القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار ينتظم
المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لاسبيل الا الى
الاظهار نحو حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا حيث
اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا
له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول
الثاني وهو منطلقين لما بينا وهو انه لو اضمر مفردا
خالف المفعول الاول لو اضمر مثنى خالف المرجع و
هو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في
هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني من
اسماء الاعلى اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملا
حظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين

ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو
جائز واضمرت المفعول الثاني لو اقتضاه على المذهب
المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم
ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون
الضمير راجعا الى لفظ زيد متقدم رتبة كما تقول
ضربني واكرمته زيد الا ان منع مانع من الاضمار كما هو
القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار ينتظم
المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لاسبيل الا الى
الاظهار نحو حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا حيث
اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا
له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول
الثاني وهو منطلقين لما بينا وهو انه لو اضمر مفردا
خالف المفعول الاول لو اضمر مثنى خالف المرجع و
هو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في
هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني من
اسماء الاعلى اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملا
حظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين

ولما فرغ من احكام التنازع وبيان احوال الفريقين اراد احكام معرفته وتمييزه عما يلتبس به بايراد
مثال له الناقص بانه مدون لكن يعرف من كان يصير الفرق بينهما اى بين ان يكون هذا المثال من التنازع
وان لا يكون منه فقال رحمه

بايي الفعلين في المفعول الثاني فلان الاول يقتضي مفعولا
مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا
تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول
بقول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم
اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني
كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى
الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية
وامرء القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول
فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره ادلا قائل بتساوي
الاعمالين فاجاب المصنف عن طرفي البصريين وقال و

قول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس
اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من
كفاني ولم الى قليل من المال لاستلزام عدم السعي لادنى
معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وتوهم طلب الغنى
لكل منهما وذلك لان توسيط مدخوله المثبت شرط كان
او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك
مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول الطلب محذوفا

قول امرء القيس صحيح بالنسبة
الى الاستشهاد
وغرضه الجواب وقوله كفاني
بدل او بيان لقوله على قوته
توجه كاح كان لم اطلب معطوف
على كفاني اذا كانت الجملة
حالية او معترضة او معطوفة
على الشرطية فلا يلزم هذا
قلنا لا يجوز الاول لوزوم
تقييد الحال بما يقتضيه الشرط
ولا الاخيران
للزوم حمل الكلام
على التأسيس
بدل التأكيد

ليس من باب التنازع لفقد المعنى على تقدير توجه كل من
كفاني ولم الى قليل من المال لاستلزام عدم السعي لادنى
معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وتوهم طلب الغنى
لكل منهما وذلك لان توسيط مدخوله المثبت شرط كان
او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك
مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول الطلب محذوفا

قول امرء القيس ليس من باب
التنازع فضلا عن ان
يدل ما ادعوه
ومن الواجب ان
يطابق الدليل
الدعوى

شرط جزاء ع

والفرق بين لو ولولا ان لو للانتفاء الثاني
لانتفاء الاول ولولا لانتفاء الثاني
فتدبر

قوله وخلو على المثبت
لصار ذلك المثبت
سلبا منفيا

قوله على تقدير ان قول امرء القيس
ليس من باب التنازع لفساد
المعنى صحيح

قوله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه ان ادب المحبة هذا الكتاب عدم
الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب بكلمة منه قوله ومنها ابتداء
خلاف عادت فرموز يستدعي نكتة دون ماترك فيه فصل عصام

اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر اعني
قوله ولكنني بما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد
المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى بانا لا اسعى لادنى
معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكنني اطلب المجد
الاصيل الثابت واسعى له مفعول مالم يسم فاعله
مفعول فعل او شبهه فعل لم يذكر فاعله واعلم ان
يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتداء
حيث قال ومنها المبتداء لشدة اتصاله بالفاعلية
سماه بعضهم فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي
فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة
كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم اي المفعول مقامه
اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وفي
شرطي شرط مفعول مالم يسم فاعله في حذف
فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا
ان تغير صيغة الفعل الى فعل اي الماضي المجهول او يفعل
اي المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل
ويفتعل ونحو يتفعل وغيرها من الافعال المجهولة

قيد لعامله
والمقصود
من هذا البيت
الدعاء و
القيد يناقضه
لان الادعاء
اي اعطاني ثم
افصح واولى
وعبارة عن فعل
وشبهه على
وانجح ولم يصح
هنا
فو يوجد
واختصه واحالت
لتم التعليل
لان التشبيه
عدمه

واما انا لم يكن
العامل فعلا بل كان
اسم كالمفعول
فالاحتياج الى هذا
الشرط لانه
لا يكون
العمل
اكثر

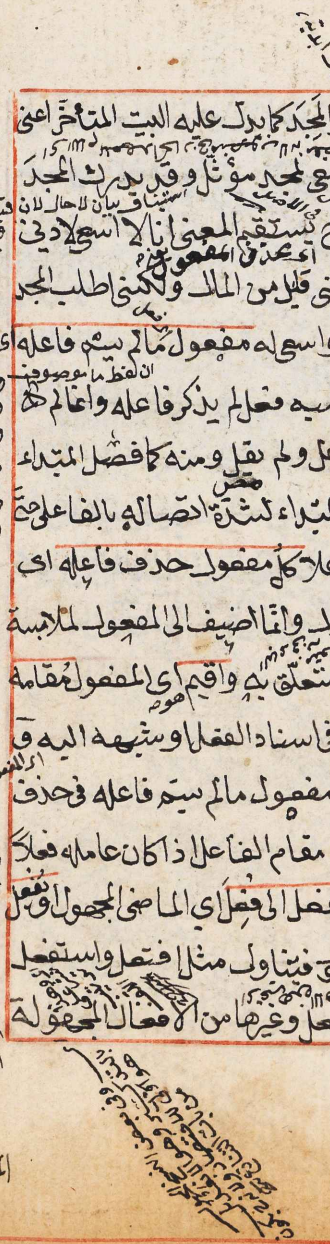

للزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني كما
في مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا
تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لان
كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين
تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث
من مفاعيل باب اعلمت او حكمه حكم الباب المفعول
الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بالام
لان النصب فيه بالعلية فلو اسند اليه فات النصب
بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضربت للتاديب في المفعول
معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت
في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول فلما عرفت
واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل
مع الواو التي اصلها العطف وهو دليل الانفصال
والفاعل كالجزء من الفعل ولا يدون الواو فانه لم يعرف
كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع

Harvard College Library

من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعيين اي
المفعول به له لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه
بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب
سنلاحظ انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن
تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها
ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول
مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير
ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع
باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة
التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد
يخصصه اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل منها فتعين
زيد وان لم يكن اذا كان لم يوجد في كلام المفعول فالجميع
اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها
موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي
الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى
بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه
معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ

وكذا فائدة الزمان المعين لا مطلق الزمان من نحو يوم الجمعة والمكان المعين
من نحو امام الامير لا مطلق المكان التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان
المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة في الاقامة لدلالة
الفعل عليهما وهذه النكتة اوردها المص بقوله بخلاف الاضافة
ولم يؤدها بالتكبير مع كونه اخص ولم يتفق الشارح فائدة الاضافة
فيما كما تبين فائدة الوصف في المفعول المطلق لانفرادهما
من بيان الفائدة في المفعول المطلق ولا بأس فائدة قيد الآخر من
الامور المفيدة يشعر فائدة القيود الاخر ونغني عن بيانها

ادلو قيل اعطى عمرو زيدا لم يعلم انه هو المفعول وقائم مقام الفاعل
وهو الآخذ او المفعول الثاني وقائم مقامه ايضا وهو الذي حذف
لصحة ان يكون كل منهما آخذا وماخوذا ولا دلالت هذا الالتباس
وجب حرفي الشرط اقامة المفعول الاول مقامه شرح

كقولك اعطيت زيدا درهما فيقال اعطي زيد درهما لان فيه فاعلية ما من جملة انه الاخر فانا اذا التبس فتعين نحو اعطيت زيدا عمرا فيجوز اعطي زيد عمرا واولا عمرو زيدا حينئذ

نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك
عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة
المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدا والخبر
وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او
جملة المرفوع المبتداء والخبر جمعهما في فضل واحد للتلازم
الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في
في العامل المعنوي فالمبتداء هو الاسم لفظا او تقديرا
لتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل
اللفظية اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي
اصلا واخبر به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كما
سمي ان وان وكان وكاد اداد بالعامل اللفظي ما يكون
مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه نحو لحسبك درهم مبتدا
اليه واخبر به عن الجزء الثاني سمي المبتداء الخارج
عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين الا صفة
سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن
او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي
كما ولا والف الاستفهام ونحوه هل وما ومن وعن

واما قال الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام لان الصفة لا تعمل مطلقا عند سيبويه حتى تعتمد اما بموصوف فيها على موصوفها واما على حرف النفي او الف الاستفهام واما بجعل الصفات بعد حرف النفي وحرف الاستفهام لان الاصل في العمل الفعل والاستفهام بالحرف غالبا انما يكون عن الافعال نحو هل زيد قائم وهل قائم زيد فالاستفهام عن العمل لا عن زيد وكذلك اقام زيد فالنفي ليس لذات زيد بل للفعل الصادر عن زيد نعم هذا اذا وقعت الصفات بعد حرف النفي وحرف الاستفهام فرع لشبههما بالفعل وقلت عمله تحقيقه

سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي فقوله
ولا الحفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر حيث
نحن عند الناس منكم فخير مبتداء ونحن فاعله
خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي
هو من باب ضرب مالو كان فاعلا لكونه كالخبر رافعة
لظاهر ويجري مجراه وهو المضمر المنفصل لئلا يخرج عنه
كقوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي يا ابراهيم واحترز به
عن نحو قائمان الزيدان لان القائم يرفع الضمير
العائد الى الزيدان ولو كان يرفع الظاهر لم يجز تثنيته مثل
زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي وأقائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام اسما مفردا
مذكورا بعدها كما ما قائم زيد وأقائم زيد واحترز به
عما اذا طابق مثنى كما قائمان الزيدان أو مجموعا كما
أقائمون الزيدون فانها حينئذ ليس الا جاريا للاثبات
كون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلا والصفة حينئذ
مقدما عليه فصار هنا ثلث صور احداها ما قائمان الزيدان

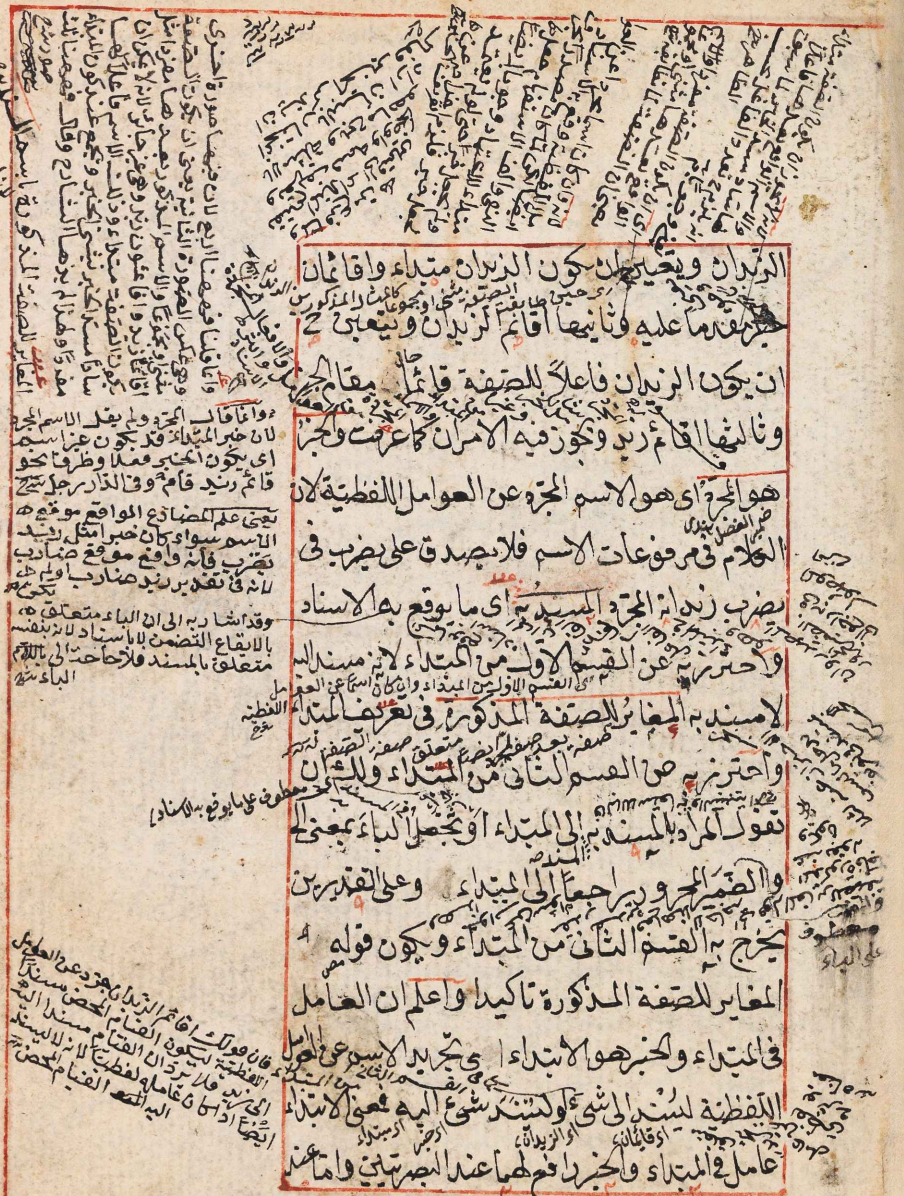

الزيدان ويتعين ان يكون الزيدان مبتداء واقائمان
خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين
ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مغنيا
وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر
هو المجرد اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان
الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في
يضرب زيد انه المجرد المسند اى ما يوقع به الاسناد
واحترز به عن القسم الاول من المبتداء لانه مسند اليه
لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتداء
واحترز به عن القسم الثاني من المبتداء والشان
نقول المراد بالمسند به الى المبتداء او نجعل الباء بمعنى الى
والضمير المجرور يرجع الى المبتداء وعلى التقدير ين
يخرج به القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله
المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل
في المبتداء والخبر هو الابتداء اى بتجريد الاسم عن العوامل
اللفظية ليسند الى شيء او ليسند شيء اليه فمعنى الابتداء
عامل في المبتداء والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند

وانما قال المجرد ولم يقل الاسم المجرد
لان خبر المبتداء قد يكون غير اسم مجرد
اى يكون الخبر جملة وظرفا نحو
قائم زيد قائم وفي الدار رجل

يعني علم المصادع المواقع موقعها
الاسم سواء كان خبرا مثل زيد
يضرب فانه واقع موقع ضارب
لانه في تقدير زيد ضارب او فعلا نحو

وقد اشار به الى ان الباء متعلق
بالايقاع المتضمن للاسناد لانه بنفسه
متعلق بالمسند فلا حاجة الى تاويل
الباء بالى

المغاير للصفة المذكورة

فان قولك اقائم الزيدان يجوز فيه العمل
للصفة ليكون القيام محض مسند اليه
الخبر ويجوز ان لا يريد القيام مسند اليه
بل القصد الى ان قائما لفظ للسؤال
ايضا عن القيام محض

غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال الآخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكون بمجرد عن العوامل اللفظية وأصل المبتدأ أي ما ينبغي أن يكون المبتدأ مقدما عليه إذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لأن المبتدأ ذات والخبر حال من حواها والذات مقدم على حواها فلم أي ومن أجل أن الأصل في المبتدأ التقديم على الخبر لفظا جار قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا إلى زيد المتأخر لفظا لتقدمه رتبة لأصالة التقديم واسع فولهم صاحبها في الدار لعود الضمير إلى الدار وهو في حيز الخبر الذي أصله التأخير فليس عود الضمير إلى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز فقول يكون المبتدأ نكرة وإن كان الأصل فيه أن يكون معرفة لأن للمعرفة معنى معينا والمطلوب بالحكم الكثير الوقوع في الكلام إنما هو الحكم على الأمور المعينة ولكن لا يقع نكرة على الإطلاق بل إذا اختصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص إذ بالتخصيص يقل اشتراكهما

اشتراكهما فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد
مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن
والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة
فجعل مبتدأ وخبر خيرٌ وشل قولك ارجل في الدار امرأة
فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار
فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال اي من الامرين
المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها منكر واحد
منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار
خبره ما احد خير منك فان النكرة فيه وقعت في حيز
النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فنعيت و
تخصصت فانه لا تعارض في جميع الافراد بل هي امر واحد و
كذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من
جرادة وشل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه تا
به الفاعل لشبهه به اذ سيتعمل في موضع ما اهر ذا ناب
الا نثر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة
كونه محكوما عليه بما أسند اليه فانك اذا قلت قام علم
منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام

اي خير اي النكرة

اي خير العبد

اي الرجل والمراة

اي الرجل والمراة

اي المراة

مبتدأ

نائب فاعله

اي الرجل والمراة

خبر

صفة المعلوم

بعد العالم

اي في قرار الصفة

لان الاخبار

اي

مبتدأ

خبره

تخصص بصفة العموم بتذكر

لانه اللام

تزيح

النكرة

شاة

واحدة

قبل

فان المقصود هو ان كل تمرة خير من كثير

اي التخصيص

مفعوله

اي المشار اليه

ومعنى قابه

اي المبتدأ

اي بعد التعريف

فاعل اي التخصيص

اي الفعل

او الاسم

او خصص بان يقع المبتدأ النكرة بعد نفي العام
فيكون خبر لكن فان النكرة تكون حينئذ في سياق
النفي فتفيد العموم وهو عدم الخير كله وفيه دلالة على ان الحكم
فيفيد المخاطب بخلاف ما لو حكم على واحد غير معين فانه لم يحصل
للمخاطب فائدة بعد العلم

صفة جارية مجرى غير من حيث هي لا من حيث ظاهرها وفي الحقيقة هي لان اي لا اضافة لها

بمنزلة الصفات

فعل ماض مبني على الفتح والالف ضمير يعود الى المبتدأ المذكور

اسم مبتدأ مبني على الضم في محل الرفع

خبر المبتدأ

جار ومجرور متعلق بمحذوف

فعل ماض مبني على الفتح والالف ضمير يعود الى المبتدأ المذكور

مفعول به

جار ومجرور متعلق بمحذوف

قوله وكذا كل نكرة الخ اي جرادة هذا اقول امير المؤمنين عمر رضي الله عنه ثم بين فائدة الجرادة وعموم النكرة هو الاثبات قوله يقصد فيها الخ كخلاف ما في خبر النفي فانه يستوي فيه المبتدأ النكرة والفاعل وغيرها فتصير

قوله واعلم ان المراد علم ان هذا التحقيق مبنى على ان المراد بالمهر بناح الكلب وهو غوادة اى صيحته ونقل السيد المدقق فى حواشى المطول وشرح المفتاح عن الصحاح ان المهر صوته دون نباحه من قلة الصبر على البرد فمن اراد حقيقة الحال وجلية المقال فعليه المطالعة فى بحث تخصيص فتراه ذا ناب من هذا الكتاب بتنبيه امير حليه

فاذا قلت رجل فصوفى قوة رجل موصوف بحجة للكلم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان مجئ حبيب سئلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجئ عدو والمهر له بنباح غير معتاد يشائم صاحبه يكون شرا لاخيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لاخير اهر ذاناب وعلى الثانى لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذاناب وهذا مثل يضرب لرجل قوى ادركه العجز فى حادثة ومثل قولك فى الدار رجل لتخصيص بتقديم الخبر لانه اذا قيل فى الدار علم ان ما بعده موصوف بحجة استقراره فى الدار وهو فى قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيص بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار كما قال سلام اى سلام من قبلى عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التى يحتاج فى توجيهها الى

الحكم بان

صوت لكلب دون نباح على ما فى الد عصم

او مذكور ان الاقتصا

قوله اهر ذاناب

فيكون

قوله قد يكون خيرا فيقال لا نسبة الى الكلب بالنباح اذ لا رائى الحبيب للنباح الا الخير فتامل فيه فتدبر وفيه نظر لانه يهش ويناجى اذا رأى العدو ايضا

ولا اضطراب به حينئذ عصام الدين

قوله وفيه نظر الخ يمكن ان يكون النعوت كلها للتعظيم والاول انسب بحال هذا المهر والثانى بمعناه فتامل فانه قابل

واما اذا استعمل فى نباح معتاد فيكون مجازا فى المقال

بخصص به الفاعل

غير مناسب بالمقام

للمخصص بالصفة عصام الدين

قوله ومثل قولك سلام عليك لتخصيص الخ اقول ان اريد بالتخصيص ما يقابل التعميم فالمبتدا نكرة وان اريد ما يقابل التعريف فالمبتدا معرفة فتامل

لتخصيص بالصفة

لتخصيص بالاضافة

لتخصيص بالعهد

لتخصيص بالجنس

لتخصيص بالتعريف

لتخصيص بالتنكير

توجيهاتهم الى هذه التكلفات التركيكة الواهية فعلى
هذا يجوز ان يقال كوكب يقضّ المتاعة لحصول الفائدة
ولا يجوز ان يقال رجل قايم لعدمه وهذا القول اقرب
الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصاً بالعرف
لكونه قسيماً من الانسو فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان
يشير الى ان خبر المبتداء قد يقع جملة ايضاً فقال واما
فهو يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل
زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية
واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي
الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبراً عن
المبتداء من عايد يربطها به وذلك العايد اما ضمير
كما في المثالين المذكورين او غيره كالاسم المذكور
في نحو الرجل
زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة
وكون الخبر تفسيراً للمبتداء نحو قل هو الله احد وقد
يحذف العايد اذا كان ضميراً قايماً قرينة نحو البر
الكر بستين درهماً والثمن سنون بدرهم اي الكر
منه بقرينة ان بايع الكر والثمن لا يسترغبهما وما وقع

ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرف زمان او مكان اوجارا
ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه
اى الخبر الواقع ظرفا يقدر اى ما وقع حمله بتقدير
الفعل فيجب لانه اذا قدر فيه الفعل يصير حمله
بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب
الاقل وهم الكوفيون فانه يصير حمله مفردا وجيه
الاكثر ان الظرف لابد له من متعلق عامل فيه و
الاصل فى العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل
اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل فى الخبر الافراد
ثم ان الاصل فى المبتدأ التقديم وجاز تأخيره لكنه
قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ
مشتملا على ما له صدر الكلام اى على معنى وجب له
صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا
لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على حالة
صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا
ابوك ام ذاك خبر وابوك خبره وهذا مذهب
سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه

ابن وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم
بخلاف مت يوم الجمعة فان وان نسب اليه القيام
بحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فا
التقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو
كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد
مجرورا اى منخفضا عنه بتنوينه او ما قام مقامه من
نون التثنية والجمع اى لاجل الاضافة لان التنوين
او النون دليل تمام ما هو فيه فلما ارادوا ان يميزوا
الكلمتين مزجا يكتسب الاولى من الثانية التعريف
او التخصيص والتخفيف حذفوا من الاول علامة تمام
الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف
نظرا الى كلام القوم حيث يسوقانه الى بتقدير حرف الجر
في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة
اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والشرح
في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية و
اللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه
لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في الشرح

كلمة او مانعة للخلو

ولم ينقل عنه شئ فيه من سائر صفاته وقد تكلف
بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد
بتقدير اللام لتقوية العمل اى ضارب لزيد وفي اضافتها
الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان
ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة
التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانا لا نعلم
اولا اى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من
حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح
ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ قلنا ان هذا التخصيص واقع قبل الاضافة
فلا يكون بما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة
الا التخفيف في اللفظ وهي اى الاضافة بتقدير حرف
الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في
المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اى منسوبة
الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه
فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها عرضية
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة

مضافة الى معمولها اى فاعلها او مفعولها قبل الاضافة
(بدل الى معمولها)
سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة و
لكن غير مضافة الى معمولها بل الى غير كضارب مصر
(بلده وان في مصر)
وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن
(اى في البلد) (اى بقيد غير صفة مضافة الى معمول لها بل الى غيره المحرر)
الوجه وهي اى الاضافة المعنوية تفيد احد امور
اما بمعنى اللام فيما اى في المضاف اليه عند اجنبية المضاف
وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له
نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا
عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى
غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف
الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف
ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم
(اى بحسب الوجود)
وخصوص من وجه واما بمعنى في ظرفا اى ظرف المضاف
والحاصل ان المضاف اليه اما باق للمضاف وهو
ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فبمعنى اللام
(كالانسان والفرس فانه لا يصدق الانسان على شيء من افراد الفرس وبالعكس منه)
واما ساكن له كملك واسد واما اعم منه مطلقا كاحد اليوم
(فان الاحد يوجد اليوم عبد الغفور)
فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا
(اى مضاف اليه)

يوم الاحد وعلم الفقه وشجر المارك فالاضافة
بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه
اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا
بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بمعنى من بيانية
واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام على ان يصح التعريج
بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام
فتقول يوم الاحد وعلم الفقه وشجر المارك بمعنى اللام
ولا يصح اظهار اللام فيه وبعد الاصل يرتفع الاشكال
عن كثير من مواد الاضافة الامية ولا يحتاج فيه
الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهواى
كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها
اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب
اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع
فيه فان قلت فعلى هذا يكفي رد الاضافة بمعنى من
ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين
المبني والمبني قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى
في قليلا رد وها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام

وحينئذ يكون المضاف اليه اخص مطلقا

اعم مطلقا من مضاف اليه اخص مطلقا

واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام صحة اقامة المضاف اليه مقام المضاف كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتم

اي كما لا يكون رد الاضافة بمعنى في الى الاضافة بمعنى من لا يكون رد الاضافة بمعنى اللام محررة

للاقسام وأمّا الاضافة بمعنى من ففي كثيرة في كلامهم
فالاولى فيها ان تجعل قسمًا على حدة نحو غلام زيد مثال
للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضّة مثال
للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضّة وضرب اليوم مثال
للاضافة بمعنى في اى ضربٌ واقعٌ في اليوم وتفيد اى الاضافة
المعنوية تعريفًا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه
المعرفة لان الهيئة التركيبيّة في الاضافة المعنوية موضوعة
للدلالة على معلومية المضاف لأنّ نسبة امر الخاص معيّن
يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك لازم بيّن
كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد عند اشارة
الى واحدٍ معيّنٍ فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة
لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل
الوضع لمعيّن ثمّ قد يستعمل بلا اشارة الى معيّن كما في
قوله ولقد امرّ على اللئيم يسبّني وذلك على خلاف وضعه
وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتها
لا تفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه المعرفة
لتوغلها في الابهام الا ان يكون المضاف اليه ضدّ

مطلب الاضافة المعنوية تفيد تعريفا

الاضافة المعنوية تفيد تعريفا

للاحتمال كثرة الغلام

اى الاضافة المعنوية تعرّف المضاف مع المضاف اليه المعرفة ليس يجري هذا الافادة في نحو غير ومثل وسوى وسواء وغير ذلك محرّرة

واحد يعرف بغير ية تقول عليك بالحركة غير السكون
وكذا اذا كان المضاف اليه مثلا اشتهر بما يليق به
من الاشياء كالعلم والشجاعة وقيل له جاء مثلك
كان معرفة اذا قصد الذى يماثله في الشيء الفلاني
وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف
مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل
الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان
مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى
رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها
اى شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان
معرفة من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه
وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى
بذلك اللام وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى تجريد بل
لا يمكن اذ المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند
الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان
معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان الحرف
لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص

وهو لا يمكن

فيكون التحصيل بعد التحصيل

والمراد بالتجريد تجرده والاظهر ان المراد بالتجريد ايراده بالتعريف عصام

الاولى ان يكون التجريد بمعناه ومفعوله الاول ان يكون بمعنى الخلو محذوفا

التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفتا الى
المعرفة لكان تخصيل الحاصل فيقتضي الاضافة حيث لا تفيد
تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة
المعرفة وبين جعلها علما في نحو اليوم والمشرتا والصعق
وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما لهم جوزوا هذا
دون ذلك قيل لانا ان في هذه الامثلة تعريف المعرف فيها
زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة
وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين
صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوم منهما
باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تنكير
تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة
الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى
معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف
قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل
واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال
ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء
في الحديث من قوله عليه الصلوة والسلام بالف الدينار

زي وفق
بمعنى زينا

اي حال كفية شان

وجعل المعرفة علما
وتعقد في جواب ان الالف واللام في الثلثة الاثواب
وجعها لا يكون للتعريف بل هي زائدة كما في اللام
علم لجارية والغلام فالمضاف بترك التعريف
بالاضافة لا بالالف واللام

بعني ان قوله الثلثة الاثواب
مرفوع لفظا وان مضى شيء راجع
الى الباء باعتبار كونه مرتفعا

وتمام البيت
ايا شبه من كان في الحدثان من الاقران الا شبه منك بمنك
وهل يرجع التسليم او يكشف الغطا
مفعول

الفصحا
اي ابدا

جواب من جانب البصريين لتارة
الترك اللام

وهي الارض الخالية عن اهلها عصام

مبتدا منه

فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها
ان يكون المضاف صفة احترازعما اذا كانت غير صفة
نحو غلام زيد مضافا الى معمولها احترازعما اذا كانت
الصفة مضافة الى غير معمولها نحو مصانع البلد وكريم
العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى
المفعول وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة
الى فاعلها وتقيد اى الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا
لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها فى تقدير الانفصال فى اللفظ
لا فى المعنى بان يسقط بعض المعانى عن ملاحظة العقل بازاء
ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة
والتخفيف اللفظى اما فى لفظ المضاف فقط بحذف
التنوين حقيقة مثل ضارب زيد وضارب بوزيد واما
فى لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره
فى الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه
حذف الضمير من غلامه واستتر فى القائم واضيف القائم
اليه للتخفيف فى المضاف اليه فقط واما المضاف والمضاف اليه
معا نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف

وعلامة الاضافة اللفظية جذف المضاف
من المبتداء او الخبر حتى يستقيم الحمل هندى

او بحذف نون التثنية والجمع صح
نحو ضارب زيد او جاءنى ضارب زيد

يعنى بالاضافة اللفظية معنوية
اول نه حال او مزيد
اولد وبجعله مضاف
اولد ودون ملكه
كنه او حال
او زوائد

فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه
بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمة اي من
جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل
واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل
حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة
للنكرة من جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب
وامتنع تركيب مررت برجل حسن الوجه فلو افادت تعريفا
لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة وجاز
الثاني لكون المعرفة اذ ذاك صفة للمعرفة والمراد انه
المشار اليه بثمة وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة
الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف و
انتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول و
امتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد
من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز
ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك
الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد
جاز تركيب الضارب يا زيد والضارب يا زيد لحيق

اي بجملة الفظية
اي جايز اخذ والملحق
اي مراد المص
بدل من مجموع
اي التركيب الاول
اي المراد المذكور
اي استلزام جواز الاول وامتناع الثاني
المراد بالبعض يعني تعريف او الملحق
تحقيقا
اي الاضافة اللفظية

لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد
لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط
بالالف واللام لا للاضافة ولاشك ان لا دخل في
هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص
بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الاسب
تقديم هذا التفريع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء
فانه يجوز تركيب الضارب زيد ايضا لان توهم ان
دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل
التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف
باللام واجاب المصنف في شرحه بانه غير مستقيم
لان القول بتاخر اللام المتقدمة حتى على الاضافة
مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر
الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان
قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى
باعتبار العطف الواهب خمس عليها فهو من باب الضارب
زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع
هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف لواهب المائة

المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف
لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت
من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة
ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم
الا ان يقال المراد بم انه ضعيف في الاستدلال به اذ
لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب عملا على المحل او على
مفعول معه او لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل
في المعطوف عليه كما في ربت شاة وسخلتها حيث جاز
هذا التركيب ولم يجز ربت سخلتها بادخال ربت على
سخلتها بدون العطف واكتفي بتمام الواهب المائة
الهجان وعبدها عوذا يزجي خلفها اطفالها اى
ممدوحه الواهب المائة الهجان اى البيض من النوق
يستوى فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل
عنها او من قبيل النثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين
وعبدها اى راعيها تنبيها له بالعبد لقيامه بحق
حذمتها او عبدها باضافته لادنى ملابسة
عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اى حديثات النتاج

حال من المأة يزجى بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم
المذكر اى يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب
على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها
مرفوع على انه مفعول لما لم يسم فاعله وحقيقة الامر
لا تنكشف الا بعد معرفة حركات حروف الروى من القصيدة
واما لانه قايسه على الضارب الرجل والضارب زيد فلحق
المضاف المتصف بقوله عنه وانما جاز الضارب الرجل يعني
كان القياس عدم جواز لانتفاء التخفيف بزوال
التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه الحسن
وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه
على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول وفي جعل
اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه
معرفيتي باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب
زيد والحسن الوجه فقيسه عليه قياس مع الفارق
والضارب يعني انما جاز الضارب مع ان القياس
عدم جوازه لما عرفت وكذا اشبهه وهو الضارب
والضارب بمعنى غيرهما فيمن قال اى في قول من قال يعني

جواب سؤال مقدر وهو تحريد
تنوينه ونائبه اعني مضاف اليه
غير حذف اولوب مضاف تحتنده
ادخل مضاف تنوى تندنا ونائبة
ذيالك صادق اولو سمعت

اى يطلب سؤال مقدر وهو ان يقال
جاز الضارب زيد على الاضافة
وان لم تقدر تخفيفا بدلك

يعني سيبويه واتباعه اتى الضارب. وفي اضاربك مضافا ونونك
قال لانه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف
لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى جعل حملا اى لمحل لتبته
على اضاربك فانحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز ق
بيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين او المفعولين مجردة عن
اللام بمفعولاتها وكانت مضارب متصلات التزموا
الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا اضاربك وان لم يحصل
التخفيف بالاضافة قبل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في
ضاربك وجوزوه بدونه حملوا اضاربك عليه لانهما من باب واحد
حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى ضمير متصل محذوفا
تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة يحملوا الضارب. ريد عليه
لانهما ليسا من باب واحد والدليل على سقوط التنوين في
ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة
لكان ينبغي ان يصور ذلك اقلا على وجه يكون الضمير منصوبا
بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولم يتصور
ضاربك فعلم انهما سقطت لاتصال الكاف لا
للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اضاربك

فلو لم يكن كذلك فلا يكون فعلا لفاعل الفعل
المعلل

ضاربك كما يقصور ضارب زيد ثم يضاف وفاعله

ضارب ايّاك بالتنوين للفصل ثم لمّا اضيف حذف
التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل
التخفيف جدّا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث
كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير
اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا
الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا
حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله
الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة
عما استدل الاول الفراء على جواز الضارب زيد عن
جانب المص موافقة بعض الشارحين ولك ان تحمل كل واحد
منهما اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع
الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى بها
المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف
يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما الحكم عليه
بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف
فح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على

ما لا يحتمل في المعطوف عليه

على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى المسئلة
ظاهر ويتضمن الرد على القرآء في الاستدلال بهما ولا يضاف
موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي
والاضافي بمعنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر وهذا
المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد
الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على
القاعدة الاولى وهي قوله ولا يضاف موصوف الى
صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغرقي وصلوة الاولى
وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف
موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد والغرقي
صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة
البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل
هذا التركيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت
الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في
نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت

الاول

بحالة ان كلا من هيئتي التركيب الوصفي
بمعنى ان معنى التركيب الوصفي لا يقوم
سيتفاوت مع تركيب الاضافي وبالعكس لان
معنى التركيب الوصفي الاتحاد في الاعراب
في الاعراب او بنحو اذ كلا من الامور الغير المتناسبة
وصفاله او بنحو اذ كلا من الامور الغير المتناسبة
وان يكون التابع لنا بعا للاول في كل ومنا راه
التركيب الاضافي ان يكون الثاني مجرورا
الامور والاتصال بينهما انما يكون بواسطة
لحرف حقيقة او حكما فعلا يضاف موصوف
يقوم مع احدهما بالاخر فلا يضاف موصوف
الى صفته مع بناء المعنى الوصفي بحرر كتبه

وهو صلوة الظهر اديت بالجماعة او فرضت
هذا الاضيف اسم ان

فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه
ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا
والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة
الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد
بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى
هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول هو
بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحمقاء على الاهتمام للمذكورين لكن هذا التأويل لا يتمشى في جانب الغرق
فانه لا شك ان المقصود توصيف بالغريق لا توصيف
مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكان اذ
جزؤ وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء و
الاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه
هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على الفاعرة الثانية
وهي قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة
واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق
قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه
بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة عن قولهم قطيفة

للانه يلزم اضافة الشئ الى نفسه

يتصدق فقال الجانب المكان الغربي

اى يتحرق

اى هو يلتهب

اى الموصول

اى تركيب المذكور

اى النحوة

اى بليغ

فطيفة جرح حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا
تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها
مثل خاتم فكونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه
الى جنسه الذى يتخصص به كما اضافوا خاتم الى فضة
فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث
انه جنس يمكن اضافته اليها ليتخصص وهذا القياس اخلاق
ثياب ولا يضاف اسم مماثل اى مشابه للمضاف اليه
في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كان
مترادفين كليث واسد في الاعيان والحيثة وحبر و
متبع في المعاني والاحداث او غير مترادف فيلي بل متباينين
في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر
المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا تفيد الا
ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث
اليه فيكون ذكر الاسد و اضافة الليث اليه لغوا لا فائدة
فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم
وعين الشيء فانه اى المضاف فيهما يختص اى يصير خاصا
بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء

الفرق بين النصر ونصرا
يعنى النصر ذت مع الصفت
دلو ونصرا يعنى حدث دياك

متعلق اضافوه

يعنى حذفوا اخلاق

اى المضاف والمضاف اليه

المراد بالمترادفين يعنى
لفظ ليث بشق اول ولفظ
معنى لليث بشق اول در سمحت

اى بسبب اضافة العام الى الخاص

اى موجبون دياك

افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعمية العين
على الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كانت
للجنس ففيها خفاء ويرد على اطلاقهم لا يضاف اسم نكرة
للمضاف اليه في العموم والخصوص بل بحسب القصد
فاعلم وبه يجب
سعيد كرز ونحوه فان سعيدا وكرزا اسمان يسمى
واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر
فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والاخر على
اللفظ فكأنك اذا قلت جاءني سعيد كرز فقد جاء في مدلول
هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم
بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا
واذا اضيف المعتل وهو في عرف النحاة ما ليس
في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء
قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة
بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لعارض خفة
السكون بثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون
يشبهها بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان
ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون يعني في الابتداء

اي يوقفا

اي التحقيق

اي على الخصوص

اي حركة حرف العلة

اي وقوع حرف العلة

اي بحسب القصد

اي نحو كلب اكلب المذكور

اي معنى

اي النحاة

اي الكوفيين

اي نظرهم في احوال اواخر الكلمة عند

اي حكم الالحاق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح

لا ينقل

لايثقل عليها الحركة بعد السكون في الابتداء وكذا بعد السكون
الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوني وقاضي في القبح
ودلوي وظبي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة في الكلمة نحو وعد ويسر
قد اختلف فان ايهما الاصل والصحيح ان الفتح اذا كان في
الثنائي حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن
حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح
والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره
اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا قلبت اي
الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي
ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها
اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم
وتدغم في الياء نحو عصي ورحي ولا تقلب الف
التثنية كغلامايَ لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب
فان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء او عمت في
ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة
مثل مسلميَ اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط
النون للاضافة واد غم الياء في الياء فصار مسلمي

وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء
والاولى ساكنة نحو مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم
قلبت واوه ياء وادغمت الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت
ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغييرها فحركت
بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كانت قبل الياء
او الواو وفتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي
وفي مصطفون مصطفو لخفة الفتحة وفتحت الياء اي
ياء المتكلم في الضرورة والثلث المتاكنين اي للزوم التقاء
الساكنين ان لم يتحرك واخير الفتح لخفته
واما الاسماء الستة التي ترد البحث عنها مضافة الى غير
ياء المتكلم فاخي وابي والحال في اخ واب منها
اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل
يدي ودمي بلا رد المحذوف بجعله نسيا منسيا
واجاز المبرد اخي وابي برد لام الفعل فيهما
وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وعمل
في ذلك بقول الشاعر وابي مالك ذو الجاز بلدي وقبل
الاح على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه الخفي

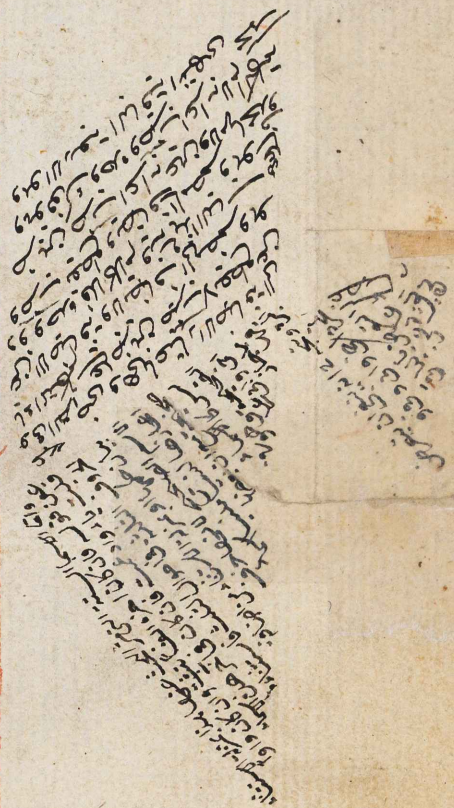

بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب الاتصال فان كان على تقدير
اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين
اعرف من الاخر احترازعما اذا استاويا نحو اعطاها اياه حيث يجب
الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح
وقدمته اى احد الضميرين الذي هو اعرف على الاخر احترازعما اذا
كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصال ليعذر المتكلم
في تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف
الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتكوك ذلك
الخيار اى الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا
نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل
وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد
بالفصل بما يفصله وان كان متصلا ونحو ضربتك فانه اجتمع
فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا فجر الاول بالاضافة ونصب الثاني
بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار
عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربني اياك للا
عتداد بالفصل والاولى وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما
قدمته فهو اى الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير

اما على تقدير الاول لئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر
فيما هو كالكلمة الواحدة بالامر وامّا على تقدير الثاني لكراهتهم تقديم
الاتصل على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال
لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيتك اياك
مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته
والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواته اذا كان ضميرا
الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل
خبر المبتداء ويجب ان يكون خبر المبتداء ضميرا منفصلا لان عامله
معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما
وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الا
تصال فني شبيهه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان
يكون جائز الاتصال (اي فلا بد) لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل
اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال
الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتداء محذوف الخبر
تقول لولا انت الخ يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا
انتما لولا انتن لولاهو لولاهما لولاهم لولاهي لولاهما لولاهن
لولا انا لولانحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولانحن

اه كتبه

اه لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر
في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فعلا
تقول عسيت لاوجاء في بعض اللغات لولاك وعساك لاح فذهب الا
خفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان
الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في
هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه
الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في مو
قعه والاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك
فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع و
سيبويه الى ان عسى محمول على هل لتقاربهما في المعنى فهنا ايضا
الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع
الياء لو ياء المتكلم لازمة في الماضي اذ الحقه تلك الياء لتقي آخر الماضي
عن كسرة المختصة بالاسم التي هي لغة الجر ولهذا سميت نون الو
قيات نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن
لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي الرفع
نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة
تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا

وقل الحق لروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اى فى المضارع
ومع لدن وان واخواتها يعنى ان وكاد وكان وليت ولعل تخير بين
الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية فى غير لدن وعلى
السكون فى لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما
فى لعل لترب اللام من النون فى المخرج وحملا على اخواتها كما فى ليت ويجتمع
لحوق نون الوقاية فى ليت من بين اخواتها لعدم مانع فى ذاتها والحمل
على اخواتها لخلاف الاصل وفى من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب
للمحافظة على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء مع قلة الحروف
وعكسها اى عكس ليت لعل فى الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل
التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل
مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب
صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فى كونه ضميرا
منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما
وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل
ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح
لهما ثم اشبع فادخل فيما ليس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون
المبتدا ضميرا او غير ذلك لحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل

المراد بالعوامل العامل اللفظى

بذلك

نحو كان زيد هو القائم

علة الادخل

بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيما اى
افعل من كذا الحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل
من عمرو واقتصر على مثال افعل من كذا بعد دخول العوامل دون المرفوع
ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائها عن المثال لكثرتها ولا موضع
له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير
وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه الاعراب ولا عامل لكن الخليل
استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفية وبعض العرب يجعله مبتدأ اى
يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ
والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة
حال او منصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعل وانما يعرف فى العرب
جعله مبتدأ برفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو
المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو وحق
الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم لان
تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع
متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم احق من ان يكون
قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من
الكلام ضمير غائب سيمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة

لان الضمير راجع اليها وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويجب تانيثه اذا كان
العمدة فيها مثنا ليحصل المناسبة بفسر ذلك الضمير الغائب بها
بالجملة المذكورة بعده اى بهذه القصة من الجنس المذكور والظان قوله
يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا فى بيان
الفاعل فى عدة فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه
التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا
لو لم يجعل المقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم
على ان يكون هو مبتدا راجعا الى الشان وزيد قائم خبر عنه فانه
يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم قبل الجملة مفسر بالجملة بعده فانه
باعتبار رجوعه الى الشان او القصة لا يخرج عن الابهام بالكلية
بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة
متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب
العوامل فاذا كان عامله معنويا بان كان مبتدا كان منفصلا واذا
كان لفظيا يصلح للاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد
قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم
مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره للنسيا منسيا حال
كونه منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه

لا يجوز

لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات و
اما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كالام
مستقل بنفسه كقول الشاعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها
جآذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذف بقية
الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم ان
الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلها با
لتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة
عاملة فى الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا
ان المفتوحة المخففة عاملة فى الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها
بالفعل من المكسورة فهى احدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة فى
الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع
انه احدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المط
لوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع
ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة الموجودة
فى اللغات بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسماء وضع كل واحد منها
لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان
الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب

وامثالها فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلك
الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها
بالحروف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد و
والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا ولثناه ذان
رفعا وذين نصبا وجرا اي وذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر قدم
ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التركيب الثلثة الباقية
فقوله هي مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منها بحال
خبره ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه
قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل
هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وهي ذي
وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان
والقول باصالتهما قد مر تا على سائرها الفرعية وفي بقلب الالف ياء
وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وتى وذى هو وصل
الياء بها ولثناه اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر
ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من
اختلاف آخر ذان وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور
على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان

وفعل اصله ذو وفحذفت الواو الثانية لغياطل
وقلبت الالف الفا وبنى لشابهته الحرف في الافتقار
فذهب الكوفيون الى انه معرب وفيه انه يقتضي
ان يكون تثنية ذوو وان كعصيان وفيه وغيره وقيل اصله ذوى قيل
ذلك فرقا بين المتمكن وغيره وقيل اصله ذوى قيل
لهم الاشارة الذال والالف زائدة وقال الاخفش

ذكر الوصلي في شرحه فعله بهم
ان هذان لساحران ان هذا لساحران
وهي قبيلة من اليمن يجعل هذه العصيلة الف التثنية
في الرفع والنصب والجر ان زيدا ورايت زيدا ومررت بزيدا ان زيدان وزيدان
يقلبون كل يا ساكنة انفتح ما قبلها الفا فاذا ملوا ياء
اضافوا هذه
العلامة

موضوعان

موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور
ووقوعها على صورة المعرب انما تأتى لا لقصد الاعراب لوجود
علة البناء فيها وجمعها اى جمع المذكر والمؤنث اولاء مدودا وقصرا
اى ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها
اى اسماء الاشارة يعنى يدخل على اولها على سبيل اللحوق والعروض
بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهى كلمة ها فهو ليس فى
الحقيقة منها وانما هو حرف جئ به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه
كما جئ به للتنبيه على النسب الاسنادية كقولك هازيد قائم وها
ان زيدا قائم ويتصل بها اى باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب
وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرف لاستغناء
وقوع الخاطب عنها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك
وبك وهى اى حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضى
الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مفرق
فى خمسة من انواع اسماء الاشارة يعنى المفرد المذكر والمؤنث
ومثناها وجمعها وهى ستة راجعة الى خمسة لاشتراك
جمعها وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد
المؤنث

منه شرح العصام كتب الواو
بعد الضمة فى اول المقصورة
للدلالة بالمناسبة على الكتابة فى الممدودة
ايضا حملا على المقصورة

ترتقي الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة وعشرين و
هى اى تلك الخمسة والعشرون ذلك الى ذكر يعنى ذلك اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرا او ذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى
هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت
الى مذكر الى ذكر وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت
مؤنثات وكذا البواقى يعنى تاك اتاكن وتيك اتيكن وتانك
وتينك اتاكن وتينكن واولئك بالمد واوليك بالقصر الى
اولئكن واوليكن والماذيك اورده الزمخشرى والمالكى وفى الصحاح
لا يقال ذيك فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك
للمتوسط واخر المتوسط لان المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق
الطرفين ولما راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث
مقام الاخرين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره
فقال يقال وتلك وتانك وذانك حال كون هاتين الاخيرتين
مشددتين واولالك باللام اى هذه الكلمات الاربع مثل كلمة
ذلك فى افادة البعيد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك
المذكور سابقا واما تاك وذاك وتانك مخففتين واولالك بغير اللام

للمتوسط

للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب عنه للقريب وانا
ثمة وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد
النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فالمكان الحقيقي الحسي خاصة
لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء
الاشارة قد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول
المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي
اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزاء
تمييز اولا يصير جزاء تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة
والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا ينحل اليه المركب
اولا الى انضمام لم آخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول
وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان
مجموع الموصول والصلة جزاء من المركب يكون الموصول وحده
ايضا جزاء لكن لا جزاء تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد با
لصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبا
رة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه
فتوقف معرفة الموصول على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها
لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي

معنى الموصول

قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول
مستدركا لانه للاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية
ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على
معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزء
اللام هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون
المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر
العائد معه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريحا
بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت
الصلة بمعنيه اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية
ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا
او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب
ان يكون ضمير الموصول عينها بقوله وصلة او صلة
ما لا يتم جزء الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي
الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير له او للموصول لا لغيره
وصلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول لان اللام الموصولة
تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كانت جملة معنى مفردا صورة
عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد

لا يتم بيان

المذكر

28
1911

للمفرد المذكر واللتى للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان
لمثنى المؤنث وتكونان بالالف فى حال الرفع والياء فى حال
النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الالة
فى جمع المذكر اشهر والذين كاللاتين لجمع المذكر واللاتى بالهمزة
والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاى بالياء فقط
مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر و
المؤنث الا انها فى جمع المؤنث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المؤ
وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى
اللواتى اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذى فيما لا
يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء
وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوى فيهما المفرد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واى بمعنى الذى نحو اضرب
ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار واية بمعنى التى نحو اضرب
ايتهن فى الدار اى اضرب التى فى الدار وذو الطائية اى المنسوبة
الى بنى طى لاختصاص بجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى والتى قال
الشاعر وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها والتى
طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت والالف

ء ماالذى صنعت

MAGYAR
TUDOMÁNYOS
AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA

والالف اى بجموعهما بمعنى الذى او التى او المثنى او المجموع والعائد المفعول
اى العائد الذى لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا
لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله
يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن يشاؤه اعلم ان النحاة وضعوا
بابا يسمونه باب الاخبار بالذى او ما يقوم مقامه ومقصودهم من
وضعه تمرين المتعلم فيما تقدم فى هذا الفن من المسائل وتذكيره
اياها فانهم اذا قالوا للاحد اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية
بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من مسائل
النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى اى الاسم يصح
وفى اى اسم يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت
اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى بصلة الذى او التى
او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذى مخبر عنها لا
مخبر بها صرحت بها اى اوقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها فى صدر
الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اى فى موضع ما هو مخبر عنه
بالذى فى الجملة الثانية يعنى فى موضع الذى كان له فى الجملة الاولى
ضميرا لها اى لكلمة الذى واخرته اى المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب
على الحال او ضمن اخرته بمعنى جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا

عن زيد

عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذى او وقعتها فى صدر الجملة الثانية
وجعلت فى موضع ما هو المخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بهو
ضعه محله الذى كان له فى الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت
ضمير الذى واخرت المخبر عنه يعنى زيدا وجعلته خبرا عن الذى قلت
الذى ضربته زيد وكذلك اى مثل الذى الالف واللام فى الجملة الفعلية
خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها فان الصلة الالف واللام
لا تكون الا لاسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من
الفعل المبنى للفاعل واسم المفعول من المبنى للمفعول بشرط ان يكون
الفعل الذى يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس
وعسى وليس لا يجئ منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر
بالالف واللام عن زيد فى ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك
الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين
وسوف وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر بالالف واللام من زيد فى جملة
سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت
معنى السين فان تعذر منها اى من الامور الثلثة التى هى تصدير
الموصول ووضع عائد للموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك
الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة اى ومن اجل انه اذا تعذر منها

تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذى فى ضمير الشان بان يكون ضمير
الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتاخير المخبر عنه خبرا
لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع فى الموصوف بدون الصفة
وفى الصفة بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان
يخبر بالذى عن زيد بدون العاقل وللاعن عاقل بدون زيد لاستلزامه
وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما،
فيقال الذى ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع فى المصدر العامل
بدون المعمول فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار الثوب
ان يخبر بالذى عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدى ان يعمل
الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار عاملا فى الثوب بخلاف
الذى عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع فى الحال لان الحال
يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى مو
ضعه بالحالية وكذلك امتنع فى الضمير المستتر لغيرها اى لغير
كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام ذلك عود الضمير
اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع فى الاسم المشتمل
عليه اى على الضمير المستتر لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه
فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه

نحو زيد ضربته

لانك

لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقى المبتدا بلا عائد و
اذا جعلته عائدا الى المبتدا بقى الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع
وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نا
فية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما
اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو
ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك
اى شئ يعجبك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة
كحل العقال اى رب شئ تكرهه نفوس و تامة بمعنى شئ منكر عندك
على والشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم
شيئا او نعم الشئ هى وصفة نحو اضربه ضربا ما اى اى ضرب
كان ومن كذلك اى يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك و
استفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية من تضرب اضرب
وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب
النبى محمد اياتا اى شخص غيرنا او بجملة نحو مررت بمن جاءك قد اكرمته الا
فى التامة والصفة فان كلمة من لا يجئ تامة ولا صفة واى للمذكر
واية للمؤنث كمن فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة
فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك

بيان لما قبله
مؤخر مبتدا اى
مقدم خبر

وايتهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة
نحو يا ايتها الرجل قيل او يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف التي لا
تقع صفة اصلا اجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل الاستفهامية
لامعنى مررت برجل او رجل عظيم يسئل عن حاله لا يعرفه كل واحد،
فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية،،
معربة بالاتفاق وحدها لا سيتاركها في الاعراب غيرها من الموصو
لات الا على اختلاف في اللذات واللتان وفي ذو الطائفة وانما اعربت
لانه التزم فيها الاضافة اي المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا
يرد حيث واذ واذا اللاتي كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو
قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن فيمن قرا بالضم
اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها التباس
كيد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم
تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف
من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستغن الموصوفة
لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استغنى التي حذف صدر صلتها لانه
ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني
وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى ذكرها ثانيا وفي قولهم ماذا

صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذى على ان يكون ذا بمعنى الذى
فيكون التقدير اى شئ الذى صنعت او صنعته فما مبتدا وما بعده
خبره او بالعكس وح جوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف
كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام يكون الجواب مطابقا
للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اى شئ
وههنا عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى اى شئ والثانية
ان ما معناه اى شئ وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم
انها بكمالها بمعنى اى شئ انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون
كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شئ وح جوابه نصب اى
منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون
الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول
نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون
خبر مبتدا محذوف ولم يعتبره المصنف لفوات المطابقة بين السؤال
والجواب باسماء الافعال ماكان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى الذين
هما من اقسام المبنى الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى
الاصل فاقيل أُفٍّ بمعنى اتضجر وآوَّهْ بمعنى اتوجع والمراد به تضجرت
وتوجعت عُبِّر عنه بالمضارع للدلالة على الاستمرار وهو انسب

عبو بيان

بان يعبّر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو
بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم و
بالضمة في لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر
لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه
الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي
وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها للزوم
موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل
قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت
الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ الفرق
الفرق (خ ليس) رب قول صه مع انه لم يخطر بباله اسكت (خ لفظ) وربما لم يسمعه اصلا
ولهذا قال المصرح (اى الكامل في العربية) ما كان لمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر
او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب
نقضا على التعريف وفعال اى ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق
من الثلاثي المجرد قياس اى قياسي كسرال بمعنى انزل قال سيبويه
هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد
فلهذا يؤول بعضهم قوله سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه
قياسي لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال

حال كونه

حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضى
هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لى الان دليل قاطع على
تعريفه والثانى تنكيره وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فا
سقة مبنى اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبنى لمشابهته له اى
لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة اما زنة فظ ولما عدلا فلما ذهب اليه
النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه
الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال وفعول للمبالغة فى فاعل قال الشارح
الرضى والذى ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ
الفعل شئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول عن شئ
ان لا يخرج عن النوع ذلك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل
من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء
الافعال وبين وجهها فى كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه
فليرجع اليه وحال كونه علما للاعيان اى لعين من الاعيان انما قال
علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان
كان علما كما قالوا لكنه للمعانى لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما
وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب
كذلك مبنى واستعمال اهل الحجاز لمشابهته لفعال بمعنى الامر عدلا

وزنة معرب في استعمال بتميم الا ما في آخره او الف فعال على الاعيان
يكون آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين
في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يكمون باعراب
الكل نحو حضار علما للكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل
لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة
واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات
الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت
المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم
فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل مه
وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على
ما كانت عليه حين كونها اصواتا سازجة ولم تصر مصادر ولا
اسماء الافعال وهي على انواع منها ما يعرض للانسان عند عروض
معنى له كقول المتندم او المتعجب وي وح لا تقدر ان تحكم عليه بشيء
ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر عن
نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما
يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا تقدر ان تحكم عليه وعلى ايجاد
ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما

اذا قلت

اذا قلت نخ لِناخة البعير وح ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به وبهذه
الاقسام كلها مبنيات لانفقاد التركيب فيها واذا تلفظ بها على
سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وَيْ او عند ناخة
البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية
لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد
بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها
على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها
دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجريها واخذها
حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات
بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع
فيها كما عرفت حكي به صوت اى اصدر على لسان الانسان تشبيها
بصوت شئ كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة
او صوت به للبهائم يعني مثلا اى للناخة او زجرها او دعائها
او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم
الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا
كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول
التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب

اى درت بها قلي بهائم

والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر للص القسم
الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل
ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالا
سماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكون صوت انسانا
من غير تعلقه بالمركبات اولى بالمركبات المعدودة من المبنيات كل اسم
حاصل من تركيب كلمتين حقيقيتين حقيقة او حكما اسمين او
فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة
اصلا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج
مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون
كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس
بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لانه بين جزئي
كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد
مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه
قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه
النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة
نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى
ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله

النسبة

النسبة الاضافة ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في ثابط شرا النسبة
التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان
هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على النسبة اصلا كما ان هيئة
تركيب احد شطري جعفر مع الاخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق
الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا حرف عطف
او غيره بنيا لوجوب ان الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي
ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة
وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر
واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر
او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم
ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد
على العشر او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني
فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد
بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق
منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه بعد الاثنين فلما اخذ واهذه الصيغة من المفردات للدلالة

على ما ذكرنا اراد وا ان يأخذ وا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك
من مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا
على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة
الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا
مثلا من احد عشر المتضمن حروف العطف حادي عشر بحذف الواحد
من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حروف
العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا
باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي
والعشرون وللفرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثنى عشر واثنتي
عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول
لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا وان لم يتضمن الثاني حرف الاعراب
الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول
للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي
اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات
وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى
الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة
الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهو في اللغة و

الاصطلاح

الاصطلاح التعبير عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه
لغرض من الاغراض كالابهام على السامع معين كقولك جاءني فلان
وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما
يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في
باب المبنيات ان يريد واباها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض
الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به ،،
مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين
فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف او لكون
الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها
لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار
المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد
منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا
نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت
للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة
واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء
فلما وقع المفرد موقعها ولم يزل ظهور غيرها رجح البناء الذي هو الاصل
في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كأين وانما بني لانه بكاف التشبيه

دخلت على اين واى كانت في الاصل مع ما الكنه نحى عن الجزئين معناهما
الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم
مبنى على السكون اخره نون ساكنة كما في بين للتنوين تمكن ولهذا يكتب
بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرتبته في البناء منحطة
عن اخواتها فلذلك لم يذكره المص معها ثم كم الاستفهامية المتضمنة
معنى الاستفهام مميزها العالى الذى يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه
منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو
من احد عشر الى تسعة تميزه مفرد منصوب جعل ميزه كذلك لانه لو
جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة
مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندك وكم رجال كما تقول
مائة ثوب او ثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك
وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان
هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعيته مميزها كانها نائبة عن
معنى التصريح بها ويدخل من فيهما او في مميزى كم الاستفهامية والخبرية
تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضى
هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقة جار
للتمييز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا

بحر فى نظم والنثر والدال على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جواز الـ
محشر ان يكون كم فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من اية
بينة استفهامية وخبرية والمعنى اى كم استفهامية او خبرية صدر الكلام
لان الاستفهامية متضمنة للاستفهام وهو يقتضى صدر الكلام ليعلم
من اول الامر انه من اى نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا على اشتراك
التكثير وهو ليضا نوع من انواع الكلام يجب التنبيه عليه من اول الامر
وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتأنيث الاستفهامية والخبرية
فهو على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل
واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله
فكل ما اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او
اى او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره
فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا محمولا على حسبه اى على
حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول
كم يوما ضربته فيكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول
والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لا
المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت
فى المفعولية وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما سرت

في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم
سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اهم من ان يكون ملفوظا او مقدرا
ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته في قبيل
الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى
كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان ما بعده فعل مقدر غير مشتغل
عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده
فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع
وكل ما قبله اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله
حرف جر نحو بكم درهما اشتريت وبكم رجل مررت او مضاف نحو
غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر
او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر
الكلام لان تأخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار
عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة
مستحقة للصدر والا اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا
فعل ولا شبهه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف
كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع مبتدا ان لم
يكن ظرفا نحو كم رجلا اخوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنه

بمعرفة عن نكرة متضمنة لمعناها او لما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على
المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبرا ان كان ظرفا نحو كم يوما سرت فكم
ههنا منصوب المحل اوّلا لدخول تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه
ودخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ
وكذلك اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة العربية بالشرائط المذكورة
اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يتأتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء
لا ان كل واحد منها وهي من وما وأيّ واين واني ومتى مشتركة بين الاستفهام
والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايّان مختصتين بالاستفهام فمن وما
اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما
صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتأتى
فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى
فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر
امرر وغلام من تضرب اضربه ومن يأتني فهو مكرم وما تقدموا لأنفسكم
من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما بل في جميع اسماء الشرائط الرفع على
الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لذلك
الظرفية من هذه كمتى واين وايّان وكيف واذ واذا ان لم يتجاوزا بحروف
اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وبعضهم انّ اذا قد يخرج عن الظرفية

ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت
قعود عمرو وهى مرفوعة بالابتداء وقال الخارزنجى الرفع والنصب جائزان
لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع فى الاستفهام
محلا ويتصاب به على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان
اى متى كائن عهدك به واما اى فيثبت فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد
يقع فى محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اى وقت
بعيدك اى اى وقت كائن بعيدك فاى وقت على تقدير انتصابه بالظرفية
مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية ايضا مثل ايهم ضربت وبايهم مررت
وايهم قائم وفى مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعنى فيما احتمل الاستفهام
والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها
وفى مثل تميز كم عمة او ما هو تميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى
يحتمل ان يعتبر الوجوه الثلثة فى كم احدها رفعه بالابتداء والآخران
نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا بما هو
على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا ألصق بما سبق من
وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر فى مميزها اعنى عمة فاحدها الرفع بالابتداء
استفهامية كانت او خبرية والآخران النصب على تقدير كونها استفهامية
والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز

حذف

حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان اللائق تاخير
هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى
فلا تحتمل الا الوجه الاخير والبيت للغزدق يهجو جريرا وتما
فدعاد قد حلبت على عشاري الدعاء للموجة الرسغ من اليد
او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الحذمة صا
رت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى الخلقة وانما عدى حلبت
بعلى لتضمنه معنى ثقلت اى كنت كارها الحذمتها مستنكفا منها
فحذمتي على كرهة مني واختار من انواع حذمتها الحلب لانه خدمة اله
ين وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي
الناقة اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب
ولا تطيع بسهولة ففي حلبها ذيادة مشقة وفي ذكر عمته وخالته
اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه والاستفهام على تقدير النصب
على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسال
عنها وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من
عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اى كم
مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع
عمة على الابتداء ومصحح توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت

فدعاد صفة مشبهة على وزن حماد

قوله الموجة اسم فاعل من باب الحمد نحو اعوج اعوجاجا فهو اعوج وموجة

وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع
النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية
او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وقد عاد واذا نصبتها
نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف
ميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اى
في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية
مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية
دراهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او
دينارا او كم درهم او دينار فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء
ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به
فظ ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم
مرة او مرتين ضربت او الى ضرباتك او كم ضربة او ضربتين ضربت فكم
في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين
المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظ واما اذا كان للعدد فافا المحفوظ
في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان و
في المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل
ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا ضربت فعلى هذا التقدير

تكون

مطلب الظرف

تكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اى الظروف المعدودة
من المبنيات المعبّر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة
الى ذكر البعض ههنا منها اى من تلك الظروف ما اوظرف قطع
عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانّ
عند نسيانه اعرب مع التنوين غورب بعد كان خيرا من قبل
وسمّيت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانّ غا
ية الكلام كانت ما اضيفت هى اليه فلما حذف صرن غايات
ينتهى بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة و
يشبهها بالحروف اى الظروف
المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان
كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة
مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووحرف راء ولا يقاس عليها
ما بعناها ويجوز فى هذه الظروف على قلة ان يعوض التنو
ين من المضاف اليه فتعرب قال فى الشاع فى الترتيب وكنت قبلا كاد
اغض بالماء الفرات فالفرق بين ما اعرب من هذه الظروف
المقطوعة وبين ما بنى منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم
تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح
الرضى والاول هو الحق واجرى مجراه اى يجرى الظرف المقطوعة

عن الاضافة لاغير وليس غير فحذف المضاف اليه والبناء على الضم
وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى
فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس بخوافعل
هذا لاغير (الا التوهم) وجاء فى زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدها وكذلك
اجرى مجرى الظروف حسب لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال
وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اى ومن الظروف المبنية حيث
للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة
اسمية كانت او فعلية فى الاكثر اى فى اكثر الاستعمالات وقد
جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى المفرد و
هو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان (ترى تغير) سهيل طالعا آخر نجما
يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لازالة
لبة الاضافة (يلد وزير) الى الجملة والمضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى
المصدر الذى تضمنه الجملة فهى وان كانت مضافة فى الظاهر
الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف
ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد
يعربه بعضهم لزواله علة البناء اى الاضافة الى الجملة والا
شهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من

الظروف

الظروف المبنية اذا زمانية كانت ومكانية وانما بنيت لما ذكرنا في
حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل او للزمان المستقبل وان
كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون
لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه
مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في
الاغلب الاكثر في هذا المعنى فاذا طلعت الشمس وقوله تعالى
اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع
علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله
تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين
وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط ومعنى ترتب
مضمون جملة على اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط فهذا علة
اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير او جعل
مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم
ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل ان و
لو وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال
فاجأه الامر مفاجاة من قولهم فجئت فجأة بالضم والمد اذا
لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه

وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتداء غلبة وقوعه بعدها
فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب وجوب الرفع بعدها في باب
الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع
حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفا
جاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما
فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة
السبع مسببة عن الخروج قيل والاوجب الى التحقيق انها للعطف من
جهة المعنى اي خرجت ففاجاءت وحاصل المعنى خرجت فمفاجاة
زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية
او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها هذه مكانية
وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجاءت لا
مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به
محذوف اي ففاجاءت في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع
وقد تكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اي وقت احمرار البسر
وقد تستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا
يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة ومنها اي من الظروف المبنية
اذ الكائنة للماضي وبناؤها لمامر في حيث او لكون وضعها

وضع

وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اختصاصها على بعض الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم والعلة وبجيئها المذكورها المصر ومنها اين واني قرنهما بالمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حروف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تجلس اجلس وقد جاء اني زيد بمعنى كيف واني القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال متى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال ٧٧ استفهاما اي حال شيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لازمة كانت الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناها السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو وقد تستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو

كيف ما تجلس اجلس اى على هيئة تجلس اجلس و مطلقا عند الكوفيين نحو كيف
(اى تم) (يعنى بلا ما)
تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية عنه وان
كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية اى على اى حال
جئت راكبا او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لوا
فقهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة
زمان الفعل المقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول
زمان عدم رويتى يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ و
منذ المفرد اى الاسم المفرد للمثنى والمجموع حقيقة كالمثال المقدم
او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اى اول مدة
عدم رويتى هذان اليومان فانه لما لاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا
(رويتى)
يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين
او اشياء فالمثنى او المجموع اذا وقعا اول المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة
حقيقة كالمثال المقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتنى فيه لحصول
التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه
للافادة فجعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان
مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة تكونان بمعنى جميع المدة اى جميع
مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد

اضف فيه مدة الى زمان الفعل من قبيل العام الى الخاص اضفوه

بيانه

بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد اى بعدده المستغرق جميع اجزائه
بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان
عدم رؤيتى يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدها المصدر نحو ما
خرجت منذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اى ما كتب
على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب
او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ
زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى هذه
الامور ليصح حمل ما بعدها عليها فكان التقدير فى ما خرجت مذ
هابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى
كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدا وهما معرفتان لكونهما فى تاويل
الاضافة للزمان الماضى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده خبر
كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا
ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا فى مثل قولك مذ يوم
ان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدا او
خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف
المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان
ظرفين فى تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة

ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام
وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام وسكون النون ولدن بضم
اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام وسكون الدال،
ولدن بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها
لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند و
الفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان
غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد ولدن زيد الا فيما يحضر عنده و
حكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات
العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين
في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها وينبت وتكون غدوة اكثر
استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف ومضموم الطاء
المشددة وهذا اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم
القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء فقط ساكنة
الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي
اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه
ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة
لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة

وقيل

وقيل حمل على اخته عوض ومنها أحوض بفتح العين وضم الضاد و
قد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اى لاجل الفعل المستقبل المنفى او
الزمان المستقبل المنفى فيه وقوع شئ ليستغرق النفى جميع الازمنة
المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا
عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض
العائضين اى دهر الدهرين ومعنى الدهر والعائض الذى يبقى
على وجه الدهر والظروف المضاف الى الجملة واذ كلمة اذ المضا
فة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو
بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يومئذ يفرح الصادقين صدقهم
وقولهم له من خزى يومئذ فمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا
لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى
المبنى البناء وكذلك اى كالمذكور من الظروف فى جواز البناء
على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان بمخففة و
مشددة مثل قيامى مثل ما قام زيد وقيامى مثل ان يقوم زيد ومثل
انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث
وبهذه المشابهة ذكرها فى بحث الظروف ويجوز اعرابها لكونهما
اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اى هذا باب بيان

قال الظروف
لم يقع منها ابدا
الا تنها ابتداء
شيئين لم يقع

مطلب المعرفة والنكرة

المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اى اسم وضع بوضع
جزئي او كلي لشئ متلبس بعينه اى بذاته المعينة المعلومة للمتكلم و
المخاطب المعهودة بينهما فالشئ مقيد بهذه المعلومية والمعهودية
اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع
النظر عن هذه الخيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة
والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهى اى المعرفة ستة انواع
بالاستقراء واشار بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالا
ول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة
باعتبار امر كلى فان الواضع اولا لاحظ مفهوم المتكلم الواحد من
حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده وو
ضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفا
د ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك
آلة للوضع لانه الموضوع له فالوضع كلى والموضوع له جزئى متشخص
والثانى الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ
زيد بازائه من حيث معلومية ومعهودية او الجنسية كما اذا تصور
مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث
معلومية ومعهودية لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم

لهذا

لهذا المعنى لجنسه ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا
المفهوم لجنسه مع قطع النظر عن معلومية ومعهودية فانه بهذا
الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والمو
صولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشا
رة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع
العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة
معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما
كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المؤنث المذكر و
عين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا
عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد
والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل واحد من تلك الافرا
د لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف بالام
العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله الام
لئلا يدخل اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين
اللفظ والميم في ليس من ابرام صيام في امسنو بدل من اللام
ولا يعد ما دخلته قسما اخر من المعارف او عرف بالنداء نحو
يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة

ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذى اللام اذ اصل يا رجل يا ايها
الرجل والسادس المضاف الى احدها اى احد الامور الخمسة
المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة
الى كل واحد منها فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول
فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف
الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا نحو
غلام لبيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون
بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا لما سبق ان المضاف
اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم
معنى اى اضافة معنى يعنى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول
مطلق بحذف المضاف احترز به عن المضاف الى احدهذه الامور
اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات
ويعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام او بالنداء استغنى
عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او
كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان
قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشئ بعينه
شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التى

لغلبة بيان

تعيّنت لفرد معين لمقابلة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان
غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين
بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا
له ذلك غير متناول غيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ
بعينه غير متناول غير ذلك الشئ باستعماله فيه واحترز به عن
المعارف كلها وقوله بوضع واحد اى متناولا بوضع واحد لئلا يخرج
الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية
بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا
الترتيب فقال واعرفها اى اعرف المعارف يعني اقلها التباسا عند المخا
طب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس
فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى
انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيرك واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر
فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد
من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم و
المخاطب انه اراد دون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمر
فان سائر المعارف لا تتفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدهما
فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت

التفاوت بين اضافة بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه
وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلا
فات كثيرة النكرة ما وضع لشئ لا بعينه اي لا باعتبار ذاته
المعلومة المعينة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع
لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرج المعرفة اسماء
العدد وانما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها
وهي ما وضع اي اللفظ وضعت لكمية احاد الاشياء متفردة
كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات واحادها
كل واحد منها والكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد
او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة
بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية وا
حدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء
اذا اخذت متفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالوا
حد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة
واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وبهذا القيد
يه له وظهر من هذا التقدير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان
في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد عند النحاة وان لم يكونا

مطلب النكرة

عند بعض الحُسّاب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة
ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض
التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث
لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها اى اصول اسماء
العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة و
اثنتا او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كماءتين والفين
او بالجمع كماءات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان
كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين
اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول فى الاعداد ،
مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان فى
المفرد المذكر وتثنية واحدة واثنتان او نتنان فى المفرد المؤنث
وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء ،
لجماعة المذكر اعتبار التانيث للجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة
رجال ثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المؤنث والذكر
نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر
اسبق وتقول اذا جاوزت العشرة احد عشر اثنا عشر فى المذ
كر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة او نتنا عشرة فى المؤ

اثنا عشر كلمة

احد اثنا ثلث اربع خمس ست سبع ثمان تسع عشر مائة والف
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢

على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى الواحد والوا
حدة الى الاحدى تخفيفا وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في
المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو
ثلث عشرة امراة ابقاء لجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير
الثاني في المذكر كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو
كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التا
نيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنى عشر
فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم
يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث للكلمة
وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث
جزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تا
نيث المؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث
وتميم يكسر الشين عند التركيب في المؤنث الى من عشرة تحرزا عن توالي
اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس
فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي
اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون و
اخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرين المنصوب

محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين
فيهما اى فى المذكر والمونث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول
فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون
فى المذكر احدى وعشرون فى المؤنث والمغاير الواحد والواحدة
ههنا بدون التركيب لان للعطوف والمعطوف عليه فى قوة
التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه
فلذلك لم يدرجهما فى قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصها
بما عداهما فقال ثم بالعطف اى عطف تلك العقود على الزائد عليها
كما يزاد ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير
تغيير وتبديل فتقول اثنا وعشرون فى المذكر واثنتان او
ثنتان وعشرون فى المؤنث ثلثة وعشرون فى المذكر وثلث
وعشرون فى المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع
وتسعين وتقول فيما زاد الى تسعة وتسعين مائة والف فى
الواحد مائتان والفان فى التثنية فيهما اى المذكر والمؤنث
من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع
عنهما بالعطف اى بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال
كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير

تقول احد وعشرون بتركيب
اثنا عشر فى المذكر اثنا زاد
على عشرين فاحد مفرد
والعطف على التركيب
محمد

وتبديل وتغيير فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان
واثنتان ومائة وثلثة رجل او ثلث نسوة ومائة واحد
عشر رجلا او احدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون رجلا
او احدى وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا او
اثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا و
ثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او
تسع وتسعين امراة وكذا الحال فى تثنية المائة والالف وجمعه و
يجوز ان يعكس العطف فى الكل فتقول واحد ومائة الى اخر
ما ذكرنا والاصل فى تمام عشرة فتح الياء لبناء صدورا لا
عداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اى
اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما فى معدى كرب وشذ
حذفها او حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالواجب تبقا
الكسرة كما فى قولك جاءنى القاضى اذا حذفت الياء الا ان الذى
سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعى زيادة استثقاله فجعل موضع
الكسرة فتحة قال الشارح الرضى ويجوز كسر الياء على الياء
المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الا
واخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع

فى بيان

في بيان حال مميزاتها وابتداء من الثلثة لانه لا يميز للواحد والاثنين
كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشرة
مخفوض اى مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو
ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله اثر فيه
التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين واما كونه مجموعا
ليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى ستمائة استثناء من قوله
مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حسين ميزوا بها ثلاثا واخواته وكان
قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين لان المائة جمعين احدهما
في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السا
لم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا
يقال ثلاثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز
المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود الجر بعدها هو في صورة المجموع
بهو بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المعدوم كونه
احصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين
منصوب مفردا ما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة او لاستقيم
ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ
ليست في الحقيقة نون جمع واما في ما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا

MAGYAR
TUDOMÁNYOS
AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA

وثلثة اسمك كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف
اليه فيه لما كان غير العدد لم يميز • امتزاج ذلك المميز فلم يلزم
صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوز واثلثمائة امراة مع
ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد لمائة امراة واما
اوزادة فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون
الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز مثنيهما ومميز جمعه اى
جمع الالف وانما لم يقل وجمعها كما قال • ومثنيهما لان استعمال
جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال • ثلثمائات رجل كما يقال ثلثة
آلاف رجل بخلاف التثنية فانه • يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مع تحقق
مميزهما مرفوض مرفوع
مزد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب
ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب
القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير
في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزيهما المفرد الدال على القلة
رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا
كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود
مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان
اى في العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة

اشخص وانت تريد النساء اعتبار اللفظ وهو كثير في كلامهم و
ان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا تميز واحد وواحدة
ولا اثنان واثنتان وثنتان تميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما
يقال واحد رجل ولا اثنتان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون
ما يصلح ان يكون تميزا لهما على تقدير ذكر التميز معهما ويطرحون الوا
حد والاثنين استغناء بلفظ التميز اى الصالح ان يكون تميزا
على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الواحدة
والاثنينية عنهما اى عن الواحد اذا كان التميز مفردا وعن الاثنين
اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس
والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فيذكر بهما استغناء
عن المميز فان قلت هب ان تميز الواحد مفرد عنه لكنا لا نم ان
تميز الاثنين كذلك نعم اذا كان تميز مثنى يغني عنه لم لا يجوز
ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في تميز
سائر الاعداد ينبغي ان تعتبر فيما لم يتبين الجمعية فيه ما هو اقرب اليها
وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا تميز واحد و
لا اثنان استغناء بلفظ التميز اى بجوهر حروف المتصورة
بهيئة الخاصة القابلة للحوق علامة الافراد اعني التنوين او علامة

الاثنية اعني حروف التثنية فاذا اعتبر معنى علامة الافراد استغني به عن
ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر
الاثنين على حدة فاختار والحوق العلامة التي هي اخف من ذكرهما
ولاشك ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما
يكون لافادته اى لافادة اللفظ التمييز الخ المقصود اى التخصيص
على العدد والتصريح به الذى قصد ذلك التخصيص والتصريح
بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما افادة التمييز ذلك التخصيص استغنى
فى افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول فى المفرد من المتعدد اى فى
الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار تصييره اى
تصيير ذلك المفرد عددا ينقضى ان يزيد عليه بواحد الثانى فى الذكر
ففوله الثانى مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره
الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره بانضمامه
اليه اثنين وانما ابتدل من الثانى اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون
الواحد مصيره واحدا والثانية فى المؤنث على هذا القياس و
هكذا الى العاشر فى المذكر والعاشرة فى المؤنث لاغير اى لا
يقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق
العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول

فى المفرد

في المفرد باعتبار حاله اي مرتبة من المتعدد من غير اعتبار معنى
النصير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر
والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما
لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما
الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة و
والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك
الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة
واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير اولا
حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث
الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من
المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب
كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم
لواحد مذكر فلا مؤنث للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا لانه
للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون
ومن ثم اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيره واعتبار
حاله اختلف اضافتهما فلاختلاف اضافتهما قيل في الاول
اي المرة من المتعدد المقول باعتبار تصيره ثالث اثنين بالاضافة

الى انقص بدرجة اى مصيرها اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما
بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل فى الثانى اى فى المزدوج
المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة
الى عدد يتساوى عدده او يكون فوقه اى احدهما لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا لزم
جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد
جدا ونقول فى اضافة ما زاد على العشرة حادى عشر احد عشر
باضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد من احد عشر شا
خر بعشرة درجات بناء على اعتبار الثانى وهو اعتبار بيان
الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت و
ان شئت قلت فى ادا هذا المعنى حادى احد عشر بحذف الجزء
الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره فى المركب الثانى و
يكذا نقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول من المركب
الاول لاشتغاء التركيب الموجب للبناء و بنى الجزء الثانى لان الباقيان لو
جود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما
بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير و التانيث وقدم
المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمى وتعريف المؤنث وجودى

المؤنث

المؤنث ما فيه اى اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اى ملفوظة
كانت تلك العلامة حقيقة كامراة و ناقة وعزة او حكما كعقرب اذ
الحرف الرابع فى المؤنث فى حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التلذى بتصغير
الرباعى فى المؤنث السماعية او تقديرا اى مقدرة غير ظاهرة فى
اللفظ كدار و نار وبئر وقدم وغيرها من مؤنثات السماعية
والمذكر بخلافه اى الهم متلبس بمخالفة المؤنث اى لم يوجد فيه
علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامة اى علامة التانيث
التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء
وحمراء وقد زاد بعضهم الياء فى قولهم ذى وتى وزعم انها للتانيث
ليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث
مثل هى و انت وهو اى المؤنث حقيقى و لفظى فالحقيقى اى اسم
بازائه اى فى مقابلة ذكر جنس من الحيوان كامراة فى مقابلة رجل و نا
قة فى مقابلة جمل و اللفظى بخلافه اى متلبس بمخالفة المؤنث
الحقيقى اى ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيث منسوب الى اللفظ
لوجود علامة التانيث حقيقة او تقديرا و حكما بالتانيث حقيقى
فى معناه كطلحة مثال للتانيث اللفظى حقيقة وعين مثال للتانيث
اللفظى تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة

ولم يرد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعوقب لعلة وقوعه واذا اسند
الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا
ولفظيا ومظهرا ومضمرا فبالتاء اى فذلك الفعل متلبس بالتاء
وجوبا اذ انا سيانا تأنيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسند
الى ظاهر غير الحقيقي فانح لك الخيار في الحاق التاء وتركه والى هذا
اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة المستثنى
من في هذه القاعدة فلك ان تقول وطلعت الشمس طلع الشمس
بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث
فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به
بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين
ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي وضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان كذلك استغنى من هذه القاعدة
صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل كما ذكر
احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام في صورة الفصل ايضا لك
الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول • حضرت القاضي امراة
وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم • الشمس وطلع اليوم الشمس
الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا مما يغلب في اسماء الذكور كزيد

اذا سميت بامراة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد
لدفع التباس وحكم ظاهر الجمع لاضميره فان لحاق التاء او ضمير الجمع فيه
واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان
جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون
جائت مطلقا اى سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات
او مذكرا نحو جائت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت با
لخيار ان شئت لحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال
وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم
فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا
لا يقال جاءت • فعلت اى ضمير فعلت وهو مستكن فيه المقرون بالتاء
والساكنة للتانيث بتاء ويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اى
ضمير فعلوا بقى الواو لكونها موضوعة بهذا النوع من الجمع والنساء
والايام اى ضمير النساء وما يماثلها فى كونه جمع المؤنث وان لم يكن من
العقلا كالعيون وضمير الايام وما يماثلها فى كونه جمع المذكر غير السالم
فَعَلَتْ وفَعَلْنَ اى ضمير فعلت مقرونا بتا التانيث بتاء ويل الجماعة
وضمير فعلن اى بالنون اما فى جمع المؤنث فقط لان هذه النون موضوعة
له واما فى المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير

كالرجال فيراعى حقه فاجرى مجرى المؤنث وفى الخواشى لهندية مواً
فقال الشرح الرضى ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو و
ضعت لجمع العاقلين فاستعملها فى النساء للحمل على جمع غير العقلاء
اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء المنتهى بالحق
آخره اى اخر مفرده بتقدير المضاف اوقدر بعد قوله ونون
مكسورة قولنا مع لواحقها والا لما يصدق التعريف الا على مثل مسلم
من مسلمان ومسلمين كما لايخفى ولو اكتفى لظهور المراد لاستغنى
على هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ماقبلها اى مفتوح
حرف كان قبل الياء حالة النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس
لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة
لئلا يتوالى الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ماقبل الالف التى فى حكم
الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك الملحوق او اللاحق وحده او مع
الملحوق ولا بأس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على
ذلك لانه على تقدير تسليم اذا دل امران من امور ثلثة على شئ صح ان يقال
هذه الامور الثلاثة تدل عليه غاية مافى الباب ان يكون دلالتها بواسطة
هذين الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله فى العدد يعنى لواحد حال
كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت

الملحوق سان

الجنس

الجنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثل هما
يافقوه ثلثة في الواحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله
ليدل اشارة الى افادة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والحانة لا يجوز
تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرأن ويراد بها الطهر
والحيض بل يراد بها طهران او حيضان على الصحيح خلافا للبعض هم
فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس
فانه يثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين بهما الاب والام وكذلك يثنى
القمر باعتبار معنيين مختلفين بهما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل
الام مسمى تابالاسم الاب ادعاء لقوة التاثير بينهما ثم يأول الاسم
بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيجا لنسان فيثنى باعتباره فيكون
معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمرين ان
قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء تسمية
للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى
ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا
الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية لمجرد اشتراك اللفظي بينهما
وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار
صح تثنية الاعلام المشترك حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان

علما لكثرة يؤتى بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا اذا صار علما ادعائيا
كابى بكر يؤتى بالمسمى بهما ثم يثنى ويجمع وردّه بعضهم وقال الاولى
ان يقول الاعلام لكثرة استعمالها وكون اللفظة مطلوبة فيها يكفى
لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك فى الاسم بخلاف اسماء الاجناس
فعلى قول هذا البعض ينبغى ان لا يذكر فى تعريف التثنية قوله من
جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذى لحقه علامة التثنية فى
بعض اللغات مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما
يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال
فالمقصور اى الاسم المقصور وهو ما فى آخره الف مفردة لازمة
وسمى مقصورا لانه ضد الممدود اولانه محبوس من الحركات والقصر
الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما
بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان فى المسمى بلى وهو ثلاثى
اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى اى غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا
من الرباعى والثلاثى المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة
او حكما وخفة الثلاثى بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل
والا اى وان لم يكن كذلك بان كان الموعى ياء حقيقة كرحيان
فى رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد مال كمتيان

فى متى

فى حيث جاء متمالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت
الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فالياء اى فالفه مقلوبة با
لياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة اوحكما وتخفيفا فيما زاد
على ثلثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اى غير
زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة فى الاشهر
لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء جمع القارئ او للتشبيه
من قراء اذا تشبث وحكى ابو على عن البعض الوجب قلبها واوا
نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة عن الف التانيث
كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احديهما للمد فى الصوت والثا
نية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة
قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف
فينبغى ان لا يقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب
الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة فى مثل اقتتت
اجوه وربما صحح فقيل حمراوان وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء
نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اى وان لم يكون الهمزة اصلية
ولا للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقر
طاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية كسماء ورداء فان اصلها

مطلب الالف الممدودة

اى المتعبد فى العبادة

اى اذا تعبد

اصله وجوه

اصله وقتت

كساو ورداء فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت
الهمزة وبقاءها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو
او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهت همزة قراء
فثبتت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان
عين الهمزة في صورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء
فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة ان اللازم من هذه العبا
رة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداء ان بالهمزة او رداوان
بالواو ولكن المشهور روايان بالياء فكان ينبغي ان يقول المص
والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة و
ردها الى الاصل للاشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر
من اللام لكنا قد تفحصنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح والتيسير
فما وجدنا فيها الزاما حكم باشتهار غيره كما وقع في شرح الرضي
من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا
الاصل واوا او ياء وقد يحذف نونه اي نون التثنية للاضافة
اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة
وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فينافيان
وحذفت تاء التانيث التي قيل سرها ان لا يحذف عن اخر المثنى،

صحة فالوجهان

كسبحتان

كشجرتان ونمرتان في خصيان والبان على خلاف القياس مع جواز
اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد
من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصاله بالاخرى بحيث لا يمكن الا
ينتفع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث للبقع في حشوه
وقيل خُصْيٌ وَاَلْيٌ مستعملان وهما لغتان في خصية واليته وان كانتا
اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اخذ في
بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث
اذ ليس لها قاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة
فلهذا اخذ في بيانه بالفعل الماضي المجموع ما دل اى اسم تدل على جملة
احاد مقصودة اى يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف
مفرده اى بحروف هي مادة مفرده الذي هو الاسم الدال على واحد
من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغيير ما بحسب الصورة
اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة
او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده اما متعلقة بقوله مقصودة
او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف ،،
مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغيير ما جمعا السلامة لان
الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء قيس

الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد جنس
يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل
عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء المجموع كرهط ونفر
وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف
مفرده خرجت الاجناس فاذا قصد بها النفس الجنس للافراده
فبقوله مقصودة فاذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف
مفرده كذلك بقوله بحروف مفرده خرج اسماء الجموع والعدد
فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم
جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كما
لجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان
اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل
الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال
لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال
على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جمع اسماء الجموع
التي لها احاد في تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا
اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع
لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع باتفاق ونحو فلك مما

الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير
المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة
فلك اذ كان مفردا ضمة قفل وإذا كان جمعا ضمة اسد وهو اى
المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اى الجمع الصحيح تارة يكون
لمذكور وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اى
آخر مفرده واو مضموم ما قبلها فى حالة الرفع او ياء مكسور ما
قبلها فى حالة النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين
على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل فتحة نقل الواو والضمة
ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه
اى مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه
اكتفاء بما ذكر فى التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت
اصل الفعل فى المفضل عليه ولا كثرة فى الواحد قيل ثبوت اصل
الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان
افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اى آخر مفرده
ياء ملفوظة كالقاضى او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اى
الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة
الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت

الياء للتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالة النصب والجر تقول
قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع
الكسرتين واليائين فسقطت للتقاء الساكنين وان كان آخره
اى آخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا اى الف مقصور اخذفت
الالف للتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان
قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف
مثل مصطفون فى حالة الرفع ومصطفين فى حالتى النصب والجر
فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف للتقاء الساكنين وشرط اى
شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعنى شرط صحة
جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما محضا من غير معنى وصفية
فيه فذكر علم اى وكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسمّاه لا من
حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة
بناء الواحد فيه والمذكر العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد
نحو لغوج علما للمرأة لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا
عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع

سهم ذكر

بالواو

57
٢٠٤

بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون
بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء موسلى
اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث
هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة
تقلب واوا فتنمحى صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف
ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه
جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل
والمفعول مذكر يعقل اى لشروط فالشرط الاول كونه مذكر يعقل
لما مر والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل
فعلاء اى مذكرا غير مستوفى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم
اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة
فعلاء مثل احمر حمراء فانه لا يقال فيه احمرون للفرق بينه وبين افعل
التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل
كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم
فعلان فعلى اى مذكرا غير مستوفى تلك الصفة مع المؤنث بل يكون
المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى
فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان

ولم يكسر لان فعلان وفعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث
لانه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون ذلك الاسم مذكرا
ستويا فيه اى في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل
جريح وصبور ويقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور
فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر
ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب
ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان
لا يكون الاسم المذكور مذكرا ملتبسا بتاء التانيث مثل علامة كرا
هة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء
لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية
وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح
الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكون الراء واما حكم بشذو
ذها لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها علما او صفة وقد
ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها
من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذو
ذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤ
ف الجمع الصحيح المؤنث ما لحق آخره اى آخر مفرده الف وتاء وشرط

اى شرط

58
٣١٥

اى شرط لجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى لذلك
المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو و
النون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى المفرد
مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اى شرط اجمعيته ان لا يكون
مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال فى جمع حائضة حائضات
فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات لزم التباس والا عطف على
قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع بهذا
الجمع مطلقا من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات فى جمع
طلحة وزينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد
لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الا
سماء التى تانيثها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل
هو فيها مسموع كالسموات والكلمات وذلك لخفاء هذا التا
نيث لانه ليس بحقيقى ولاظاهر العلامة جمع التكسير ما يتغير اى جمع
تغير بناء واحده من حيث نفسه واموره الداخلة فيه كما هو
المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف
فى الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره يكون حصول
الجمعية فلا ينتقض بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد

مفرد بناء تكسير

تغير بناء

حصول الجمعية واما التغير المذكورة في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من
ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزا
ئدة كما يدل عليه مادة الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سوى
ذلك التغير حقيقيا كرجال وفرس او اعتباريا كفلك كام وجمع
القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل او جمع
يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال او جمع يكون على وزن
افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وفعلة
كارغفة جمع رغيف وفعلة كفلة جمع غلام والجمع الصحيح مذكر كا
لمسلمين او مؤنث كمسلمات وفي شرح الرضي ان المراد انهما اى
جمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فصلحان
لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة
يطلق على ما فوق العشرة اما للنهاية له وقد يستعار احدهما الا
خر وجود ذلك الاخر كقوله بعد ثلثة قروء وجود اقراء المصدر
اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب
والشيء او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد
بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا
لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلستين بالقادرية

والقائمية

والقائمة ومثل ويكاله وويحاله بما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا
او ان كان الاخران مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثى
المجرد سماعى اى سماعى ويرتقى عدده الى اثنين وثلاثين كما بين فى
كتب التصريف وفى غيره اى غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى المزيد فيه
والرباعى المجرد والمزيد فيه قياسى اى قياسى كما تقول كلما ما
ضبه على افعل فمصدره على افعال • وكل ما ماضيه على استفعل فمصدره
على استفعالا لا مثل • اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذ
ذلك مما علمته فى علم التصريف ويعمل اى المصدر بالقطع عمل فعله
المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا امس و
حال كونه غيره اى غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبنى اكرام
زيد خالدا غدا والان وذلك لعمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا با
عتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمى الفاعل والمفعول
اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعنى عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط
بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجئ
حكمه ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير
الفعل مع أن وشئ مما ذوحيزان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبنى عمرا
ضرب زيد ولا يضمر اى معموله فيه او يكون الظرف مفعولا مالم يتم

فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر كذلك في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فلزم
اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية
الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر
فانه له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم
الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا
حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربني زيد احد
ولا يلزم ذكر الفاعل اي اذا فاعل المصدر لاظهارا ولا مضمرا نحو
اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى فاعل ما غير ما خوذة في مفهومه
فلا يتوقف تصور المنسوب عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل حال اعماله منونا او مع
اللام نحو لولا دفع الله الناس وقد يضاف الى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به
او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص
الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب ولعماله اي لعمال المصدر
ملتبسا باللام اي بالالف التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع
الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على

المصدر

المصدر المقدرة ولكن جوز ذلك لعاقلة فرقا بين الشئ وبين
المقدر به قيل لم يثبت في القرآن شئ من المصادر الموقوفة باللام عاملا
في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بجر في الجر لا يحب الله
الجهر بالسوء فان كان اى المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير
اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون
للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجود القوى سواء كان
الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو
ضربا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه
اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا
له وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة
وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله فوجهان
وجهان واما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا
مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل
المصدر لان عمل المصدر هو القسم الاول اكثر واظهر فلو
اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل
ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث موضوعا ذلك
الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات ما قام بها الفعل ولو قال

لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما ولعله
قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له
وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المصنف في شرحه قوله
ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول
والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج عنه ما
عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به قوله بمعنى الحدوث
يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت و
الظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس
لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام
به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى
الموضع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى
آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه
موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فيقوله لمن
قام به خرج اسم التفضيل لانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة
على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج
اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة
المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم

التفضيل

التفصيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق يتضمن معنى الوضع كما علمت
فليس اسم التفصيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويتذكر
ان صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا يبعد ان
يلتزم ذلك ويدل عليه جعل صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام
صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما يشير
معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب
وقاتل وملئ وآكل وكلها مشتق من مصادر الثلاثة لما لمن
قام به على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة
او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب
وصيغته او صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على وزن فاعل
ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة
المضارع المعلوم بميم او مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف
المضارعة مضمومة او لا ومع كسر ما قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل
اخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما
وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضع
موضع حرف المضارعة المفتوحة ولواقيم متفاضل مقام
متفاضل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في اخر المضارع

وان كان في حرف المضارعة

ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي اليم مثال يكون لكل من
قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله
لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعد
الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان
كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى
الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه
وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط مع الحال
والاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط اى شئ
يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال والاستقبال فالاضافة
فتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه المضارع
فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او
غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او
حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط
ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان
يقدر المتكلم بلسم الفاعل العامل بمعنى الماضى كانه موجود فى ذلك
الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتماد
اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على المتصف به وهو المبتدا

او المو

او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه
مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء
رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الا
ستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها
من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازدادا
بهما شبهه بالفعل نحو قائم زيد وقائم الزيدان وما قائم زيد و
ما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدى للماضي اى للزمان الماضي
بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت اضافة
او اضافته اسم الفاعل الى المفعول معنى اى اضافة معنوية
لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا
للكسائي فانه ذهب لعدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء
كان بمعنى المضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا
على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها
عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك بما الكسائي
بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقدم الجواب عنه
فان كان له اى لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل
اليه فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو

زيد معطي عمرو درهما امس قدرهما منصوب باعطى المقدر فانه
لما قيل معطي عمرو فكانه قيل ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما
فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع
الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت
بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة ح عدل عن
صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه و
وما وضع منه اى من اسم الفاعل بتغيير صيغة الى اخرى
بيان لما
بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة فى الفعل المشتق منه
كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير
العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل فى العمل و
اشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقديره ان يكون صيغ المبالغة
خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه
العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم
الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا
او مررت بزيد الضراب عمرا الان او غدا او امس وما فيه من
معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى
من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما

مصحح

مصحح كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا فى العمل
والشروط لعدم تفرق حمل الصيغة المفرد من حيث ذاتها
بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان او الزيدون
ضاربون عمرا الآن او غدا او الزيدان الضاربان او الزيدون
الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اى
نون المثنى والمجموع مع العمل فى معموله بنصبه على المفعولية بخلاف
ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف
تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها بوجود هذين
الشرطين لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة بالقراءة
من قراء والمقيمى الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما
على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقو العذاب الاليم بالنصب
فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة للام والزائدة مما
لاعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث
موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل
عليه فمضروب موضوع لمن وقع عليه الضرب واحترز بقيد
من مقام ما يرفع الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل
لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج

ماعدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة والتفضيل مطلقا
سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من
فعل لموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول هو
ضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثة المجرد على
زنة مفعول ومن غيره اى من الثلاثة المحدد على صيغة اسم الفا
عل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح
الراء وامره اى شانه وحاله في العمل اى عمل النصب والاشتراط
اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او
الهمزة او ما كام اسم الفاعل اى مثل شانه وحاله واذا كان
معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام
الفاعل ولو كان هناك مفعول اخر يبقى على نصبه نحو زيد
معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن
او غدا او اسمى الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى
وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احترازا عن
اسم الفاعل والمفعول المتعديين لمن اى لما قام به على معنى
الثبوت لا بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قائم وذاهب مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة

مشبهة

مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه اشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الآن من رحم بضم الحاء او صار الرضم طبيعة له كرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضارب وطالق المعنى طابين وارين او لو كس بالتركي بوش او لو عوريت فانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها او صيغة الصيغة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدره بحيث لا يجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما سمع وخص مخالفتها الصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان فيه لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط

الاعتماد فمعتبر فيها الآن الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان
اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم مسائلها
اى وجعلها اقساما وبيان حكم كل قسم وسيتى كل قسم مسئلة لانه
يسئل عن حكمه ويبحث عنه ان يكون الصفة ملتبسة باللام
او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او
ملتبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام
ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلاثة والمعمول اى معمول
الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة
ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية
عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة اللتى للمعمول من
حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على
الفاعلية اى فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول
الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول
الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكو
فيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال
بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى
والاوفق التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة

اليه و

اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية هو لنا
حسنٌ وجهُهُ بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه
على التشبيه بالمفعول او بحذف التنوين وجرّ وجهِهِ بالاضافة
فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها
لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرًّا
وكذلك اى مثل هذا التركيب في كون امثلة ثلثة حسن الوجهِ
بالوجوه المذكورة وحسنٌ وجهٌ عطف على حسن الوجه اى هو
ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة لحسن وجهِهِ بادخال اللام
على الصفة ورفع وجهِهِ بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول
او جرّهِ بالاضافة وانما غيّر الاسلوب بترك العاطف اشارة
الى انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السا
بقة كانت للصفة المجرّدة عن اللام وهذه لصفة ذات لام
لحسن الوجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة
باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجرّدة لان مفهوم الاول
وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان الاقسام
الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا مختلف فيه وساير الاقسام
صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال

ط بالوجوه الثلثة لحسن وجهه

اثنان منها اى من تلك الاقسام يمتنعان احدهما الصفة باللام،
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير
واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجهٍ غلامه لعدم افادة الاضافة
فيه خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون
حسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل
الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره فى الصفة مثل الحسن
الوجه والحسن وجهه جه الغلام او بحذفهما معاً والاخفة فيه
بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المجرد عن اللام مثل الحسن وجهٍ او وجه غلامٍ لان اضافة،
الحسن الى وجه وان افادة التخفيف بحذف الضمير واستتاره فى
الصفة كلتيهما لم يجوزوهما لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت
لفظية مفيدة للتخفيف لكنها فى الصورة تشبه عكس المعهود من
الاضافة واختلفوا فى صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه
فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح فى الشعر والكوفيون
يجوزونها بلا قبح فى السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا
الاضافة لقصد التخفيف فيقتضى الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه

٢١٨

الفتح حذف التنوين وحذف الضمير

ويقبح ان يقتصر به على احسن التخفيفين اعنى حذف التنوين وما يتقدم
(اى التخفيف) (اى التعظيم)
الاعظم مما هو امكانها وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بالتنوين
عطف على قوله اى يقتصر
فى الصفة والذى اجازها بلا قبح نظر الى حصول شئ من التخفيف فى
الجملة وهو حذف التنوين والبواقى من الاقسام الثمانية عشر التى
خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهى خمسة عشر قسما ما
يشتمل ثانى
كان فيه ضمير واحد منها اى من تلك البواقى اما فى الصفة وهو سبعة
اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه
بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن
وجه بجره واما فى المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه
فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة
من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما فى الصفة
والآخر فى المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو
قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله
على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام
الحسن الوجه برفع الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه
برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود
الضمير غير ظاهر فى الصفة مثل ظهوره فى المعمول احتيج الى قاعدة

يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت انت معمول الصفة بها
فلا ضمير فيها اى فى الصفة لان معمولها فاعل لها فلو كان فيها ضمير
يلزم تعدد الفاعل فهى اى تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى
ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى
ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اى وان لم ترفع معمول الصفة
بها بل تنصب او تجر فيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث ان
الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجهٍ او حسنةٌ وجهًا او
بتثنية اى الصفة اذا كان الموصوف بتثنية مثل الزيدان حسنا وجهٍ او حسنان
وجهًا او بجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعًا مثل الزيدون حسنو
وجهٍ او حسنون وجهًا واسم الفاعل والمفعول غير المتعديين اى
اسم الفاعل الغير المتعدى لا مفعول واسم المفعول الغير المتعدى
ايضا لا اشتقاق بين الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم
المفعول لغير ما اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير المتعدى الى
مفعول مثل الصفة المشبهة فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية
عشر فترفعان الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما و
يضافان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب
ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا

اصله يجرى

بينهما

نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه
وزيد معطٍ اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب
او فاعل له ونُصِبَ تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان
لمعطٍ او مفعول اول له اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول و
المفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المشوبة بتعوك
زيد يقيّ اللاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق
اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قام به الفعل او وقع
عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاد للفاعل
وما جاد للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله
بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة
او ظرف مستقر اي لموصوف ملتبس بتلك الزيادة وقوله ما اشتق
من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان
والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك
الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر و
فعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما
في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان

ط اي اسم منسوب خرج بقوله تشبيها

مطلب في اسم التفضيل

على الاصل وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من حدث ثلاثى لا رباعى
مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعى و
الثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه
الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم
اللبس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى او الثلاثى المجرد او
المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف
ثلاثى مجرد او بعض حروف رباعى مجرد كلها اصول او يكون من
حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما
هو المشتق منه فلا يتبين المعنى ليس بلون ولا عيب اى من ثلاثى
مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهر لان منهما اشتق افعل اخير اى لغير
اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما
لالتبس ان المراد خو حمرة وعور او ذو الحمرة والعور وهذا التقليل
انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل
وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع
على ما يدل على زيادة على آخر فى الصفة والاول موافق للوضع
الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثى مجرد
ليس بلون ولا عيب وهو التفضيل فان قصد غيره اى غير الثلاثى

المجرد

المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره ويوصل اليه
اى الى غير الثلاثة المجرد بنحو باستذ ونحوه مثل استذ منه استخراجا
او تدحرجا
مثالا للثلاثة المزيد فيه وبياضا واحمر مثالا اللون واعمى مثالا للعيب
وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد لكن يرد
انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق
بين الجهل والبلادة والحمق لكنهم حكموا بشذوذه فنحو احمق من ابن
بينقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في ظاهر
كما حكي عن ابن بينقة من تعليق حرزات وعظام وخيوط على عنقه
وهود وحية طويلة سئل عن ذلك فقال لا اعرف بها نفسي ولا افضل
وتقاذفت ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن
انا ففيه شائبة من حمق ابن بينقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من
حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد
لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول
بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال
وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة
يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه
اى القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول

فقوله ولا يقول اه ويرد عليه ما ذكره الشارح الخ
قال ذا الا ما ينقض قول الشارح الخ
قال ذا القول كذا في نسخ الشارح الخ

MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA KÖNYVTÁRA

فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثرة اللبس فاقتصروا
على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة
كما اشتمانة وعلا الوم بياة
نحو اعذر لمن هو اشد معذورية وعلا الوم لمن هو اشد ملومية
وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل
على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالالف واو من او الاضافة صح
سبيل الافضال الحقيقي ولابد من واحد منها لان وضعه لتفضيل
الشئ على غيره فلابد من ذكر الغير الذي هو المتفضل عليه وذكره مع
من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه
يشار باللام الى معين يتعين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او
حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص
الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل
الا للعهد فيجب ان يستعمل لا مضافا نحو زيد افضل الناس او
من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا
يجوز الجمع بين الاثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر
اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة
للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم
بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه من الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد

بدله من قوله على احد ثلثة اشياء بدل كل

افضل

افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في
مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اى الله اكبر كل شئ او انه مزيد
بجوره اى اكبر من كل شئ فاذا اضيف اى اسم التفضيل فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اى زيادة موصوفه المقصودة
به على من اضيف اليه اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار
تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه وانما كان
هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشئ على غيره فالاولى
ذكر المفضل عليه ولا يشترط في استعمال هذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا
منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم
بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه
على مشاركيهم في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اى
افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك
يوسف احسن اخوته لزوجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم
اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اى ثاني معنيه زيادة مقصودة
مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم
التفضيل ايضا اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل كما
يضاف سائر الصفات نحو صارع مصر وحسن القوم مما

تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان
تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم
افضل قريشي اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة
من جنسه ليس هو داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان
يوسف لا يدخل فى جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو
فلان اعلم بغداديي اى اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأ
وموطنه ويجوز فى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف
وهو الذى يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل
وان كان موصوفه مثنى ومجموعا وكذا المذكر وان كان موصوفه
مؤنثا نحو زيد افضلا الزيدان او الزيدون او هند او هندان او الهندات
افضل الناس وهذا لانه ينابه افعل من الذى ليس فيه الا الافراد
والتذكير فكون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم
التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتأنيثا وتذكيرا لمن هو اى اسم التفضيل
صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند
فضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات فضليات من لمثنا
به ما فيه الالف واللام فى كونه معرفة واما النوع الثانى من نوعى اسم
التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف

باللام

باللام فلا يدين المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها
مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمعنى التفضيلية لفظا او معنى لعدم
ذكر المفضل عليه الذى استعمل بمن مفرد مذكر للاغير اى للاغير المفرد
المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالكلم
بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمعنى التفضيلية لكونها فاصلة
قد بينه وبين باب احمر فكانها اتمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل فى اسم
مظهر بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل فى المظمر
بلا شرط لان العمل فى المظمر ضعيف لانه يظهر اثره فى اللفظ فلا يحتاج الى
قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لنصب المفعول به سواء كان مظهرا
او مظمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فانصب دال على الفعل الناصب
له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله وهو اعلم بمن اهتدى
اى اعلم من كل واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتميز فيعمل
فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد
افضل منك اليوم راكبا والتميز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا
نحو طاب زيد نفسا وانما يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة
انما هو عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه فى الزيادة ليعمل عمله ولانه فيه

بحث لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن للمفاضلة ولا يجمع ولا
تؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا
كان اسم التفضيل صفة اى وصفا سببيا هو فى اللفظ لشئ معتمد
عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو فى المعنى صفة لمسببه
مشترك بين ذلك الشئ وبين غيره بعضل ذلك المسبب باعتبار
الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشئ الذى اعتبر اولا على نفسه اى
بعضل ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك
الاول فيكون بالاعتبار الاول مفضلا وبالثانى مفضلا عليه منفيا
خبر بعد خبر الكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اى
تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد
رجلا هو الشئ الذى ثبت له اسم التفضيل فى اللفظ والكحل مسبب
مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل
مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون فى اللفظ ثابتا
لشئ وفى المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له
مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لا
تحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل فى مظهر بعده سواء
كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما

اشترط

اشترط ان يكون ذلك المبيب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا
عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا
احسن كحلا عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف
الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذاك فانه واحد
بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل
وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه
عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فائدة وانما اشترط ان يكون
اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل
عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا لمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا
المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه
العبارة يحتمل بمعنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن
لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي
هو الزيادة فيفيد انه ليس كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى
اصل حسن كحل عين رجل متقيسا الى حسن كحل عين زيد الجائز ان يساويه
او بان يكون دونه والمساواة ثابتا بها مقام المدح فرجع النفي الى انه
حسن في عين كل احد الكحل دونه حسن في عين زيد فيكون احسن مع النفي
بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن

عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لايلايم المدح فنفي اصل الحسن وتوجه
النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه و
القياس بكونه دونه لانه اسبق المقام فرج المعنى الى ما رايت رجلا احسن في
عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بطريق الاولى
لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا
لان في الزيادة على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا
نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من
جميع ذلك ان حسن كل عين رجل دون حسن كل عين زيد وذلك
كما التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي
جواز حمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في ما رايت
رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا
فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذ
كور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون
المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد
ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له
قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل
ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات

فلا ضعف

فلا ضعف في معناه التفضيل فله قوة ان يجود حكمه بعد الزوال
وهو عدم جواز عمله في المفرد مع انهم لو رفعوا احسن بالجنية
والكحل بالابتداء لفضلوا بين احسن ومعموله اي ما عمل فيه احسن
من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه
في عين زيد بارجبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه
الجنية فهو اجنبي له من هذه الجنية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته
من هذه الجنية ولا يخرج من هذه الجنية ما عرض له من معنى الابتداء
العامل في المبتدا والخبر اذ الفعل في الحقيقة هو معنى الابتداء
لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق
اجنبيا اصلا فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم
قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله
من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد تركيبي وكذا
لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه
هواي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع
انه ما ليس من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا
المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرايطها
وما غير به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ولا نقصان

ضبطت

اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها
بعبارة احضر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى
ما يريده سيبويه ويستشهد به فى اثبات هذه المسئلة ويطبق
بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن
فى عينه الكحل من عين زيد بافامة من عين زيد مقام منه فى عين
زيد وهو احضر منه بمقدار ضمير منه وكلمة فى ولرفع لفظ العين
من البين و اكتفى بعين زيد كان احضر مع ظهور المعنى المقصود وعلى
كل التقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل
عين زيد و المعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون
من قبيل تفضيل الشئ على نفسه اذ يتعدد الكحل فان قدمت
على تمام التفضيل ذكر العين التى كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت
ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا
احسن فيها الكحل منه فى عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه
استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد
فى اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد ونقول معناه ما
رايت عينا كعين زيد فى كونها احسن فيها الكحل منه فى غيرها ويلزم
من هذا على ابلغ وجه ان الكحل فى عين زيد حسنا ليس فى عين غيره

واما

واغا جازت بهذا الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لورفعت
افعل بالابتدا لانها فرع الاوط ولان التفضيلية مع مجرورها
مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة
مصدر محذوف اى قلت مارايت كعين زيد الى آخره قوله يماثل
قول الشاعر واغا ترك صدر البيت ليكون مبتدا بما هو بعد اللما
نلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة
في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واريا وهو مذكور لانه كان في بيان
مقام الاختصار في المثال المذكورة اولا تمام البيت مع ما يليه مرت
على وادي السباع ولا اكاد ادي السباع حين يظلم واديا اقل به
ركب اتوه ثانية واخوف الا ماوقى الله سارقا كان اصله لا ارى
واديا اقل به ركب اتوه في وادي السباع فقدم وادي السباع و
استغنى عن ذكره ثانيا الركب لهم جماعة الركاب وهو مخصوص
براكبي الابل والثانية من اتى يأتي اذا كالتحية من حيي وحيّ وهو
الكثف والتاذف وسارياً من السرى وهو السير في الليل فقوله ارى
اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واريا مفعوله
وكواد ي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واريا مفعوله
الاول وكواد ي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم

ظرف التنبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى امّا اعتراضيّة
او حاليّة واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد
الى واديا ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقت
مصدرية وساريا اى ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ
اى واديا اقل واخل واخوف في كلّ وقت الا في وقت وقاية الله
ساريا تقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيه والحال
انّي لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون
توقّف الركب به اقلّ من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي
اخوف من وادي السباع في وقت الا وقت وقاية الله سبحانه
ركبا ساريا بالليل من الآفات والمخافات ولو عبّرت بالعبارة
الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركبا انوه منه بوادي السباع
ولو عبّرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب
انوه منهم بوادي السباع ولما قسّم المص الكلمة الى اقسامها الثلثة
على وجه علم من دليل الانحصار حدّ كلّ واحد منها ولم يكتف
بذلك القدر بل صدّر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت
النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدّرها بتعريفه
فقال الفعل ما دلّ اى كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اى في

نفس

وركب فاعل اقل وجملة
انوه صفة له وتائيّة تمييز عن
نسبة اقل الى ركب او منصوب
على المصدريّة اى اتيانا تائيّة والخوف
عطف على اقل وهو بمعنى المفعول
اسند الى ضميره واديا والمعنى واديا
اقل به ح

مطلب الفعل

نفس ما دل بغير الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها
عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية
ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى
فى نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع كون المعنى فى نفسه وكونه فى
نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق
بقى لما ذكر فى وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم
ان الفعل يشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذى هو معنى
المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما والاشكر
ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى يوآله ملاحظة طرفيها فلا تستقل
بالمفهومية فالمراد بمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف
ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث
فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى بل اعم لكن لا يتحقق الا فى
ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية
مقترنٍ وضعًا باحد الازمنة الثلثة فى الفهم عن لفظ الدال
عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل
وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن
المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان

حرفى فيفتقر الى
اى مسند ومسند اليه

نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على
المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الا
ثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك
من تعدد الوضع ومن خواصه اى خواص الفعل دخول قد لانها
انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشئ
من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة
الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد ود
خول الجوازم لانها وضعت اولا لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الا
مر او للنهي عنه كلا للنهي او لتعليق الشئ بالفعل بكلواتِ الشرط وكل
من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف
على دخول قد وانما خص لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث
الفاعل ولا يلحق الا بما له فاعل والصفات استغنيت عن بيانها لحقها
من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا حرج
اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احتراز عن الحركة
لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلتُ اراد بنحو تاء فعلتِ
الضمائر البارزة المتحركة المتصلة المرفوعة فتدخل فيه تاء فعلت
ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل

انما يكون

انما يكون للفعل وفروعه وحظ فروعه عنه منع احد نوعي الضمير
تمييزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع
لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر الماضي
ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة
على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون
بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما
يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان
زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل
زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض
منع الحد بمثل اسر وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض
بنحو بلم يضرب وجعله بان ضربت مبني على الفتح خبر مبتدا
محذوف اي هو ويعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او
تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو
الاصل في المبني فلمشابهة المضارع في وقوعه موقع الاسم
نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان
ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح
فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على

اي بارز

اي فعل فاعل واسم مفعول

اي بارز ومستتر

على الماضي

منعه بان

السكون معه نحو ضربن الماضي بناء كراهة اجتماع اربع حركات
فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير
المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح مع
غير الواو فانه يضم معها لمجانستها العظا كضربوا او تقديرا كرمو
المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي
حال كونه ملتبسا باحد حروف أيتين في اوايله يعني الحروف التي
جمعتها بالكلمة نأيت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اي وقوع
ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح
كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه
بالجر عطف على قوله ووقوعه اي وتلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل
مشتركا ولتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني
الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف للاستقبال
البعيد كما مر كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن
وانما عرف المضارع لمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا
بهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع
كان كلا من البعيرين ارتضعا من ضرع واحد فرما اخوان رضاعا
فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او

مؤنثا

مؤنثا مثل أضرب والنون له اى للمتكلم لمؤنث اذا كان مع غيره واحدا
كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما اخذوا ان من انا
ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او
مؤنثا وللمؤنث الواحدة والمؤنثتين غيبة اى حال كون المؤ
نث والمؤنثتين غائبات او ذوات غيبة والياء للغايب غيرهما بدل الاشتمال
اى غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله
غيرهما بالجر على البدلية من الغايب لانه وان لم يصر بالاضافة
معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو فى قوة النكرة المو
صوفة او بالنصب حال وهو الاوط لموافقة السابق وحرف
المضارعة مضمومة فى الرباعى اى فيما ماضيه على اربعة احرف
اصلية كيدحرج اولا يخرج ومفتوحة فيما سواه اى فيما سوى
ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما والمعرب
من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا
اى مشابهة الاسم
الكلام فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به
قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا
نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون
التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل عليه الاعراب

قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله
على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي
ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا
تقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم
يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن
حرف الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل
للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع
المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن
والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب
في الواحد الغايب المذكر وتضرب في الموضعين في الواحدة
الغايبة المؤنثة والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم
الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع و
الفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة
لفظيين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم
يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير المرفوع البارز
وذلك في خمسة مواضع بالنون حال الرفع وحذفها اي بحذف
النون حالتي النصب والجزم فان المضيف والجزم تابع للجزم

كما انه

النصب صح

كما انّ ذوا الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون
وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى آخرها والمضا
رع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان
الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا
في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف
اي يحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة
اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع
المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل
الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي يحذف الالف في
حال الجزم تقول لم يرضَ ويرتفع المضارع اذا تجرد عن
الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا
التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين
وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب
اي ضارب او مررت برجل يضرب وريت رجلا يضرب والما
ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطي
اي الفعل
سبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب
البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع

الاسم كما هو في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم و
سوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد ليقوم وفي نحو يقوم الز
الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه وا
قع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا
مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم و
ان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا و
عن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا
يقوم وحده والسين صارت كاحد اجزاء الكلمة وسوف
في حكم السين وعن نحو كاد زيد ليقوم ان الاصل في الاسم ولما
عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى
وينتصب اى المضارع بان مضمرة ولن قال الفراء اصله لا
ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كما يقال في اوشك
وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذا ان فحففت
وقيل اصله اذا الظرفية فنوّن عوضا عن المضاف اليه وكي و
بان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو
سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي الام الجارة الزائدة في
خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوا

مطالب نصب المضارع

ای حروف جارة

فتنبه

فصل في بيان

يمتنع دخولها على الفعل الا يجعل مصدرا بتقدير ان المصدرية و
بعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك و
تشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو
عاطفتان وافعتان بعد الاستثناء وقد امتنع عطف الخبر على
الانشاء فجعل مفردا ليكون عطف المفرد على المفرد المفهوم من
ذلك الاستثناء فيكون المعنى في زرني فاكرمك لكن زيارة منك
فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن
منك وا كل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينتصب به
المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل
ان تقصدوا مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد
العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان
المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء
والطمع فلا يناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي
الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد
الظن فيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع
يلايم ان المخففة الدلالة التحقيق وباعتبار عدم اليقين يلايم
ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعد الظن الوجهان

ط ويلزم بذكر وحذف بتقدير ان بعد واو المعية وفاء السببية لان ان تفيد
و الثانية جواز ان اريد بها معنى الفاء فالمعنى لالزمنك
الى ان تعطيني حقي وقيد بمعنى الفاء فالمعنى لالزمنك
الا ان تعطيني حقي كما في الصف

اي تتم قبل بعضهم الوجد

لا يكن بيان
اي للوجد

اي ان المخففة وان المصدرية

ولن مثل لن ابرح ومعناها اى معنى لن نفى المستقبل نفيا مؤكدا الا
مؤبدا والا لزم ان يكون فى قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن
لى ابى تناقض لان لن يقتضى التابيد وحتى باذن يقتضى الانتهاء
باذن الى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى
لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها
لا ينتصب بها لان ضعفها لا تقدر ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها
فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اى ينتصب بها
المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذ
كور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكنان الا فى
الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك
وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك
لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك
لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال
فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ
معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل
اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب
المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ و

نسخة اذا لم يعتمد والخبر قدم الى قوله مستقبلا

والخبر واذا وقعت اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جايزان
النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف
(اى الالقاء والاعمال)
لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف (اى بسبب العطف) وان ضعف وكى الق
ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية
اى سببية ماقبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة ف
المثال المذكور وحتى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ماقبله وان كان بالنظر
الى زمان التكلم ماضيا اوحالا اومستقبلا بمعنى كى اى حال كون
حتى بمعنى كى للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل
الجنة مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ماقبلها
وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال
لحتى بمعنى كى او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ماقبله واما
بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا اوحالا اومستقبلا
واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال مابعدها
تحقيقا فان اردت بالفعل الذى دخله حتى الحال يعنى زمان الحال
تحقيقا اى بطريق التحقيق بان يكون هى زمان التكلم بعينه وسيجئ
مثاله وحكاية اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى

ادخل البلد فادخل في هذا المواضع حكاية الحال الماضية كانك
كنت في زمان الدخول بهيئة بيئات هذه العبارة وتحكيها في زمان
التكلم على ما كنت بيانة وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا لبقية
على ما كان عليه وحكية في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا
يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة
حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدا بعدها
كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتداء ليكون الفعل خبره ليكون حتى
داخلة على الاسم كما توهم بعضهم فيرفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب
والجازم ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الا
تصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى
لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء
في زمان التكلم ومن ثمة اي ومن اجل هذين الامرين اي كون حتى عند
ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب بسببية ما قبلها لما بعدها امتنع
نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري
حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل
كان فيه ناقصة لانامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها
عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى

قابقية بياء

الامر

اللام الثانى فى قولك سرت حتى تدخلها الناصح يكون ما بعدها
خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب لما بعدها وهو
مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب
مع الشك فى وقوع السبب وهو محال وجاز فى وقت حصول
كان التامة نحو كان سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى
فانا ادخلها الآن ولا فساد فيه وجاز ايضا سار حتى يدخلها
بالرفع لان السير فى هذا المقام محقق والشك انما هو فى
تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب محقق الحصول فقوله
ايضا عطف بتقدير جاز على جاز فى التامة لا على كان سيرى
حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله فى التامة كالمعطوف
عليه وفى بعض النسخ هكذا وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها
فى التامة اى جاز الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصول كان
التامة فعلى هذا قوله ايضا سار عطف على كان سيرى ولا فساد
فيه ولام كى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت
لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التى
ينتصب بها المضارع هى لام تاكيد للنفى بعد النفى لكان لفظا
مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهو

لا لفظيا كما او معنى

ايضا جائزة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل
بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف
من الاسم اى ما كان صفة الله تقديرهم او من الخبر اى ما كان
الله ذا تقديرهم او على تاويل المصدر بالمسم الفاعل اى ما كان الله
معذبهم والفاء التى ينصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير
ان بعدها للانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما
السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى
النصب للتخصيص على السببية اى سببية ما بعدها حيث يدل لا تغير
اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة
عليها والثانى ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة
ليتقيد بتقديم الانشاء او ما فى معناه من النفى المستدعى جوابا
عن نفيهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر
نحو زرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام ونهى نحو
لا تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى فيندرج
فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز ولا تواخذنى فاهلك
او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربها اى هل يكن منكم ماء
فشرب منى او نفى نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فحديث

منى و

لشئ واحد لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني و شتمتني بل يقال ضربت نفسي و شتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان من ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا و مفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدني وعدمني لانهما نقيضا وجدني فحملا عليه حملا النقيض على النقيض وكذلك اجري راى البصرية وعلمي

قوله لان اصل الفاعل علة لقوله ولا يجوز ذلك في سائر الافعال

هذا احتراز من نحو قضية لانه للمغايرة في هذا الاضافة

ص البصرية تبيان

فيجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشئ
واحد كقول الشاعر ولقد راني للرماح دريئة من عن يميني تارة
واماي وقوله تعالى اذا راك اعصر خمرا وبعضها او لبعض
افعال القلوب ما عدا صبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب
من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم
انه ايضا بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدناه
بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى
آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسب بمعنى صرت
ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اى بذلك المعنى
الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة
بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته مكانا لوهمي ولوهم
نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اى
بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه
وهو العلم بنفس شئ من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت وبمعنى
ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى افرايتم
ما تمنون ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى
اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معاني اخر قريبة

من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة
العليا ولو وجدت وجدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا
اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن
الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم مرفوعها كما
الافعال غير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير
الفاعل على صفته اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو
تقرير الفاعل على صفته ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن
ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير
نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن
حد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير القائل
عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له التقرير
وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له فى الافعال
الناقصة لاتمامها بالاشتمال لها على معان زائدة على ذلك التقرير
كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها ولو
جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فقال صار مثل موضوع
لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى
وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة

الافعال الناقصة

الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة
منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض الاصلي
الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير
المذكورة لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من
وضعها مجموع هما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها
فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج
الافعال التامة اصلا وهي اى الافعال الناقصة كان وصار
واصبح وامسى واضحى وظل وبات وأض وعاد وغدا وراح
وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل الياء وما برح وما
دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام
وليس ثم قال وما كان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغني عن
الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يتضمن كثير من الافعال التامة
معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة او تصير عشرة تامة
فكذا زيد عالما او صار زيد عالما كاملا وقد جاء في قولهم ما
جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان
يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير ما تقدم من الزوائد
ونحوها او لم تكن بهذه على قدر ما تحتاج اليه فالاستفهامية و

كمل بيان

جامع

جمع آل

الضمير

الضمير فيما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من
كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا
قولهم ارتيف شفرته حتى قودت اي صارت الشفرة كانها حربة او رمح فصير قال الازدي لسنى لا يتجا
وزجاء وقد يوضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل مستأنفة
هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ
والخبر لاعطاء الجزء الاول لاجل اعطاء الخبر حكم معناها اي معنى
هذه الافعال وهو اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار
الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه
فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو
الانتقال اعطى الجزء الذي هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني
منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب
الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد
قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا
ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم
سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو
كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها

اى كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد
القسمين على الآخر لما بينهما من قسم منه كقول الشاعر بنيتها اقفر
والمطى كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بوضها اى صارت
فراخا بوضها فان بوضها لم تكن فراخا صارت فراخا ويكون
فيها ضمير الشان بهذا ايضا عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان
تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان لعمالها والجملة الواقعة بعد
خبر مفسر للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت
واخر مثن بالذى كنت اصنع وقد تكون تامة عطف على قوله
تكون اى كان فيكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب
بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله
تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهى التى وجودها وعدمها لا
يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد
صبيا او كيف نكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا فكان زائدة
لتعيين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى وانما ذكر هذين القسمين
مع كونها غير ناقصة لافادة جميع استعمالاتها وصار للانتقال
اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى
حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من

قوله الاعلى ما هو عطف على قوله لثبوت خبرها

قوله بيان لكان الخليا عن الماء والخشب

من بلدم

مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويعدى بالى نحو صار زيد
الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع و،
استحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال
الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فما لك من بعد ثم تحول
المنادى محذوف اى يا قوم

جنس التعت، بمعنى اللام،

لن أبوسا او اصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بأو
ايا الشدائد
فاتها المدلول عليه بمواد ها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما
وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل
على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى
هذا القياس المثالان الاخيران وتكون بمعنى صار نحو
اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه
صار فى الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة وتكون
تامة بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل
فى الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت
ظل زيد سائرا معناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت
بات زيد سائرا معناه ثبت له سائر ذلك فى جميع ليله وبمعنى
صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجئ
هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت بمكان

طيبا لكن لما كان مجريهما تامتين في غاية القلة جعله في حكم العدم
ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما من الافعال الثلثة
السابقة وامسى وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة
اذا كانت بمعنى صار وتامة في قولك امسى وعاد زيد من سفره
اى رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداوة وراح اذا مشى في وقت
الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الا
ربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال فكان
الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب
المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها امسى وعاد وغدا وراح
فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من
الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة
وما برح بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية
وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل استمر ضربا
اى ضرب تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان
اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على
حدة من المنصوبات مذ قبله اى قبل فاعلها خبرا اى من وقت
يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال امير استمر امارته من زمان

قابليته

قابلية وصلاحية للمادة اذ دلالتها على الاستمرار فلان النفي
تأخذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها
كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلا
حية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال
الاربعة اذا اريد بها استمرار النفي لدخول ادواته
عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها
لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام
لتوقيت امر اي تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك
المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع
ما بعدها في تأويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر
كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام
بعيد فائدة تامة واليه اشار بقوله ومن ثمه اي ومن
اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود
الكلام مستقلا بالافادة للنحو مع اسمه وخبره ظرف والظرف
فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي الجلس
مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس ولم

يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال
المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل
بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس لنفي مضمون
الجملة حالا اى فى زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الآن وهذا
مذهب الجمهور وقيل هى لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن
وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان
المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم و
هذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الا
فعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب
على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة
عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يقض
ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو
صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب
العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم
وقد يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهو اى الفعل
الناقصة في تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على الافعال الناقصة

واقفة

واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من
كان الحراج وهو احد عشر فعلا لكونها افعال الوجوز تقديم
المنصوب على المرفوع فى الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبا
رها عليها وهو اى هذا القسم ما فى اوله كلمة ما نافية كانت
او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما فى خبر النفى عليه
لانه يقتضى التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول
المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا نابا
لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه
لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقديم فكانه لا
مخالفة منهم وذلك الخلاف منه فى غير ما دام لان اداة النفى
لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى افادة الثبوت فصار
بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما فى خبر النفى بحسب المعنى وقسم
مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان
الافعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين فى اصل
الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد و
الكوفيون وابن السراج والجرجانى على انه لا يجوز مراعاة النفى
ان يمتنع تقديم معمول المنفى عليه والبصريون وسيبويه والفارسى

وامّا اذا كانت ما نافية فلامتناع تقديم ما فى خبر النفى لانه يقتضى التصدر صح

والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول
الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة
ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل من الواجب على المصنف ان يجعل
ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها
من ابن كيسان **افعال المقاربة** ما وضع اي فعل وضع
لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجلا منصوب
على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك
الدنو بسبب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لانه يخبر به في نفسه
في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد
بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لانك جازم به او وضع
لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصولا بان
يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشتراف الخبر على حصوله
للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول
الخروج لزيد لانك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب
حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان
يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر
بالتصدي لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدله

على قرب

معنى افعال المقاربة

قوله ما اي فعل

اشار الى ان التعريف لفعل المقاربة او النقص
للاجتزاء دون الاقراص فعقله افعال المقاربة
ربما يقدر بهذا باب افعال المقاربة
وما وضع خبر المعارف الى فعل المقاربة
اي هو ما وضع
عصام

للاجابة بان

اي للفاعل

اي حصول الخروج

اي حصول الخبر

علة الاشتراف يعني اولى ويقارن نظرك
يقال اشرف عليه اي نظر علوا او تشرف

على وقوع حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بوقوعه فيما
يفضي اليه فالاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه
عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه
نحو عسيت عن ان اموت ومن الاشفاق الخوف وهو غير مستعمل
حيث ليجئ منه مضارع ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من
الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كالفعل
والانشاء آت في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف
فيها تقول على احد استعمالية عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده
اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية بقوية لمعنى الترجي الذي
هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج
في محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في
جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج لوجوب او في جانب
الخبر اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم
وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان منصوبة بالمفعول
وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف
وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اى الخروج
ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على

ينبغي ان يقال
وضع لدنو
الخبر رجاء
واشفاقا
دنو عسى يحيى
لهما

المفعولية في صورة الاستثناء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في
صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة
وقال الكوفيون ان مع الفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل
الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره
وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي
أرى ان هذا وجه قريب ونقول على الاستعمال الآخر عسى
ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا
في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على
والمنصوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول
الآخر فاقيم مقامهما فرى في هذا الاستعمال ناقصة وان نقص
على المرفوع من غير اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب
خروج زيد فهي تامة وههنا استعمال آخر وهو ان يكون
زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير عائد الى زيد وان
يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك
من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول
كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا مقدما عليه وان اعمل
الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره يخرج

المنصوب اى الخبر

قوله وآخر وهو ان يجعل اه نقوض هذا التوجيه على الاول والثاني والاستغناء بالمنصوب اليه والمفعول الآخر ان يخرج الزيدان فلا يتم على مذهب البصريين من اضمار اعمال الثاني

ضمير

مبتدأ

اى الخبر

زيد

زيد يرجى على هذين الاحتمالين ناقضة ايضا وقد يحذف ان
عن الفعل المضارع فى الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما
ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه كذلك عسى زيد يخرج لم يذكر فيه
ان كقولهم عسى الكرب الذى انت فيه يكون وراءه فرج قريب
كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثانية
لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج
والثانى او ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد
زيد يجئ فتجئ عن دنو الخبر لعلمك بانه اشرف على الحصول للفا
عل فى الحال فعامله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل
مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد
معنييه من غير ان دلالته على الاستقبال المنافى للحال وقد
يدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن
خبر كاد عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى
ان يصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطى
لكل واحد منهما حكم الاخر من وجه واذا دخل النفى على
كاد فهو او كاد كالافعال كسائر الافعال فى افادة ادوات
النفى نفى مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا

يقال اى عسى زيد ان يخرج

لعلمك بيان

وقيل نفيه اى نفى كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان
او مستقبلا اما فى الماضى فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون
فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما فى المضارع
فلتخطئة الشعراء قول ذى الرمة لم يكد رسيس الهوى من
حب مية يبرح بانه يدل على بطلان رسيس الهوى وتسليمه
تخطئتهم وتقريره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفى كاد
للاثبات لما خطأهم ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول بان
قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الزبح وانتفاء القرب
منه فى وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الزبح بعد
انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشئ فى و
قت وثبوته فى وقت آخر وعن الثانى بتخطئة بعض الشعراء
تخطئة ذى الرمة وذا الرمة فى تسليم تخطئتهم روى عن عينية
انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره
فقال عينية حدثت الى انى بذلك فقال اخطاء ابن شبرمة فى
انكاره عليه واخطاء ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله لم يكد يراها
وانما هو لم يرها وقيل يكون اى النفى الداخل على كاد وما يشتق
منه فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال اى كسائر الافعال

اى فى الماضى للاثبات

فى افادة النفى بقى مضمونه مشتركا فى الدعوى الاولى بقوله
تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه
وفى الدعوى الثانية بقوله ذى الرمة اذا غير الهوى الحبين
لم يكد رسيس الهوى من حبة مية يبرح حين اراد بالنفى الداخل
على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اى الزوال فالنفى
الداخل على يكاد كالنفى الداخل على ساير الافعال وهذا مسلم لكن
لا يثبت دعواه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت
وجه القدح فيه فى تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر
وقرب ثبوته للفاعل دنوا خذ وشروع فى الخبر طفق بمعنى
اخذ فى الفعل يقال طَفِقَ يَطْفَقُ كعلم يعلم طِفقا وطفوقا وقد جاء
طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب فقط
يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ
بمعنى شرع وهى اى هذه الافعال الاربعة فى الاستعمال مثل كاد
فى كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد واخذ وكرب يفعل
وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك
بمعنى اسرع عطف على طفق وهو اى اوشك مثل عسى وكاد
فى الاستعمال فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك

اى محبت المحبين

زيدا ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة تستعمل استعمال كاد
بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء
التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا
التعجب بصيغة التثنية فاوراد الفعل بالنظر الى ان التعريف
للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى ان كل
صيغة وعلى كلا التقديرين فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية
والجمع ايضا فهو ما وضع او فعل وضع لان الكلام في قسم
الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره فارسا وما له كن
ينتقض الحد بنحو قوله فانه لله من شاع ولا شل عشيرته
فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان
يقال بهذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت
لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب
بحيث لا تستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا
ما يستعمل في الدعاء وله اي الفعل التعجب او لما وضع لانشاء
التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب
ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به
بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب

غير

غير متصرفين فلا يتغيران للمضارع ومجهول وتأنيث وفي
بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن
زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا تمايبنى منه
افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة
والتاكيد وكذا لا يبنيا الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ
ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل
الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مجرد مما فيه لون
او عيب مثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه او يتوصل
ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وقد جعل الممتنع مفعولا
او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم
جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور
على الفعل وتاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل
منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم
التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي
بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن الا بزيد
بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما لا
يتغير الامثال وقيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف

اي بيني افعل التفضيل من ثلاثي مجرد منكم

اي يكون التعجب للفاعل لا للمفعول كافعل التفضيل منكم

اي او واسطة الخافض

اي تقديم صح

بالتأخير وبالعكس لان تقديم الشئ يستلزم تأخير غيره وكذا
تأخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما كفى فضل بان
ذكر التأخير انما هو للتاكيد لا للتأسيس على ان كل واحد منهما و
ان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه
اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول
نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد للجائهما بحي
الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من
العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون
الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له
في الماضي حسن واقع دايم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان
دائما قبله وما ابتداء اي مبتدء على ان يكون المصدر بمعنى
اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ
وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شئ لان النكارة تناسب
التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما بعد
ما الخبرية من باب سر ادهر ذا ناب موصولة اي ما موصولة عند
الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله
ذا حسن شئ عظيم فقال المراد ما استفهامية ما بعدها خبرها

قال

تقول جاءني زيد قبل عمرو بشهر وراكبا بعد ماشيا بشهر
وبعد بناء قبل بشهر فلا يقال جاءني
بشهر قبل عمرو بشهر وراكبا بعد ماشيا بشهر
شرح

وفي هذا المثال ما فيه لانه في هذا المثال وقع الفصل
بين ما واحسن والكلام فيما وقع الفصل بين العامل
والمعمول شرح

وقوله عند سيبويه خبر مبتدا محذوف اي هي اي ما ذكر
عند سيبويه او متعلق بمحذوف اي وجب ما مبتداء
معنى النكارة عند سيبويه صدري

فاجيب صح

اي صح

قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جرى
بسبب حسنه فاستفهم عنه فقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب
نحو وما ادريك ما يوم الدين وأما احسن بزيد فافعل صورته امر
ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار واذا افعل كاكرم او صار
ذا كرم وبه او مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء
زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه مع صلتها نحو احسن ان
تقول او بارة تقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في
افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه او مجروره مفعول عند
الاخفش لما حسن بمعنى صيره ذا حسن على ان يكون همزة افعل
للصيرورة والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى
صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا
بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه اي في افعل
ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا
بمعنى صيره وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل
احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بما
بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات
الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص واحد افعال المدح والذم

مطلب افعال المدح والذم

يعنى الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اى فعل
وضع للانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحت وذممت منها
لانه لم يوضع للانشاء منها نعم وبئس وبيما فى الاصل فعلان
على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد فى لغة بنى تميم فى كل فعل
اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل
بفتح الفاء وكسر العين وهى الاصل والثانية فعل بالكان،
العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرا
بعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر فى هذين الفعلين عند
بنى تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين
قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم وشرطهم
اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهنى
وهو لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص
بعده ويكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع فى النفس
نحو نعم الرجل زيد ويكون مضافا الى المعرف بها اى باللام اما
بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد وبواسطة نحو نعم
فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهل حقا
او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة

او معرفة

احترز عن نحو مدحه وذممته وادم ونحو
ذلك مما وضع للاخبار بالمدح او الذم فاذا قلت نعم
الرجل زيد فقد مدحته وانشأت مدحه بانه نعم الرجل
هندى

والمستتر عن الرجوع الى المبتدا مرجوح ان امكن راجحا
بالرجل هو الجنس التابع لقاده فلما كان راجحا
نحو كان بمنزلة الضمير الراجع الى زيد نحو زيد نعم هو

اى مخصوص بالمدح هو هو
اى لفظ هو

او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجلٍ او زيدٍ او
حسن الوجه انت او مميزا عاما مفردا شيء منصوب المحل على التمييز
مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي هو صوله
بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة بالجملتين فنعما هي محذوفة
لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال
سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء ففي فنعما هي نعم الشيء هي
فما هو الفاعل بكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد
ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعد تينه انما هي
بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل
صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله اي الجملة
الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج بهذه الجملة الواقعة خبرا
الى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف العهدي مقامه او خبر مبتدأ
محذوف اي هو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ
ونعم الرجل مقدما عليه خبرا واما مبتدأ محذوف على تقدير
سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد
اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى
الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص بعني شرط

صحة وقوعه مخصوصًا مطابقة الفاعل او مطابقته الفاعل او
مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تأويلًا او في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كونه عبارة عن الفاعل
في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال
الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست
النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة
هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب لحاق
العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب
سؤال مقدر حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا اجمالًا
مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل
المخصوص متأول بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين
كذبوا صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم
المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل
قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله
تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة
الذم والشرائط والاحكام ومنها اي وهي من افعال المدح وذم
حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء او حب

اذا صار محبوبا ومن ذا فاعله اى فاعل هذا الفعل ذا ولا
يتغير اى حبذا او فاعله او ذا تميما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا
يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا لجريانها مجرى الا
مثال التى لا تتغير فيقال حبذا الزيدان هما وحبذا الزيدون وحبذا
هند وبعده اى بعد حبذا المخصوص واعرابه اى اعراب مخصوص
حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز
ان يقع قبل المخصوص اى مخصوص حبذا او بعده اى بعد
مخصوص تمييزا وحال على وفق مخصوصه فى الافراد والتثنية
والجمع والتانيث نحو حبذا زيدا وحبذا زيد رجلا وحبذا زيد
راكبا وحبذا زيد رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان
رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والاصل
فى التمييز او الحال ما فى حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لان
لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح و
المركوب من تمامه فالتركيب حال من الفاعل لا عن المخصوص
الحرف ما دل على معنى فى غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل
فى غيرها متعقل بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية
بحيث يصلح ان يحكم عليه او به بدليل فى ذلك من انضمام امر

لجريانها بيان
وانما يتغير عن هذا اللفظ لانهم جعلوا الفعل والفاعل
كالكلمة الواحدة فكرهوا التصرف فيه وهذا قال حبذا
مبتدأ وما بعده خبره وقيل

مثال التمييز قبل المخصوص

مطلب الحرف

ضمير غيره
ان رجع
الى الكلمة
فالمعنى ما
دل على
معنى ملحوظ
باعتبار غيره

اى الاستقلال بالمفهومية
بحيث يصلح ان يحكم عليها او به

آخر اليه ومن ثمة اى لاجل انه يدل على معنى فى غيره احتاج فى جزئيته
للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو
من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب طرف الجر ما وضع
للافضاء بفعل اى ايصاله فان معنى الافضاء الوصول وما
عدى بالباء صار او معناه اى معنى الفعل وهو كل شئ استنبط
منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
المصدر والظروف والجار والمجرور وغير ذلك الى ما يليه
سواء كان اسما صريحا نحو مررت بزيد وانا مار بزيد او كان
فى تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت
اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها
تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر وهى
اى الحروف الجر من والى وحتى وخ وذكر هذه الحروف على
سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعتبر بها عنها والباء
واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء
والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى منها ورب
وواو ياى الواو التى تقدر بعدها رب وفعدا من حروف الجر
تسع هى الواو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ

ومنذ

ط وحرف التنبيه داخلة فى الحد لانها
لا تدل على معنى لا نفسها ولا فى غيرها
بل هى مواد التاليف جوهر

اى الحرف

اى جزء

اى الحال او التقييد

اى الحرف

معناه الايصال

اى الحرف

ما مصدرية

اى الحرف

اى جر

اى الحرف

اى بعد الاربعة

ثانية

اى الحرف

اى الحرف

واو وعدها من حروف الجر تسامح ولذا لم يجتمع واو القسم
وهى مع الباء فى مكان وفاقا بين المعدود مما يحله
ومما لا يحله كما جمع بالحيثية والاظهر اختيار مذهب الكوفيين
والمعدودة حقيقة والاظهر اختيار مذهب الكوفيين
ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح بانها جارة عينه
والذى لم يذكر الفارسى مع ان رب مضمر بعدها ايضا ولا
يضمر بدون هذه الاحرف الثلث فى الشعر ايضا الا
شاذا عصام

ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا يكون الا حرفا
والخمسة التي يليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقي تكون
حرفا وفعلا فمن للابتداء او لابتداء الغاية والمراد بالغاية
المسافة اطلاقا لاسم الكل على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية
وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود
والمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء
اتما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت
من يوم الجمعة وعلامته من الابتدائية صحة ابتدئ الى او ما يفيد
فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجئ
اليه والتبين بالجر عطف على الابتداء او يجيء من للتبين ايضا
لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول
في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت
فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى و
التبعيض او وقد يجيء من للتبعيض وعلامته وضع بعض
مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف
على قوله للابتداء فانه مرفوع بالجرية وزيادتها لا تكون الا في

قال للابتداء الغاية فلم يقل للابتداء المسافة للراد بالغاية وذكر الجزء وارادة الكل

اي يتعدى بالحرف

اي الغاية

اي المسافة

اي من

الكلام الموجب نحو ما جاءني من أحد وهل جاءك من أحد
خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب
ايضا مستدلين بقولهم وقد كان مطر فما جاب عن اسند
لهم بقوله وقد كان من مطر وبغيره مما يقوتهم منه زيادة من
في الكلام الموجب متأولين بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد
كان بعض مطر او شيء من مطر فما جاب او هو وارد على الحكاية
كأنه قائلا قال هل كان من مطر فما جاب بقوله قد كان
من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة
بلا لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان
نحو انتوا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب
المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل ويجيء مع قليلا كقوله
تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك
اي مثل الى في كونها للانتهاء الغاية نحو اكلت السمكة حتى رأسها
اي مع رأسها قدمي ويجيء مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى
مع تبعا بالي كما اكتفي في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع
بينهما بالقلة والكثرة ويختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظا
هر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر للتبس

قوله او هو وارد على الحكاية فالمراد بكونه في الكلام غير موجب كونه فيه في الحال وفي الاصل عصام

قوله فهي بهذا المعنى مقابلة لمن اي في الجملة فان من امّا للابتداء من المكان او للابتداء من الزمان والى قد يكون للانتهاء في غيرهما عصام

حال او صفة مصدر محذوف او صفة ظرف محذوف اي تستعمل الى بمعنى مع حال كونه قليلا او استعمالا قليلا او زمانا قليلا عصام

عطف على قوله كذلك

فلا يقال حتاه كما يقال اليه ومعه وليس اختصاصه في مجرد كونه الى عصام

الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعه بعدها او بعد حتى
خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على الضمير مستدلا بما وقع
في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والشذوذ وجمهور
النحويين يشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اي لظرفية
مدخولها لشئ حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة
في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع
النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة
لصوق امر ما بمجرور الباء هذه كما ترى في مررت بزيد فان
الباء تفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه والا
ستعانة اي الاستعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره
نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه
او مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس
في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس
ملتصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس
والمقابلة اي للافادة وقوع مجروره في مقابلة شئ آخر
نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا
بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب بزيد

ط

فاعل الاستعانة هو الفاعل الحقيقي او المجازي

عطف على احدهما اي الصاق

عطف على الابعد والاقرب اي

عطف على الابعد والاقرب

قوله والمصاحبة فتقتضي الخ عن المصاحبة نارة بمعنى مع ونارة بمعنى المصاحبة عصام

قوله فالالصاق يستلزم المصاحبة فيجوز الجواز على ان يكون اشتراء الفرس في مكان يقرب من السرج ويلصق به عصام

يعني المصاحبة لا تلزم الالصاق

قوله والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع في عبارة الصريفيني ان تعدية اللازم بحرف الجر في الكل اي في الثلاثي المجرد وغيره مخصوص بالباء عصام

صدور الرهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد كثيرة ذاهبا والنقدية
بهذا المعنى مختصة بالباء وأما النقدية بمعنى ايصال الفعل
الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا
اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد
اى فى المسجد وزائدة فى الخبر فى الاستفهام بهل لا مطلقا
نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفى بليس نحو
ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهى زائدة فى الخبر
فى هذه الصورة قياسا وفى غيره اى غير الخبر الواقع فى الا
ستفهام والنفى سماعا سواء لم تكن خبرا نحو بحسبك زيد
وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى حسبك زيد وكفى الله
شهيدا والقى يده اوكان خبرا ولكن فى الاستفهام والنفى
نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال
لزيد وبلا ملكية نحو الحل للفرس والتعليل اى لبيان علة
شئ ذهنا نحو جئت للتاديب او خارجا نحو خرجت
لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل
الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردفكم اى ردفكم وبمعنى
الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل

فى الامور

صفة الفعل

جواب اما

عطف على الاول او على الآخر

علة

عطف على قوله للالصاق فانه مرفوع المحل بالجرية

عه او

ط متعلق بزائدة او حال من المتكن فيها

عه اى الباء

عه قوله غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا هذا
يدل على ان ما ذكره من غيره بالتمامى قياسى فاستعمال
الباء للاستعانة والالصاق لا يتوقف على سماع ولا يعتبر
به وقيل النقدية مقصورة على السماع عصام

مطل اللام

عه قوله مبتداء وبحسبك خبره والباء زائدة غير متعلقة بشئ
اى زيد كافيا وبحسبك فى محل الجر بالاضافة اتضاح

حال اى على كونه مستعملا مع القول او خبر كان المقدر اى اذا
كان مستعملا مع القول او صفة عن اى الكائن مع القول
او

عه قوله وبمعنى الواو فى القسم لم يقل بمعنى الباء فى القسم مع ان الباء
اصل تشبيها على انه كواو القسم لا كما ئم عصام

نفسه فالباء زائدة غير متعلقة بشئ وكفى
عطف على قوله بحسبك زيد مثال على
مثال اتضاح

عطف على محل فى قوله للالصاق او
اختصاص

وهذا الكلام معطوف على قوله فيما
للابتداء او على قوله لما
خصصا او

في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الزباب وربّ التقليل
لو لا استثناء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم
وجب لها صدر الكلام لكونها للاستثناء التكثير مختصة بنكرة
لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذي
يوهمه لو ربّ لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل فلا يلزم
وصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على مذهب الاصح
وهذا مذهب ابو علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك و
المختار عند المصنف الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها
ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج
الى القرينة وفعلها اي فعل ربّ يعني الذي تعلق به ربّ فعل
ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي
نحو ربّ رجل كريم لقيته او ربّ رجل كريم انا فارقه محذوف
اي في ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمالات لوجود
القرائن نحو ربّ رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي ربّ
على مضمر مبهم والمرجع له مميّز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير
مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا
نحو ربّه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او

قوله ثم تستعمل في معنى التكثير وينوب له اشتراط وصفه مدخولها وان
التي عنه موجبه من التقليل عصام

غالبا ظرف لمحذوف اي في غالب الاستعمالات
او صفة مصدر المحذوف اي حذفا غالبا
او خبر يكون المقدر اي يكون غالبا

يعني راجعا الى مفعوله في معنى الاول متقدم
ذكره لتجب مطابقته متوسط

خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم
رجالا وربتها امراة وربهما امراتين وربهن نساء وتلحقها
ويلحقها ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد حروف ما على
الجملة نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل
على الاسم ويجر نحو ربما ضربة بسيف صيقل وواوها اى
واورب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلد ليس بها
انيس الا اليعافير والا العيس وبهذه الواو للعطف عند
سيبويه وليست بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها
للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند
الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة
بنفسها الصير ورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه
لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل
اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة
استعمالها في القسم فلكثرة استعمالا من اصلها اعني الباء لغير
السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اجزف
كما يقال بالله اجزف حظا للواو عن درجة الباء المختصة با

بالظاهر

قوله وواوها اى واورب في حكمها كانها الى آخره اى ان الاولى ان يقال واوا ولا يخصصها بالذكر لدخول على نكرة موصوفة وكان المصانع يقول واوها في الظهور وقال ويدخل على نكرة موصوفة تنبيها على ان التفاوت في الجر لا لعدم دخول ما الكافة على الواو ودون الظهور ودون الجر لعدم دخول ما الكافة على الواو فلا يصح رجوعها على الجل عصام

قوله انما يكون عند حذف الفعل قوله عند حذف المذف خبر ليكون وقوله لكثرة استعمال حينئذ اى لا يكون الا عند حذف الفعل وانما يكون الا لغير السؤال وليس احدهما متعلقا بيكون والا خبر الفعل المحذوف عصام

بعد حذف الفعل القسم لظهور الواو في القسم بخلاف الباء لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء تستعمل في السؤال وغيره ومع الظاهر والظهور فوجه الظهور ان للباء معاني كثيرة شائعة غير القسم بخلاف الواو عصام

خبر بعد خبر ليكون

خبر بعد خبر ليكون

٢٥٤

بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان ذلك
الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وكَ لافعلنّ مثلاً بل
يقال والله او وَرَبِّ الكعبة وذلك الاختصاص ايضاً
لحظ رتبة في عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيص احد
القسمين وخص الظاهر لاصالته والباء منها اي من
الواو وفي اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال
مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حقاً لم تبرأ عن
مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص
منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء
اعم منها اي من الواو والتاء في جميع اي في جميع ما
ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول
على المظهر مطلقاً او على اسم الله خاصة فهي كما تكون عند
حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله
وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضاً نحو بالله
لافعلنّ وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر نحو
فعلنّ وبك لافعلنّ وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم
الله خاصة نحو بالرحمن لافعلنّ بخلافها يختصان ببعض

هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجمع جميع ما ذكر من الامور
المختصة لا الاختصاص ط وبدونه لكان التنافي ويتسلق
او يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحروف
النفي كما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم
او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية
نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت
او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد
يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما القسم السؤال فلا يتلقى
الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام
زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي
توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم
او تقدم اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله
قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين
الصورتين لوجود ما تدل عليه والجملة المذكورة وان
كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا
الدال على الجواب للجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب

ط فلا يدل له لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص صح

اي لفظا ان

للاستغناية

القسم

اى المجاوزة

القسم وعن للمجاوزة شئ وتقتضيه عن شئ آخر وذلك
اما بزواله عن الشئ الثانى ووصوله الى الثالث نحو
سير الرمح عن القوس الى الصيد او بوصول وحده نحو
اخذت عنه العلم او بزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى
للاستعلاء اى لاستعلاء شئ على شئ نحو زيد على السطح
وعليه دين وقد يكونان اى عن وعلى اسمين يعلم ذلك بد
خول من عليهما نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه
اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد ودلالة نحو
ليس كمثله شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه
وقد يكون اى الكاف اسما بمعنى المثل ايراد الذات والكلام فيه
ويختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند
الجمهور فلا يقال كه لستفنا عنه بمثل ونحوه وقد يدخل
فى السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اطرد
ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء فى بعض اشعارهم ومذ ومنذ
للزمان الماضى او الحاضر فرقا للابتداء فى الزمان الماضى
يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى فالمراد ان مبداء زمان
الفعل المثبت او المنفى هو ذلك الزمان الماضى الذى اريد بهما

اى العلم وصل الى المحل الثانى مع
ثبوته فى الاول افتتاح

اى المجاوزة مع عدم الوصول الى محل آخر
افتتاح

نحو يضحكن عن كالبرد المتهم اى طولى
اى عن الذائب صح

قوله يضحكن عن كالبرد المتهم
البرد حب الغمام والمتهم الذى به
نقرحى اللاق فشبه حالها الرقيق
بحب الغمام الذائب عصام

ظهر امر فرضه
كان او مضمونا

ظهر كان
او مظهرا

لاجميع كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رايته
فلانا مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لانكون
فيها فان معناه ح ان مبتدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان
هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء
اي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان
الحاضر اي الذي اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد
بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل
هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا
اي جميع زمان انتفاء رؤيتي هو هذا الشهر واليوم الحاضر
عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى
ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبتداء لزمان الفعل فانا
لا نسلم ان المذكور ان كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاقل منا
للابتداء كما ينوتهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رايته
مذ دخول شهرنا وحاشا وخلا وعدا للاستثناء اي
للاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت بها ما بعدها تكون
حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاء القوم
حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت تكون افعالا

قوله لاتكون اي ات صفة الماضية

للحروف المشبهة

المشبهة

المشبهة بالفعل ووجه شبهها بها لفظا فالفتحها كالفعل
على الثلاثي والرباعي والخماسي وبنيها على الفتح مثله وأما
معنى فلان معانيها معاني الافعال مثال أكدت وتثبتت و
استدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها
بالأحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة أحرف لكنهم
لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة الكثرة
لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي
جمع القلة والكثرة في الاخرى على أنها إذا لوحظت مع فروعها
الحاصلة بتخفيف نونها ولغاتها لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة
وهي اي الحروف المشبهة بالفعل إن وأن وكأن ولكن و
ليت ولعل آخرهما لكونهما للاستثناء بخلاف الاربعة السابقة
لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول
الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على
قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك
والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فرعي بعكسها اي يعكس
باقيها على حذف المضاف بان يقتضي عدم الصدارة لانها
مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق

بشئ آخر حتى يتم كلامه لو وقعت في الصدر استبهمت بان المكسورة
في صورة الكتابة وانما حملنا الكسر على اقتضاء عدم الصدارة
لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في
ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغي اي تعزل
هذه الحروف عن العمل لكان ما الكافة على الافصح اي على
اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في
بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حينئذ اي حين الحقتها
ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان
يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير الجملة ولا
يخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افادت ما افادته
بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها
اي مع اسمها وخبرها ستاتي جملة باعتبار ما كانت عليه
قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثمة اي ومن اجل
الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع
يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع
يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه في موضع
الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق

قوله ويلحقها اي بهذه الحروف ما الكافة فتلغي عن العمل
على الافصح سمع العمل فيها وقيس عليه غيره وبعضهم
حمل ما الكافة اسما مبهما كضمير الشان فيما بعدها خبرا والافصح انها حرف زائد
للحروف والجملة بعدها جملة بالاتفاق فلو قال
كما في حالة اعمال انما فيما وغيره بالاتفاق
فتلغى على الافصح لكان انفع عصام رحمه الله

قوله وقد وضح بعض اشعارهم بشئ
يدل على ما يساعد
فيلجمع وقد عرفت
ان محقق
بليت عصام

قوله في حكم المفرد حيث لا يشتمل على اسناد تام
يصح السكوت
عليه
عصام
رحمة
الله

معلل الكسر في موضع الجمل

قوله فكسرت ان منبه على ان الكسرة مسندة الى ضمير أن او على
ان مفعول الحذوف اي فكسرت هذه المادة والمراد كسر هذه المادة فلا
يلزم تحصيل الحاصل عصام
رحمة الله

منه

100
٢٥٧

منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد
عمرو قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة
الموصول لا يكون الا جملة نحو جائني الذي ان اباه قائم
وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا
قائم لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها
مفعولة نحو كرهت ان زيدا سافر لوجوب كون المفعول
مفردا او حال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل
لوجوب كون المبتدأ مفردا او حال كونها مع جملتها مضافا
اليها نحو اعجبني اشتهارك انك عالم لوجوب كون المضاف
اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية
لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ
مفردا اه واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك
بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها بتأويل المفعل
الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا اني معاء
ذلك زعمت اي لولا زعمت اني معاذ لك ولولا انك
ضربتني صدرمنك وكذلك قالوا لولا انك بفتح الهمزة لانه
اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون

اي لو صدر الضرب منك

مفرد نحو لو انك قائم او لو وقع قيامك فان جاز في موضع
التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران اى الفتح
والكسر فان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا
والكسر على تقدير جعلها مع اسمها جملة مثل من يكرمني فانا اكرمه
مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه
وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني
مجازاة فانا اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت
في موضع المفرد لانها اما مبتدأ ط ومثل قول الشاعر ازالة عبد القفا
واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع
اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها
مع اسمها مبتدأ محذوف الخبر اى اذا عبودية للقفاء واللهازم
ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيد اذا انا عبد
القفاء واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا
مفعول الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة و
معنى كونه عبد القفاء واللهازم انه ليتم يخدم قفاه ولهازمه
اى تمتهن ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهازمتان عظمان نا
تيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد وبا

ط او خبر مبتدا محذوف

اى المرقعان

او بارادتها

او بارادتها مع حوالیهما تغلیبا وشبهه بالجزء عطف علی اذا انه عبد
الفقد الخ ای مثل عبد البقاء ومثل شبهه وما یضع وجد ذلك
فی کثیر من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول ان الحمد
لله فان جعلت ما موصولة او موصوفة کان حاصل المعنی اول
مقول فی تعیین الکسر لان اول المقولات انی اقول احمد الله لا
(ای لفظ هذا التراکیب)
المعنی المصدری فان المعنی المصدری اعنی الحمد قول خاص و
لیس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدریة کان حاصل
المعنی اول اقوالی تعیین الفتح لان اول الاقوال هو المعنی
المصدری الذی هو معنی ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من
جنس المقول ولذلك ای لاجل ان ان المکسورة لا تغیر معنی
الجملة کان اسمها المنصوب فی محل الرفع لانها فی حکم العدم اذ
فائدتها التاکید فقط جاز العطف علی اسم ان المکسورة من جهة
انه فی محل الرفع سواء کانت المکسورة لفظا او حکما بالرفع بان
یکون المفتوحة فی حکم المکسورة کما اذا فتحت وقعت بعد العلم
مثل ان زیدا قائم وعمرو وعلمت ان زیدا قائم وعمرو فان فی هذا
المثال وان کانت مفتوحة لفظا فهی مکسورة حکما حیث یکون
مع ما عملت فیه تاویل الجملة فصح ان یرفع المعطوف علی اسمه حملا

على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع
فانها لما غيرت من الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف
على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف
لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم
اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله اي المعطوف لا لفظا ولا تقديرا
لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذا
ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف
والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل
في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل
في رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء
على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة
هذا العطف مضي الخبر فان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر
مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع
عاملين على اعراب واحد ولا يتركون اي لكونه اي لكون اسم ان مبنيا
في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز
عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا فان المحذوف
مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان مثل

انك

اي للعطف والخبر

اي اجتماع عاملين على اعراب واحد

ذاهبان صحيح

وعمرو

انك وزيد ذاهبان العطف على اسم ان بلى مضى الخبر فانه لما لم يظهر
عمل ان فى اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور
المذكور ولكن فى جواز العطف على محل اسمه كذلك اى مثل ان
لانه لا تغير مع الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه
الاستدراك وهو لا ينافى المعنى الاصلى كما انه لا ينافى فيه
التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شئ عليه بالرفع
مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرو خارج و
بكر ولا يجوز فى سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها
لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك
اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير مع الجملة والمفتوحة تغيرهما
دخلت اللام التى هى لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التى هى ايضا
لذلك التاكيد دونها اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا
يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق دخلت اللام
مع المكسورة اى عرضها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم
اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين اسمها وبينها اى بين ان نحو
ان فى الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اى بين اسمها وخبرها
نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما اقتضى دخول اللام بهذه الصور

على الخبر او على ما ضرب

خاز العطف بحر

لات فيما عدا ما يلزم تولى حرف التاكيد والابتداء اعنى ان المكسورة
واللام وبهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام
ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام فى ليكن على اسمها او
خبرها او على بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لا توافق
اللام مثل ان معناه الذى هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه فى قول
الشاعر ولكننى من حبها لعميد وفى تخفيف ان المكسورة لتثقل
التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام وح يجوز
الغاؤها اى ابدال عملها وهو الغالب لغوايت بعض وجوه مشا
بهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعما
لها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكر صريحا واللام على كلا التقد
برين لازم لها اما فى الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية فى
مثل ان زيد قائم وان زيد لقايم واما فى الاعمال فلشرط الباب
ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظى لكون اعرابه
تقديريا او لكونه مبنيا وبهذا اختلاف مذهب سيبويه وسايرين
النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق با
لعمل ويجوز دخولها اى دخول ان المخففة على فعل من افعال
المبتدا او من الافعال التى هى من دواخل المبتدا والخبر لا غير مثل

كان

الآية ص

اى تقدير الالغاء والاعمال

على كونه الغالب الالغاء لم يذكر الاعمال صريحا اى ولم يعمل ويجوز اعمالها مع اخيرا لية فى ضمن جواز الالغاء والكوفيون لوجوبون الالغاء بخصاص رحمة

كان وظن واخواتها لان الاصل دخولها عليها فاذا فات ذلك
اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية
للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك
لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التقييم اي في تقييم الدخول وعدم
التخصيص بداخل المبتدأ والخبر لان الاصل الدخول على الفعل
فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز
دخولها على غير مبتدأ واخبارها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك
ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند
البصريين وتخفف ان المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف
على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والتنبيه في تقديره ان
مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة بما سبق
واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في
سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الا
قوى وذلك غير جايز فقدر واضمر الشان حتى يكون اسما للمفتو
بعد تخفيفها والجملة المفسرة بضمير الشان خبرا لها فتكون عاملا
في المبتدأ والخبر فانها قد تكون عاملا وقد لا تكون في الظاهر
كما كانت في الاصل فرق لا تزال عاملا بخلاف المكسورة صح

من قبيل ما لا يدرك كله لا يترك كله

على ما هو خبرها في الاصل سند

اي التزم اجازوا دخولها عند التخفيف على الافعال كلها سند

قوله وقف المفتوحة كالمكسورة غير مخفف المفتوحة بالمكسورة في اكثر الاحكام والنقل عصام

قوله وان كلا لما الجر فيها لام الجواد القسم واللام لما الفارقة وزيدت بعدها ان فصارا هذا اجتماع الامين كذا في الرضي عصام

اي عدم الوقوع

اي المكسورة

اي المفتوحة

والجملة

اشار الى عمل المكسورة

وان كان اقوى من العمل في المقيدة لو كن هو ام العمل في المقدر يقاوم
العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف
على الاقوى فتدخل اى المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون
مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية او داخلا
فعل على المبتداء والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اى اعمال
المفتوحة في غيره اى في غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل
اللغة اعمالها في الستة نحو قولهم اظن انك قائم وأصبت انه
ذاهب وهذه رواية شاذة بمعروفة واما في الضرورة فجاء في
المضر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم
أبخل وانت صديق ويلزمها اى المفتوحة المخففة حال كونها
مقرونة مع الفعل اى الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل
وان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب التين
نحو علم ان سيكون منكم مرضى وسوف كقول الشاعر واعلم
فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم
ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق
بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من
النون المحذوفة او حرف النفي نحو أو لا يرون ان لا يرجع اليهم

وليس

نحو علمت ان زيدا قائم تقديره على انه زيد قائم

سألتني سأله

وليس لزوم النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا
يحصل بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما
فالفارق بينهما اما من حيث المعنى فلانه ان عني به الاستقبال
فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ فلانه اذا
كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكانه
للتنبيه او للاستئناف وهي حرف بزاسه على الصحيح حملا على اخواتها
وللانها وليان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها
مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا
كالاسد قدمت الكاف ليعلم استئناف التشبيه في الاول الا مر ففتحت
الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة
والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان
كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال
الافصح لخروجها عن المشابهة بفوات فتحة الآخر كقول الشاعر
وبخ مشرق اللون كان ثدياه حقان وان اعملها قلت كان ثدييه
حقان
ولكثرة على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا
فيضمر الشان مقدرا عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال
غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن

وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا واو
المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لكان فنقلت كسرة الهمزة
الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما
قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ما تحقق مضمون ما
بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من
الكلام المتقدم فاذا قلت جاء في زيد فكانه يوهم ان عمرا ايضا
جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن
عمرا لم يجئ بتوسط اى لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا
معنى اى تغايرا معنويا والظروف هو المعنوي ولهذا اقتصر
عليه واللفظي قد يكون التغاير فيه لفظيا نحو جاء في زيد لكن عمرو لم
يجئ وقد لا يكون (يوجد) تغاير لفظي نحو زيد حاضر لكن عمرو غايب وتخفف
اى لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة
لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس
لهما ما اجريا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكلمة اشارة الى ما
جاء في من يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخوتها
المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها
شدة ومخففة الواو وهي اما لعطف الجملة على الجملة واما لاعتراضية

105
٢٦٢

وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي للانشاء فيد
خل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود
يوما واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المجموعين نيابة على ان
ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام
فالجزءان منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب
الجزء الثاني بتقدير كان ممتنعا كما يقول الشاعر ليت ايام الصبا
واجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا راجعا والكسائي
يقول اوليت ايام الصبا كانت راجعا والمحققون على ان
راجعا منصوب على انه حال من ضمير المستكن في خبرها المحذوف
اي ليت ايام الصبا لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي
اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو
او مخوف كقوله معلقا لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب
والغالب هو الاول وسر الجمع بينها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة
العقيلية واشتد السير في ذلك وداع دعايا من يجيب الى
الندى فلم يستجب عند ذلك داعيا يجيب فقلت ادع اخرى
وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه
بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المحقق في شرحه يعني

انه وقع مجرورا في مواضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه
او كان استشهد ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يكون في
الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المحقق بما ذكر من التاويل
ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من هذه اللغة الشاذة والا
فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم
بشذوذ الجر

الحروف العاطفة

العطف في اللغة الامالة و
لما كانت هذه الحروف تميل المعطوف عليه الى المعطوف عليه
سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو وامّا
بكسر الهمزة وامّ ولا وبل ولكن عند بعضهم اي المقترة منها
وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب
بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو
وما جاءني زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها يدل غلطا مما
قبلها وبدل الغلط بدون غير فصيح معها وامّا معها فصيح
مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط
فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب
وثم النجاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء
كما كانت او وامّا وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف

عليه في

L 47

على في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او
فعمرو او ثم عمرو او حتى عمرو اى حصل الفعل من كليهما لا من
احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله
لا ترتيب فيها بيان ان اى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف
عليه بمعنى انه لا يلزم بهذا الترتيب منها وجودا او عدما والفاء
للترتيب اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثمّ مثلها اى مثل الفاء
فى مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اى مثل ثم فى التر
تيب بمهلة غير ان المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة بين
الفاء التى للمهلة قليلا وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اى
معطوف بحتى بحسب مقتضاه وضوابطه جزء قوى او ضعيف
من حيث انه قوى او ضعيف من متبوعه اى متبوع معطوفها
ليفيد اى العطف بها قوة فى المعطوف او ضعفا فيه او ليدل
عليهما حتى تميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه
غرض فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل وقد
انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى
الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشترا
كهما فى الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف

للاطلاق

بحي جزأ من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وتأخرها ان
المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو
وفي حق بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق اولا
اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كانت
موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب
في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على حاضر الحاج وان كان
في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم
الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف
كما يفيد عموم الفعل لجميع اجزاء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء
الاخير يفيد ذلك العموم كقولك مت البارحة حتى الصباح
فانه يفيد شمول النوم بجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى
الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير
فان اصل ان يكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة
عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنيها جميعا
ليبقى الاصل على الفرع مزية وانما استعملوا في اظهر معنييها وهو كون
مدخولها جزءا الا ان اتحاد الجزء في تعلق الحكم اعرف في العقل والحس
في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا

ط اي الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف والانتهاء بالملاقي للجزء الاخير

لاجل ان الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم

وهي انبياء والمشاة

اي انتهاء الفعل

اي الشخص

اي الليل

اي استعملت

اي الجارة

اي الجارة

هو الموت

اي الجزء الاخير والمراد بالمتجاورين

التقرير

ظهر

ظهر وجه اختصاص معطوف بها يكون جزءا من متبوعه وعدم صحة
الى ان يقال لجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور اي والمراد بالمجاور الصباح،
ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف
الثلثة لاحد الامرين او للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون
ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل قوله تعالى
ولا تطع منهم اثما او كفورا لكل من الامرين لانها مستعملة لاحد
الامرين على ما هو الاصل فيها او العموم مستفاد من وقوع الاحد
المبهم في سياق النفي لان كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام
اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين
والمستوى الاخر الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي
احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة
اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد
ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا
فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الاخر
لم يل الهمزة هذا ما اختاره المحقق والمنقول عن سيبويه ان هذا
جائز احسن وافصح وح يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا فصيحا
وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الفارسية انه وجد

وقال صاحب الهادي شرط في كونها منفصلة ثلثة
شرائط ان يجاب بتعيين الاستفهام اي يتصل بها احدهما ويجهل تعيينه
بكون السائل عنده بعلم احدهما وبجهل تعيينه
والا يكون بعدها جملة انجابية جملة

وكما انه وجد في نسخة قوله من على المصنف وعليها
حضه كان فيها على الافصح بعد قوله والاخر
الهمزة وكان فيها بدل قوله ومن ثم لم يجز
ومن ثم ضعف وهو من الاول لكن شارح
هنا يوافق ما ذكرناه اولا متوسط رحمه

حسن فصيح وارايت ام عمرا

في بعض النسخ الكافية المقروة على المصنف وعليه خطه هكذا بلا واو
المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ولا يخفى ان الحكم
بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان ما
كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف ليس عن
اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثمة اى من اجل ما
ذكر بعينه كان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى بتعيين احد
الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين
بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو او
اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان
المقصود بالسؤال ان احدهما على التعيين هو جاءك او لا
وقد يجاب بنفي كليهما لاضمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود
احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان
مشتملا على شطرين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار
كل واحد منزلها حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شطر
آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثمة لم يجز في اول
الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز و
تعلق كل حكم بشطر على طريق اللف والنشر لكان اخصر و

ضعفا رأيت زيدا ام عمرا ه

ط مثل زيد ان كان عنده زيد وعمرو او ان كان عنده عمرو خوفا من الخوف

قوله وقد يجاب بنفي كليهما الخ اعترض على المصنف بانه لا يخصص الجواب في التعيين بالاضافة الى المعين لان مرادة ما يخصص الجواب نعم او لا وانما صح بعد اذ قد يجاب بنفي كليهما عصام

ع الاول قوله لانه مرة لهمزة الاستفهام الى آخره والثاني قوله كان جوابها بالتعيين الى آخره

ظ احدهما وقوع احد المساويين بعد ام المتصلة والآخر بعد الهمزة بلا فاصلة وثانيهما انهما الطلب التعيين بعد العلم بثبوت احدهما ضح

ط اى الايراد المصنف

كما لا

المنقطعة بيان انها تستعمل منقطعة عما قبلها والاستفهام في الاضراب بيان

كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة او ان القضية التي ارادها الابل وهي جملة خبرية فكما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل هي شاة وانما استفهام كما تقوله ازيد عندك ام عمرو اي بل عمرو وحين تقصد الاضراب على الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما او غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على آخر بأما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا بأما ثم عطف عليه المعطوف بأما نحو جائني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على آخر باو ويجوز ان يصدر المعطوف عليه بأما نحو جائني اما زيدا او عمرو ولكن لا يجب نحو جائني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد العاطفين معا فيكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف

ذكر ابهام

انها لابل ام شاة اي بل اي ليس شاة ام شاة

في قوله لازمة مع اما جائزة مع او اشارة الى الفرق بين او واما

وفيه اشارة الى ان الاولى ليست للعطف بخلاف الثانية

وهو ابو علي الفارسي حلبي

لانا نعلم للشك الاول والعارض واما الاولى خاصة انتهى

بل للتنبيه على الاستدراك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو
الداخلة على امّا الثانية لعطفها على امّا الاولى وامّا الثانية لعطف
ما بعدها على ما بعد امّا الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو
ولا وبل ولكن بهذه الحروف الثلثة لاحدهما معيّنا اى لنسبة الحكم
الى احد من الامرين في المعطوف والمعطوف عليه على اليقين
فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه من المعطوف فا
فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو
فالحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم
عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو واعلم بل
جاءني عمرو فالحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس
لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء
لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق
القصد ولهذا لم يصرح عنه بكلمة بل ولهذا ذهب بعضهم الى
ان كلمة بل لصرف حكم المنفي فيه من المعطوف عليه الى المعطوف
اى بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم
الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف و
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فنفي ما

جاءني

ويكون نفي المجموع للاستدراك في الفعلية وفي الفعل وحده وفي الاسمية وفي ما اضيف اليه النفي

ما جاءني زيد بل عمرو و بل جائني عمرو و زيد اما في حكم السكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي او غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فيكون لايجاب ما انتفى عن الاول فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو او قام عمرو وان كانت لعطف الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها والاثبات لنفي ما بعدها نحو جائني زيد لكن عمرو ولم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وهاذا زيد قائم وتدخل خاصة من المفردات على اسماء الاشارة وحتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين مفهومها الا بها نحو هذا وذا وتا وهذان وهؤلاء حروف النداء يا ثم ايا وهيا وايا استعملا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب فكانة اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم

مطلب حروف التنبيه الا

مطلب حروف النداء

(اي اثبات)

(اي بلفظها او التنبيه)

(وبالتاء)

(اي ضم الهمزة)

(تمييز من اضافة الاعم الى الخص)

الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اى والى
أقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه
لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط
بين كمال البعد والقرب حروف الايجاب نعم وبلى وأى
بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة و
فتح النون المشددة ومن بيان معانى تلك الحروف تبين وجه
تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما قبلها اى محققة لمضمونه
استفهاما كان او خبرا فهى فى جواب اقام زيد بمعنى قام زيد
وفى جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى فى جواب الم يقم زيد
بمعنى قام زيد فمعنى بلى فى جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل
فى موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ لست ربنا وقيل
يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها بتصديقا للاثبات المستفاد من
انكار النفى وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال احد يا زيد ليس لك
علينا الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى
لتقرير الاثبات بعد النفى وبلى مختصة بالايجاب النفى (اى اثبات) يعنى تنقض
النفى المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفى مجردا عن الاستفهام
نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد او قد قام ام مقرونا به نحو

مطلب حروف الايجاب

اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقولهالست بربكم
قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ للتصديق
الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات
بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام
وذكر بعضهم انها يجيء للتصديق للخبر ايضا وذكر ابن مالك ص
بهن نعم وهذا مخالف لما ذكره المحقق ويلزمها القسم اي لا
يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اي اقسمت
ورتي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول
اي والله واي ورتي واي لعمري واجل وجير بالفتح والكسر
وان تصديق للخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك
اجل او جيرا وان للخبر قد اتاك زيد اولم يأتك او قد اتا
اولم يأت وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قوله ابن
الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي
لعن الله تلك الناقة وراكبها وقد جاء بعد الاستفهام ايضا في
قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى الحب ان
اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فجيرها في هذين الموضعين خلا
ما ذكره المحقق من كونها تصديقا للخبر حروف الزيادة وانما

اي بفتح الراء وكسرها

فعل ماض بمعنى جوى جوى الفاكه الجوى بالتحريك
بالكسر الجوى والفقر وشدة الوجد وداء في الصدر
وكها في المقام حسن عصام

مطلب حروف الزيادة

جوى حبهن بنا

سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زيدت لانها لا تزال لا تقع الا
زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يخل لانها
فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما
لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في الاستغراقية والباء في خبر
وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها متهيئا لاحد
وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ليس بها ولا يجوز خلوها
من الفائدة معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحى
ولا سيما في كلام الباري سبحانه وتعالى ان ان مخففتين وما
ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد
مع ما النافية كثيرا للتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت
زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظرك ما ان طلع
القاضي اي مدة طلوعه وقلت زيادتها مع لما نحو لما ان قام
زيد قمت وان بفتح وسكون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء
البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان
لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو
الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا

نحو اذا

نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى
ما تذهب اذهب ومع اى نحو ايًا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع
اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدًا
حاك كون تلك المذكورات مع ما شرطا او ذوات الشرط
ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وما خطيئاتهم
اغرقوا وعما قليل و زيد صديقي كما ان عمرًا اخي وقلت
زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايًا الاجلين
قضيت وقيل ايا فيهما كلما نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اى
كلمة لا تزاد مع الواو والعاطفة بدون لفظا نحو ما جاءني زيد ولا
عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد
ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى
ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة
ولا اقسم بهذا البلد والتشرف في زيادتها التنبيه على جلالة المقسم
بحيث تستغني عن القسم فتصير لذلك في صورة نفي القسم و
شذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما
شعر اى في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اى هالك
من حار اى هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملاً

فادخلوا نا لاصه

اى الوضوح اى يوم القيمة

وقد تقدم ذكرها في باب حروف الجر على التفصيل فلا تعيدها هنا فتطوّل

وما شعر ما علم

اى الهلاك

على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حروف التفسير اى
فى تفسير كلام مبرم من المفرد نحو جائنى زيد اى ابو عبد الله والجملة
كما تقول قطع زرته اى مات وان وهى اى ان مختصة بما فى معنى
القول اى بفعل متقرر فى معنى القول تقرير المظروف فى الظرف
غير منفك عنه ولا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فى معنى
القول فى الاكثر الا معمولا لمقدر اللفظ غير صريح
القول مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله
ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ
هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ايت اى كتبت
اليه شيئا هو ايت فان حرف دال على ان ايت تفسير للمفعول به
المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا
الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير لما فى قوله ما امرتنى به لانه مفعول
صريح القول وقد يفسرها المفعول به الظاهر كقوله تعالى وحينا الى
الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذى
هو المفعول الظاهر لا وحينا حروف المصدر ما وان المفتوحة
المخففة وان المفتوحة المشددة والا والا ان اى او ما وان المفتوحة
المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية

حروف التفسير اى

حروف المصدر

فتجعلانها

فتجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى رحبها واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة يقول في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اى الجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بان نحو زيد الاسمية و الفعلية وبعضهم يجوز كونها للاسمية انها تعمل في خبرها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اى قيامك او في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تقدر قدرت الكون نحو اعجبني ان بهذا زيدا اى كونه زيدا

حروف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا والا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته والا زيدا تضربه بمعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب ليفرق في المضارع بين الامر ولما يكون

اى برحبها بضم الراء وبها قرئ وفتحها

وجب تقديرها لما تقدم

للتخضيض في الماضي الذي فاتحات الآلهة تستعمل كثيرا في لوم المخاطب
على اية تركك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكأنها من
حيث المعنى للتخضيض على فعل مثل ما فات حروف التوقع والتوقع
قد يسمى بما يجيء لها طما فان هذه الحروف اذا دخلت على
بمعنى الانتظار
الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في
بعض المواضع الى المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع
اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عنه قريب كما تقول
لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل ما كنت تتوقعه
ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة فقوله اذن تلبث معان
مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب ويكون مع التحقيق
التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوب
وهي المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس
السين وسوف
للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان
الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل
نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل
بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري تبين ساطعا او بانق
حروف الاستفهام وهل لها صدر الكلام لا يتقدم عليها ما في خبرها
الهمزة ض
لدلالتهما على

على احد انواع الكلام كما مر وقد خالف على الاسمية والفعلية
تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك
هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل
على كل اسمية خبرها فعل نحو ازيد قام الا على الشذوذ وذلك
لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى
هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من
لوازم الافعال فان رأت فعلا في خبرها تذكرت عهودا بالحي و
حنت الحي الموضع الالف المألوف وعانقته وان لم تره في خبرها
تسلت عنه ذاهلة والهمزة لعم تصرفا اى التصرف فيها يا عتبار
استعمالها في مواضع استعمالا تها اكثر من التصرف في هل تقول
ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف
هل زيدا ضربت كما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك
باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون
هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع كذا في
بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك
وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها
قوية فيها وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة

MAGYAR
TUDOMÁNYOS
AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA

لام المقبلة فانها ما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد
المستفهم عنه والاليق وفيه انسب واليق ويقع بعد ام المنقطعة
لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للا
ضراب عن السؤال والبناء على السؤال الاول بام المقدرة بالهمزة
فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل أعندك عمرو
ونقول ثم اذا ما وقع وامن كان واو من كان بادخال الهمزة
على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف بل لكونها
فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما
صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو
عكسه يعني للماضي وان دخل على مستقبل وفي بعض النسخ فان للا
ستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك
فان اكرمتني اكرمتك ففي المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول
يعني انه وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك
فيه وكذا لو للماضي على ايما دخلت نحو ضربت ولو تضرب اضرب
بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب في الماضي فقد وقع مني ضربك
ايضا فيه وقد تستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة
مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء

فاعلم ان الهمزة التي في الاصل في باب الاستفهام

حروف الشرط

ولو للماضي وقد يأتي ان للاستقبال

لو ضربت

الثانى لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانهما موضوعة
لتعليق حصول امر فى الماضى بحصول امر آخر مقدر فيه وما
كان حصوله مقدرا فى الماضى كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل
انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتنى لاكرمتك
فقد علقت حصول الاكرام فى الماضى بحصول مجئ مقدر فيه
فيلزم انتفاءهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا المجئ بيان
لانتفاء المجئ فى زعم المتكلم واستعمال لو فى هذا المعنى هو الكثير
المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثانى للاول مع انتفاء
اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا يدل على لزوم الفساد
لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء
التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو للانتفاء الثانى
وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان ذكره فى معرض القصد اليه فى
الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم الملزوم المجهول وان المفيد
المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب
الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتنى
لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجئ من انتفاء الا

كيف وكلا الانتفاءين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء
الاكرام مستند الى انتفاء المجئ ولها استعمال ثالث وهو ان
يقصد ببيان استمرار شئ فربط ذلك الشئ بما بعد النقيضين
عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام
فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام
الاكرام وتلزمان اى ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثله
او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
ولو انتم تملكون اى وان استجارك احد وتملكون انتم
فانتم حدوا انتم مرفوعان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر
اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف
الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا للفاعل الفعل المحذوف
لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن
اى ولاجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك
بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد
لو لا والصالح للفاعلية وهو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل
انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل هو موضوع منطلق اى في موضع
يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون

الفعل

اى الاهانة والاكرام

فانتم فاعلان

اى لو ثبت انطلاقك انطلقت

الفعل المذكور له موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف
فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق واتفاقا قال
كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان يكون هذا لفظا له
على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر هنا فهو
عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبر العوض عنه من حيث
اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض
كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من
لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد مصدرا
وان كان جامدا خبر المقدر او المقدر وقوع الفعل في مو
ضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام
فان الاقلام ليس مشتقا فوضع فعله في موضعه واذا تقدم
القسم اول الكلام اي اول زمان المتكلم بالكلام فيصح ترك
في لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم
غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم
ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون الشرط
على وجه لا تعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب
حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب فكان الجواب

للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لأنه يلزم ان يكون مجزوما
وغير مجزوم وهو محال ولما مضى فهو جواب القسم لكون اليمين عليه
وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني
امس لاكرمتك فالماضي لفظا والمراد به تأتني مثال للماضي معنى لاكرمتك
وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه
او غيره اى بتقديم غير الشرط جاز ان يعتبر ويلي الشرط وان
يلي القسم ويكون الشرط معتبرا ويحتمل ان يكون المضي جاز
ان يعتبر الشرط ويلي القسم وان يلي الشرط ويعتبر القسم كقولك
انا والله ان تأتني آتيك فعلى المضي الاول هذا مثال لتقديم غير
الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواب
كليهما منشأ على ترتيب اللف وعلى المضي الثاني هذا مثال لتقديم
غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون المنشأ باعتبار التقديم
على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني
والله لآتيتك وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي
على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة
اعتبار القسم على تقدير توسط كما اشتراط على تقدير التقديم
فعلى المضي الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم

فهو

فهو باعتبارهما جميعًا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني
مثال التقديم الشرط وجواب الغاية فالنشر باعتبار الاول على
ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين (وهو تقديم الشرط)
يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباره بخلاف المعنى (وهو تقديم غير الشرط)
الاول فالحمل عليه او على تقدير الحمل عليه وان كان رعاية (او باعتبار اللف والنشر)
النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول
لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم
اللفين على نشرهما من حيث مثلا بهما وتقدير القسم كاللفظ
اصله مثاليهما قلبت الياء الفا على لغة الحارث وعاقبة اليمين ١٢ منه
كالتلفظ به او مقدره كملفوظة في صدر الكلام فلزم في الشرط
الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن
اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا
يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم
بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى ومتى
ان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون
فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء
الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء
يجب فيها الفاء واما التفصيل اي لتفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر

نحو قولك جائني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته و
اما بكر فقد فاعرضت عنه او اجمل في الذهن ويكون معلوما
للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقد
مها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل
المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون
المذكور ضد غير المذكور لدلالة احد الضدين على الاخر كقوله
تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان ما يقابل
اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس
في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات
والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببيته الاول
للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض منها اي
بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء تما في خبرها او خبر
او خبر اتما لان حرف الفاء ايضا خبرها سواء كان ذلك الجزء مبتدا
نحو اما زيد منطلق واما معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة
فزيد منطلق مطلقا اي تفويضا مطلقا غير مقيد بحال بخلاف
تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه
فجعل له ما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل القائل هو

بشر بيان

المبرد

المبرد يعني ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف
عملا مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم و
عدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي
يكون من شئ واقيم ما مقامه وتوسط يوم الجمعة بين اما و
فائها ليلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة
فزيد منطلق كما ترى واما على مذهب الثاني فتقديره مهما يكن من
شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول للفعل الشرط فلما
حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل
المبرد لم يجعل لما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل القائل الثاني في
ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع
قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو
ان يكون المتوسط جزء الجزاء مقدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز
التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما
يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيزان لا تعمل فيما قبلها فمن
قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وهذا القائل مَيَّزَ بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين

فعلا عملا مطلقا اي جعل مطلقا
منعولا مطلقا بجعل معمولا
وتقديره ظرفا اي زمانا
مطلقا او ضح وابعد
عن التكلف عصام

ان يكون فجعل لما قوة رفع حكم الاستباع عن الاول دون الثاني وهذا
تقدير الكلام اذا كان ما بعدها منصوبا واما اذا كان مرفوعا
نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء
فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط
زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد
بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق
اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار
اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على
مثلا
تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب
او الكلام
المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانابة فاعل الفعل المحذوف و
تقديره على تقدير النصب بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل
او الكلام
المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانابة مفعول
للفعل المجهول المحذوف فيوجب غيرها برفع انابة يوم لهم جواز
ح جواب اياما
اما زيد فمنطلق بالنصب بتقدير يذكر على صيغة المعلوم وجواز
بتقديره
اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم يذكر على صيغة المجهول
الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون
الواسطة بين اما وفائها مضمونة لظهورها مثلة كونها مرفوعة

لكثرتها

مطلب حرف الردع

لكن تها حرف الردع كلا الردع الزجر والمنع بقول الشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول وقد يجئ بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا تجاب لذلك وقد جاء اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبنى لكونه لفظه كلفظة كلا الذى هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك ترد به المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لانها المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضى ليكون من الاول الامر علامة التانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا مالم يستتم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبنيت من اول الامر بسكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما وليته لانها كالحرف الاخير مما يلحقانه فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقى فمخير اى فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او نحو اى الحاق تاء التانيث

فوله وقد جاء بمعنى حقا وح يجوز ان يجاب بجواب القسم نحو كلا ان الانسان ليطغى واذ الايجاب به نحو قوله تقه كلا بل تحبون العاجلة
عصام

والمراد بالذات ما كانت بحوالتها كانت بالذات ليشمل مثل قاما فانها كانت بالذات وتحركت بالعرض وهو التقاء الساكنين
متوسط

فوله لتانيث المسند اليه الخ او الخفة فان كان تانيث المسند اليه ظاهرا غير حقيقى
عصام

تقول طلع الشمس وطلعت الشمس

مخيرة فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت
فيما تقدم من حيث اثرها من احكام المؤنث وههنا من حيث انتهائ
احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اى جمع المذ
والمؤنث فى مثل قام الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء
فتضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند
اليه الى علامة التانيث للان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا
وعلامة التا التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا
لحقت على ضعفها فليست بضمير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير
فائدة بل هى حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل
كتاء التانيث وفى شرح الرضى ما قاله النحاة وللمانع ان يجعل
هذه الحروف وضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة فى مثل هذا
الابدال ما مر فى بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدا المؤ
خر والغرض كون الخبر مما التنوين فى الاصل مصدر نونته
اى ادخلته نونا فسمى به نون الشئ اعنى النون تنوينا استعارا
لجدوثه وعروضه لما فى المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى
سيبويه المصدر حدثا وهى فى الاصطلاح نون ساكنة اى
بذاتها فلا يضرها الحركة العارضة مثل عادا الاولى وهى شاملة

نونا من

على خلاف الحاق علامة التانيث الفعل
عند اسناده الى المؤنث غير حقيقى
منه حفظه الله

والفرق بين علامة التانيث وعلامتى
التثنية والجمعين انه يعلم التثنية والجمع
من لفظ المثنى والجمع فقط دائما
وقد لا يعلم التانيث من لفظ المؤنث
٣٣٨

مطلب التنوين

نون من ولدن ولم يكن واما لها فاخرجها بقوله تتبع حركة
الآخر اى حركة آخر الكلمة فان بهذه او اخر تلك الكلمات للتوا
بع حركات اواخرها واما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر
لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شئ وههنا
الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فاما ان قلت فآخر الكلمة
هو الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر في
الفعل للتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد المخففة ولا ينتقض
التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة
الآخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض المعروض وليس
نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين
للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه
الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا يتصور ههنا
في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة
فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت سكوتا
ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن
واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن
قال الشارح الرضي وانا لا ارى مانعا من ان يكون تنوين واحد

ط الحرف الاخير ولم يقل آخر الاسم
ليشمل تنوين الترنم صح

للتمكن والتنكير معًا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضًا فاذا
جعلته علمًا تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضًا
عن المضاف اليه لتقارنها على آخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان
كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي
كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتحقيق الحق بها التنوين عوضا
عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ و
عامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت
بكل قائمًا اى بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل
بالنون نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان اللاحقة فيه علامة
الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيهما ما
يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخر المقابلة وتوهم
بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلًا
اريد اثبت التنوين فيها ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية
والتأنيث فظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما
كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين
الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الا
نشاد فتعين ان يكون للمقابلة لانها مع مناسب لمحل التنوين

لشخص

عليه

120
٢٧٧
وقيف

عليه والترنم وهو ما لحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين تلك
الاثة حرف يسهل به تردد الصوت في الحلقوم وذلك التردد من
اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع
وان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائزا بل واقعا
كما شاهدنا من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الآخر ليتلا
يتخلل سلك النظم بتخلل بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل
بقوام الموزون وهو اما بلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها
متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء
وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتداده اياها
ولحوق التنوين بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق
به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن فقولي ان اصبت
لقد اصابن فروي هذا البيت الباء وحصل بالشباع فتحها الالف
وعوض عن الالف عند التغني بنون الترنم واما لحق القافية
المقيدة وهي ما كان رويها ساكنا صحيحا كان او غير
صحيح سميت بذلك مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع امتداده لانه
ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر
امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق

فان الاصل اصابا واصابا

اصبت بباء

الخاوي الخالي من حول الرجيع
او اخلا

القاتم المظلم الاعماق الاطراف
خاوي الخال المخرقة الطريق
المتغني عصام

يعني جبل
جبهة عالم بجميع العلائق الكليات
بالغة للامر وهو الذي شرح ابن

مشبه الاعلام لما مع الحقق فان روق القافية في هذا البيت القاف
الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فوكت عند التقفي بالفتح
او الكسر والحق بها النون وقيل المتحقن والحقق وسمي هذا القسم
من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز
البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا استقط عن
التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم
ليس موضوعا لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي
موضوع لغرض التركيب لا بازاء المعنى من المعاني فنوع تنوين
الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة فيها
الوضع بسائط ومراكب واما التنوين الداخل في اعتبار الوضع
في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا بين العلم
حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر
نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما
موصوف به والاخر مضاف اليه له فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من
موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن
فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان
مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد بن عالم لم يحذف

بازاء معنى الغالي هو موضوع له

او التقدير

التنوين

التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم
من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد
ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم البنت حكم
الابن عمرو في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف
حيثما كانت ليلا يلتبس بنت في مثل هذه هند بنت عاصم نون التا
كيد قسمان خفيفة ساكنة لثقلها وحفة الفتح مع غير الالف
اى غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اى الالف الفاصل بين
نون الجمع والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكرر فيهما
فيهما بنون التثنية تختص اى نون التاكيد بالفعل المستقبل الكا
ئن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد
والنهى لا تضربن والاستفهام نحو تضربن والتمنى نحو ليتك
تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم
نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الاشلة
وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون
الماضى والحال لانه لما يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت او نون
التاكيد في النفى فلا يقال زيد ما يقومن لان قليلا الخلو
عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهى ولزمت او نون

مطلب نون التاكيد
على التخفيف لكونها بعض من الثقيلة ومدلولها بعض من مدلولها عصام

مطلب المؤكد
على

خبر فان نون ساكنة

المطلوب لا يكون الا في المستقبل منه

التاكيد فى مثبت القسم او فى جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد
فكرهوا ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفى قوله
لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير
لازم بل جائز وكثرت اى نون التاكيد فى مثل اما تفعلنّ اى
الشرط المؤكد حرفه بالنون فانه لما اكد الحرف قصد واتاكيد الفعل
ايضا لئلا ينقص المقصود من غيره وما قبلها اى ما قبل نون التاكيد
حقيقة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو ومضموم
لتدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء
الساكنين على حدّه ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة فان
النون المشددة كلمة اخرى او لنقل الواو بعد الضمة وقبل النون
المشددة فى التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهى
الياء مكسورة لتدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او
لنقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فى ما عدا
ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد
المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا
للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشتمل التثنية وجمع

ان لم يشترط

المؤنث

122
٧٧٩

المؤنث وحكمها غير ما ذكر فتقول في التثنية وجمع المؤنث
ضربانِ واضربنانِ بمنزلة الاستثناء عنه (وهو فتح ما قبلها) فتقول في المثنى ضربانِ
باثبات الالف ليلا يشبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث (اى فيما عدا)
بزيادة الالف بعد نون الجمع وقيل نون التاكيد لئلا يجتمع
ثلث نونات توالياتٍ ولا تدخلها اى التثنية وجمع المؤنث
النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا
ليونس فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مقدرا
كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اى النون (اى جائزا)
الثقيلة والخفيفة في غيرها اى غير التثنية وجمع المؤنث
مع ضمير البارز اى واو الجمع المذكر وياء المخاطبة كما
لمفصل او كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل
مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو (مثل اضربن بالتشديد والتخفيف)
والياء او تحريكهما ضمًا وكسرًا وغرضه من هذا الكلام (بيان معاملته)
الافعال المعتلة الآخر عند لحاق النون بها ومع كلامه ان
النونين حكمها مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على
ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا
وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزو وارمي واخشي

(عن اثبات الالف في المثنى وزيادتها في الجمع المؤنث)

وإما مع ضمير مستتر وهو الواحد نحو اغزو وارم واخشى فالنون
مع ضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمين ياقوم
بحذف الواو كما حذفت في اغزو الكفار وارمو الغرض و
كذا اغزن وارمين يا امراة بحذف الياء كما حذفت في اغزي
الجيش وارمي الغرض وتضم الواو المفتوح ماقبلها نحو
اخشون كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء
المفتوحة ماقبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين
كاخشي الرجل فان لم يكن اي مع الضمير البارز وهو في الواحد
المذكر نحو اغزو وارم واخشى فكالمتصل اي فالنون كا
لكلمة المتصلة ويعني في التثنية تقول اغزوان وارميان واخشيان
بردّ اللامات وكما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمة اي لما
جاز ان تتم مع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترَيَنّ في هل ترى كما
يقال هل ترَيانّ هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح
كما يفتح مع المتصل وهل تروُنّ في هل ترَوُنّ بالقاط
نون الجمع والحاق نون التاكيد وضمّ الواو وكسرها فلم تروا
القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضمّ لاجل النون وهل ترَيِنّ
في هل ترَيِنّ باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترِي الناس هذا

مثال

بالقاط نون الواحدة مع

مثال ما فيه بارز يكسر لاجل التنوين النون واغزوْنَّ عطف
على هل ترَيَنَّ لا على ترَيِنَّ اى ومن ثمة قيل اغزوْنَّ برد الواو
المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية فى اغزوا واغزوْ فى اغزوا
بحذف المضموم ماقبلها كما قيل اغزُوا القومَ وهذه الامثلة
وقعت على ترتيب تصريفها الواقع فى كتب التصريف بعضها لما
يوصع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما يوضع غير الضمير البارز
كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف لالتقاء
الساكنين اى
المذكور بعدها وفى بعض النسخ للساكنين
اى لالتقاء الساكنين كقول لاترَيَنَّ الفقرَ علَيكَ ان تركع يومًا
والدهر قد رفعه اى لاترَيِنَّ حذفت النون المخففة لالتقاء
اللام الساكنة التى بعدها وابقيت فتحة ماقبلها لتدل عليها
والا كان الواجب ان يقال لاترَيِنِ الفقرَ ولم يحركوها كما حركوا
التنوين فارقا بينهما وانما لم تعكس حطًّا لمرتبة ما يدخل
الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم اصلا والفعل فرعًا ويحذف
ايضًا المخففة فى الحال الوقف على ما الحقت به تحقيقًا اذا
ضم او كسر ماقبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف
لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا او اغزِ وقلت

واغزوْنَّ واغزِيْنَّ بحذف الياء المكسور ما قبلها كما اغزُوا القومَ المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القومَ

للساكنين بيان

لالتقائها الساكن

لكون الالف

اغزُنْ واغزِنْ بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب
ان ترد المحذوفة وقلت اغزُو واغزِي بخلاف التنوين فانه
لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمحققة
ليست بلازمة فجعل للازم قوة بابقاء اثره على ما ليس
بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن
اضربانها بالتنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا
انضم او انكسر تحذف نحو اصبْ ضرًا واصابني ضرٌ وختم في
خير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرًا ولا تلحق بها من بعد
عهود سرورنا خبرًا واجعل نونات نقايضنا حفيفة كانت
او ثقيلة في موافق الندامة منقلبة بالالف اداب عبودتيك
على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في محاورة قوام
الضلالات كافية وعن مضرات السقام لجراحات شافية
وعلى اله واولاده وعلى من تبعهم من زمرة اصبائه قد استرح
من تنكد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد
الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في وظايف عبو
دية للاغراض عن مطالبة الاعواض والاغراض عند ضحوة
السبت الحادي عشر من رمضان المنظم في سلك سرور ختامه

في مثل قاض فان حذفه في الوقف
لا يوجب رد الياء التي حذفت لاجل
التنوين على الافصح سيد عبد

فان التنوين

قوله تقلب الفا عند الوقف تقول
اضربن يا رجل اضربا قياسا على
الوقف في الاسم او قياسا
على التنوين م

شبه التنوين المحذوف
في كسر ما قبلها ك

والمعين

124
٢٨٧

والفقير وغاية الحمة عفت

عفت الكتاب بعون الله الملك الوهاب وقد وقع الفراغ
من كتابة الجامع بعون الملك المعين الفتاح والحمد لله على
الايمان ولرسوله افضل السلام وقد تم هذه الكتاب في وقف
المبارك الظرفي شرح شذر المبارك الرجب في قرية باولي
مدرسة شمس احمد پاشا عن قرية المذكور زاد الله تعالى

كاتب العلم والعمل والتقوى والاخلاص
محمد بن احمد حفظه الله تعالى
غفر الله له ولوالديه
واحسن اليهما
واليهم تاريخ سنه

١٠٦٧

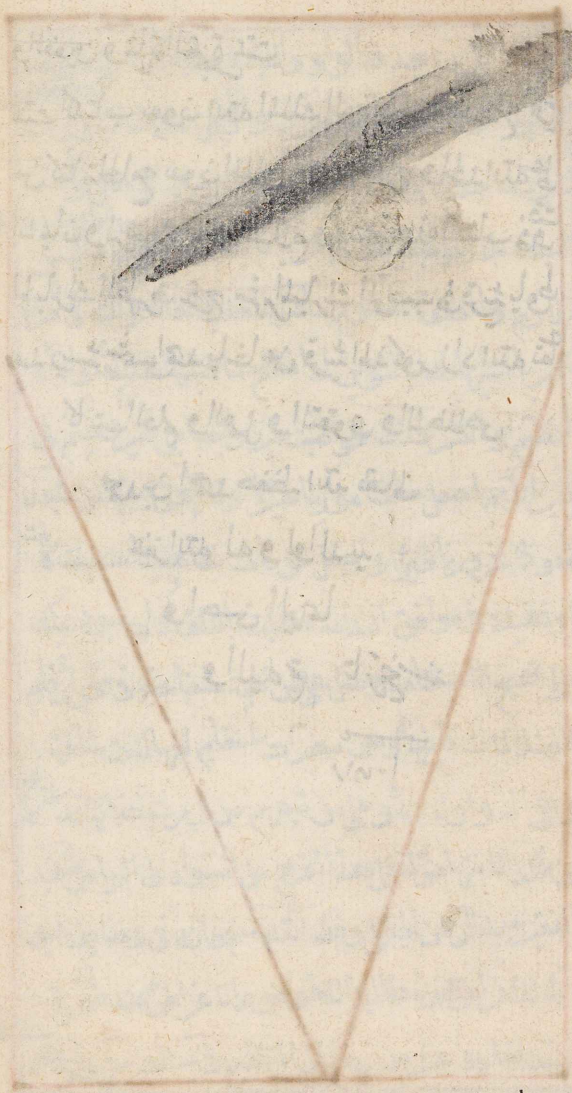

حكم بولي كتابنه يزسنه
او قلدغني او نتيه لهم دار
السلام عند ربهم وهو
ليهم بما كانوا يعملون

BIBLIOTHECA ACADEMIAE SCIENTIARUM HUNGARICAE
MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA KÖNYVTÁRA
BUDAPEST

ينم قليلاً كل قليلاً
قل قليلاً

هذا اسم كتاب
يعني صاحب كتاب رحمه الله امام سبويه در معلوم اولد صاحب الشارح رحمه الله
امام سيرافين در معلوم اولد

هذ كتاب جامع

مطرق يوجوبان لدن جومع اينه دلدم

مرحوم كبتي كلامي خلط اتمكه دلدم

باب الكي بركشي بوحروف كتاب ظهر يه
يني سنه جمع مسالي حفظ اليه ايلمينه
قادر اولا باذن الله تعالى شك كتوره مين
كافر اولور نعوذ بالله دعا بودر
لا اله الا الله الله لا اله الا هو الحيي القيوم

M. T. A. KÖNYVTÁRA
Növedéknapló
1950 év. 5208 sz.

مرحبا ٧ احام هذه كرى

cm 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18
C M Y K
GREY SCALE 20 STEPS
R G B
0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19